



جامعة دمشق  
كلية التربية  
المناهج وطرائق تدريس

**دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية  
في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي  
(جامعات حكومية – جامعات خاصة)  
في الجمهورية العربية السورية  
من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية  
بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المناهج وطرائق التدريس**

**إعداد الطالب**

**علاء عدنان عباس**

**إشراف الدكتور**

**محمد خير أحمد إبراهيم الفوال**

**الأستاذ في قسم المناهج وطرائق التدريس**




**العام الدراسي: ٢٠١٤ - ٢٠١٥**

## نوقشت رسالة الطالب علاء عباس

بعنوان :

دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي  
/ جامعات حكومية – جامعات خاصة / في الجمهورية العربية السورية  
من وجهة نظر الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية

وأجيزت يوم الخميس الواقع في ٢٠١٥/١١/١٢ من قبل السادة أعضاء  
لجنة الحكم التالية أسماؤهم :

الاسم	الصفة	التوقيع
أ.د. محمد خير الفوال	عضواً مشرفاً	
أ.د. محمد وحيد صيام	عضواً	
د. آصف يوسف	عضواً	

تم إجراء التعديلات المطلوبة وأصبحت الرسالة صالحة لمنح درجة  
الماجستير في المناهج وطرائق التدريس – قسم المناهج وطرائق التدريس .

# الشكر والتقدير

إلى الأستاذ الدكتور محمد خير أحمد إبراهيم الفوال الذي قام بالإشراف  
على هذه الرسالة حيث قدم لي كل المساعدة والعون والنصائح القيمة التي  
ساعدتني على إنهاء هذه الرسالة  
إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لإثرائهم هذه الرسالة بالملاحظات القيمة  
والبناءة

# الإهداء

أهدي هذه الرسالة إلى وطني الحبيب سورية

وإلى كل من قدم لي يد المساعدة:

إلى والدي العزيز الذي شجعني وسخر لي الغالي والرخيص لإتمام هذه

الرسالة

إلى أمي الغالية التي سهرت الليالي وشاركتني خطوة خطوة لإتمام هذه

الرسالة

إلى أخوتي وأخواتي(قيس - ليال - راما - روز - علي - لين) اللذين لم

يتململوا في مساعدتي ماديا ومعنويا لإتمام هذه الرسالة

وأهدي أيضا هذه الرسالة إلى أرواح شهداء سورية الأبرار بشكل عام وإلى

روح عمي الشهيد اللواء مدحت عباس بشكل خاص

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
4	الفصل الأول: ١-المقدمة
5	٢-مشكلة البحث
7	٣-أهمية البحث
8	٤-أهداف البحث
9	٥- منهج البحث
9	٦- حدود البحث
9	٧- مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية
10	٨-أدوات البحث
11	٩- فرضيات البحث
13	الفصل الثاني: أولاً الدراسات السابقة
14	١-الدراسات العربية
32	٢-الدراسات الأجنبية
37	٣- التعليق على الدراسات السابقة
38	ثانياً الإطار النظري
39	١: أولاً: مفهوم الحرية الأكاديمية
43	ثانياً: جذور الحرية الأكاديمية
46	ثالثاً: المنطلقات القانونية للحرية الأكاديمية
47	أ-نشأة فكرة الحرية الأكاديمية
48	ب- تطور منطلقات الحرية الأكاديمية في بعض الدول
50	ج-المنطلقات القانونية لحماية الحرية الأكاديمية على المستوى العالمي
51	رابعاً: ضوابط الحرية الأكاديمية
53	خامساً: التحديات والمخاطر التي تواجه الحرية الأكاديمية
56	سادساً: فلسفة الحرية الأكاديمية
57	سابعاً: مبادئ الحرية الأكاديمية
57	ثامناً: متطلبات الحرية الأكاديمية
58	تاسعاً: أبعاد الحرية الأكاديمية
60	عاشراً: الحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعة
61	٢: أولاً: عناصر الحرية الأكاديمية

62	ثانيا: خصائص الحرية الأكاديمية
64	ثالثا: العوامل المؤثرة على الحرية الأكاديمية
67	رابعا: مجالات الحرية الأكاديمية
71	خامسا: معوقات الحرية الأكاديمية
74	٣: الحرية الأكاديمية والتعليم العالي في سورية: تاريخ- مقومات - واقع - آفاق
87	الفصل الثالث: إجراءات الدراسة
95	الفصل الرابع: نتائج الدراسة وتفسيرها
117	التوصيات والمقترحات
119	المراجع
125	ملخص باللغة العربية
131	الملاحق
	ملخص باللغة الانكليزية

## الفصل الأول

- ١- المقدمة.
- ٢- مشكلة البحث.
- ٣- أهمية البحث.
- ٤- أهداف البحث.
- ٥- مصطلحات البحث و تعاريفه الإجرائية
- ٦- منهج البحث.
- ٧- حدود البحث.
- ٨- أدوات البحث.
- ٩- فرضيات البحث.

## المقدمة:

من البديهي القول إن الحياة وظروفها تتغير باستمرار ولا تبقى راکدة لا يمسهما التجديد، وهذا التغيير الذي نتحدث عنه لا يقتصر على الإنسان وحده، وإنما يمتد إلى كل شيء حوله، فالتغيير سمة أساسية من سمات الكون كله، ولا تختلف المجتمعات البشرية في طبيعتها عن ذلك، فأی مجتمع يتغير في نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما قد يتغير في ثقافته وعاداته وتقاليده، وقيمه وأنماط سلوك الأفراد فيه. (إلياس، ١٩٩٠، ص١٣٣).

والتغيير الذي يحدث في المجتمع قد يتم بخطوات وئيدة فيكون نمواً، وقد يكون متدرجاً فيكون تطوراً، وقد يكون في قفزات كثيرة فيكون ثورة أو انقلاباً أو طفرة، ولا يلحق التغيير بكل عناصر المجتمع، وإنما قد يكون أكبر وأعمق في العناصر المادية منه في العناصر المعنوية، والفجوة الناجمة عن ذلك قد يترتب عليها ما يعرف بالتخلف الثقافي. (الدمرداش، ٢٠٠١، ص٦٨)

لقد أدت الثورة في عالم الاتصالات والمعلومات وعولمة الاقتصاد والسياسة التي شهدتها ويشهدها العالم إلى تغييرات ثقافية وقيمية واجتماعية تزداد كل يوم وتيرتها وتأثيرها على كل مجتمعات العالم، وتشكل هذه إحدى أهم التحولات والتغيرات التي أثرت وستؤثر في تشكيل مجتمع القرن الحادي والعشرين الحديث، ومن ثم معالم وتوجيهات المؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية فيه وعلى ذلك... فإن تطوير أي نظام تربوي يستدعي الاهتمام ببنية التنظيمية والعناية بنمو مصادره البشرية من أعضاء هيئة تدريس وإداريين وطلبة بهدف إطلاق الطاقات الإنسانية داخل النظام، فتطوير المؤسسة وتطوير الإنسان ليسا شيئين منفصلين، وتعتبر الجامعات من أهم المؤسسات التربوية التي يضع المجتمع ثقته فيها، وذلك من أجل نشر ثقافته وتحقيق آماله وتطلعاته المستقبلية، على اعتبار أن الجامعة هي مسرح للنشاطات الثقافية والتعليمية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى الهدف الذي أنشئت من أجله وهو التعليم، حيث أصبحت الجامعة مؤسسة إنتاجية تسهم في الإنتاج مباشرة عن طريق البحث والاستشارات الفنية .

ونستطيع القول : إن التغييرات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية وغيرها تتصف بصفة الديمومة في كل مجتمع سواء أكان هذا التغيير بطيئاً أم سريعاً، ومما لا شك فيه أن كل هذه التغييرات تمس بشكل أو بآخر قطاع التربية والتعليم كقطاع من قطاعات المجتمع، وهذا يدل



على أن الطلاب يواجهون في وقتنا الحاضر عالماً يختلف عما واجهه كثير من الطلاب فيما مضى، لذلك فإن ما كنا نعتقد أنه كان مناسباً لأولئك الطلاب في الماضي لم يعد يصلح لطلاب العصر الحاضر، وهذا ما يستوجب إلى التطوير بصفة عامة وتطوير المناهج بصفة خاصة ومستمرة بحيث تستطيع أن تواكب التطورات والتغيرات المستمرة والدائمة .

فالمناهج الدراسية الناضجة والناجحة هي التي تأخذ بعين الاعتبار كل ما يستجد في المجتمع من مواقف ومشكلات وحاجات وأدوات جديدة تنقلها إلى الطلاب في قالب علمي جذاب، وحتى تبقى المناهج متطورة أو قابلة للتطور لا بد أن تكون مرنة يسهل تكييفها وتعديلها كلما دعت الحاجة. ( الدمرداش ، ٢٠٠١، ص٧٥ )

وبهذا يمكن أن ندرك أنه من الخطأ الاعتقاد بأننا يمكن أن ننتهي إلى نموذج تام ومثالي للمناهج، وأن المناهج الرسمية يمكن أن تكون حجر عثرة في طريق التعلم، وأنها تحتاج إلى إتباع نوع من الحرية والديمقراطية في بنائها حتى تلائم وترضي الجميع بما يحقق المساواة في المجتمع بشكل عام والجامعات بشكل خاص.

نتيجة لهذا وبعد الدراسة الاستطلاعية التي أجراها الباحث خلال العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ من خلال اللقاءات الشخصية ببعض الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية، ومن خلال التواصل مع بعضهم الآخر في عدد من الجامعات الحكومية والخاصة في الجمهورية العربية السورية، توصل الباحث إلى أن مناهجها يشوبها بعض الجمود في أهدافها و محتواها و طرائقها و بطريقة التقويم وأحياناً بشكل كامل، وأن مواكبتها للتطوير نسبية، والمشاركة في وضع المناهج بسيطة وأحياناً معدومة .

### **مشكلة البحث:**

يواجه التعليم العالي في مطلع الألفية الثالثة، تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، من ترسيخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي. ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عما يواجه مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من تحديات تتصل بالزيادات المخيفة في نسب بطالة الخريجين والتوجه نحو التخصص وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي .

نستنتج من هذا الكلام أنه لا يتم التعامل بنوع من الحرية والديمقراطية في بناء هذه المناهج، فلا يعطى مجال للمبدعين والمبتكرين أو حتى الناس العاديين أيا كانت صفتهم العلمية أو التربوية أو غيرها في طرح آراءهم ووجهات نظرهم في شكل المناهج التي تتناسب وتناسب أولادهم و مجتمعهم .

و حين نتكلم عن الحرية والديمقراطية الأكاديمية نجد أن هذه العوامل تعد حجر الزاوية في نمو فاعلية الكليات والجامعات وزيادة كفاية أدائها، إذ أن استقلالها الإداري، والمالي، والفكري يدفعها بقوة إلى التميز، وتحمل مسؤولية جودة مخرجاتها أمام مجتمعها. فالجامعات العريقة في العالم تفاخر باستقلالها، وحرية فكر منسوبيها، وتناضل من أجل حماية مكتسباتها من التدخلات الخارجية بقوة النظام. كما تتميز الحرية الأكاديمية بمنح الثقة الذاتية، والجماعية لأعضاء الهيئة التدريسية، فتولّد فيهم ملكة الإبداع، وتدفعهم للتطوير، وتثير فيهم حافز الابتكار، ومن ثم الاستمرارية في تجويد الأداء الذي يعد مطلباً رئيساً من متطلبات هيئات الاعتماد الأكاديمي، كما أن الشعور بالحرية والديمقراطية يعزز انتماء الأستاذ، والطالب لكلياتهما، وجامعاتهما، ومجتمعهما. فالأستاذ في كثير من الجامعات العريقة (جامعة هارفارد الأمريكية ، او كسفورد البريطانية، ملبورن الاسترالية مثلا) يملك الحرية في تدريس طلابه ما يراه مفيداً لنموهم الفكري، والعلمي، والنفسي، ويزودهم بالمهارات، والقيم، والاتجاهات التي تعدهم للمساهمة في تنمية أسرهم، ومجتمعهم، وله الحرية في البحث، والاستقصاء، والتجريب، واستجلاء الحقيقة، وتوظيف المعرفة، بالإضافة إلى حقه في المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بخبراته في تخصصات قسمه و كليته. أما الطلاب، فلهم حق الحرية في اختيار تخصصاتهم العلمية، ولهم الحق في الاختيار من عدة مقررات إجبارية، واختيارية، وقد تتاح لهم فرصة اختيار الوقت المناسب، وربما أستاذ المقرر، ولهم حق المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بإعدادهم الأكاديمي والمهني، وكل ماله علاقة بحياتهم الجامعية .

وبالنظر إلى التعليم الجامعي على أنه عنصر هام يساهم في عملية التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشرط من شروط التنمية الإنسانية، وعامل فاعل في تطوير القدرات الذاتية بالإضافة إلى كونه المصدر الرئيسي للرفاهية الاجتماعية التي ينشدها الإنسان، فلا بد من تسليط الضوء على هذا العنصر بشكل عام وعلى مناهجه الدراسية بشكل خاص، فكيف ستساير الجامعة هذا التطور الهائل وهذه الثورة في عالم المعرفة وعالم الاتصالات

والتكنولوجيا إذا كانت لا تسمح لأفرادها من طلاب وأعضاء هيئة تدريسية وموظفين: المشاركة في إبداء الآراء ولو نسبياً في محتوى مناهجها، أو السماح لهم بإجراء البحوث والتوسع في هذه البحوث، أو إجراء التجارب العلمية التي تخدمها وتخدم المجتمع بشكل يحقق المساواة والعدالة بين هؤلاء الأفراد دون عوائق سياسية، أو جنسية، أو دينية، أو طائفية، أو شكل، أو لون، أو غيرها من العوائق الكثيرة؟!.

ولأن قضية الحرية والديمقراطية هي قضية تعمل على استغلال الطاقات البشرية إلى أقصى حد ممكن فإن هذه الطاقات تتفجر بمرور الزمن وتطالب بفرصة للظهور إذا تم حذفها ومعارضتها.

وعلى ذلك، ولكون الحرية والديمقراطية الأكاديمية تعد أحد معززات منح الاعتماد الأكاديمي للكليات، والجامعات التربوية، وغير التربوية، ولأنها تدعم تجويد الأداء التعليمي والبحثي، ولأهميتها في النهوض برؤية، ورسالة، وقيم تلك الجامعات لتحقيق أهدافها في الواقع المعاش، ولعدم وضوح أنظمة تحدد مساحة الحرية الأكاديمية المتاحة، وغير المتاحة للأساتذة، والطلبة في مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية مقارنة بمثيلاتها على مستوى العالم وفي سورية بشكل خاص ( ونظرا للمشكلات والصعوبات التي واجهت الباحث خلال مسيرته الدراسية من عدم القدرة على اختيار المقررات التي رآها مناسبة لمستواه العلمي، وعدم القدرة على إعطاء رأيه في محتوى المناهج التي يدرسها، أو إبداء رأيه في القرارات التي تتعلق بالإعداد المهني والأكاديمي الذي يناسبه) برزت الحاجة لإجراء هذه الدراسة لتحديد مدى فعالية الحرية والديمقراطية كعاملين يساهمان في تطوير المناهج الدراسية على المستوى الجامعي .

وتتلخص مشكلة البحث على الشكل التالي:

ما درجة مساهمة الحرية والديمقراطية كعاملين أساسيين في تطوير المناهج؟ وإلى أي درجة يتم تطبيق هذين العاملين في الجامعات الحكومية و الخاصة في الجمهورية العربية السورية؟

### أهمية البحث:

يعد موضوع الحرية الأكاديمية من الموضوعات الحيوية على المستوى العالمي ، حيث لا يكاد يعقد مؤتمر أو منتدى فكري في التعليم العالي إلا وتصبح حرية الجامعات إحدى أهم توصياته لذا تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الحرية الأكاديمية في الجامعات حيث تعد

- الحرية والديمقراطية الأكاديمية مطلباً أساسياً للتعليم العالي في الوقت الراهن أكثر من ذي قبل، إذ أنها تمثل الأساس الأيديولوجي للجامعة المعاصرة إضافة إلى أنه يهدف إلى :
- التعرف إلى مستوى الأداء الأكاديمي للطلاب في الجامعات السورية، وتحديد سبل رفع وتحسين هذا الأداء .
  - توجيه أنظار القائمين على التعليم الجامعي إلى طبيعة المشكلات القائمة ومسبباتها والنتيجة عن عدم تطبيق الحرية والديمقراطية في مناهج التعليم العالي .
  - التعرف إلى درجة مساهمة عوامل الحرية والديمقراطية في تطوير مناهج التعليم الجامعي .
  - الوصول إلى مقترحات لمواجهة المشكلات الأكاديمية التي تواجه الطلاب أثناء الدراسة للارتقاء بمستوى المناهج في التعليم الأكاديمي .
  - التعرف إلى أهمية الدور الذي تلعبه الجامعة في تطبيق الحرية والديمقراطية الأكاديمية بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية والطلاب .
  - حث الباحثين على إجراء بحوث جديدة في هذا المجال ونلك من خلال الاطلاع على الإطار النظري وما توصلت إليه من نتائج وإمكانية تطبيق دراسات مشابهة على عينات أخرى في مواضيع تربوية .

### أهداف البحث:

- يسعى هذا البحث إلى إبراز أهمية الحرية والديمقراطية من خلال تحقيق الأهداف التالية:
١. مفهوم الحرية والديمقراطية لدى الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات السورية.
  ٢. الدور الذي يلعبه هذان العاملان في تطوير مناهج التعليم الجامعي.
  ٣. درجة ممارسة العاملين السابقين في الجامعات السورية الحكومية والخاصة.
  ٤. أهم العوامل التي تحد من ممارسة هذين العاملين.
  ٥. أهم المقترحات التي من شأنها تفعيل العوامل السابقة في الجامعات السورية الحكومية والخاصة من أجل تطوير المناهج وتطوير المجتمع.
  ٦. الكشف عن فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية والخاصة.

٧. إثبات العلاقة بين متغير الجنس، الخبرة التدريسية، والسنة الدراسية ومدى ممارسة الحرية والديمقراطية.

### منهج البحث:

بما أن المنهج الملائم للبحث العلمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل موضوع من موضوعات البحث وأهدافه، تم إتباع (المنهج الوصفي التحليلي) في هذا البحث نظراً لملائمته لطبيعة البحث الحالي وأهدافه.

### حدود البحث:

- ١- الحدود البشرية: عينة من طلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات التالية:  
الجامعات الحكومية: دمشق - البعث - تشرين - دمشق (فرع درعا)  
الجامعات الخاصة: iust للعلوم والتكنولوجيا- الحواش
- ٢- الحدود الزمانية: العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤
- ٣- الحدود المكانية: جامعة دمشق .
- ٤- الحدود العلمية والموضوعية: دور الحرية الأكاديمي والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي (جامعات خاصة - جامعات حكومية) في الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية.

### مصطلحات البحث والتعريفات الإجرائية:

تطوير المناهج : وهي العملية التي تتم عن طريقها عملية إعداد المنهاج وتطويره وهذا يدعو إلى أن يكون هناك تكامل بين عمليتي البناء والتطوير ولا يمكن إغفال التكامل بينهما لان بناء المنهاج عملية تركز على المنهج نفسه بينما توجه عملية تطوير المنهاج نحو كيفية بناء وتشبيد المنهاج. (السامرائي، ١٩٩٥، ص٦٥)

التعريف الذي تبناه الباحث لتطوير المناهج : هو الوصول بالمنهاج بكافة عناصره (أهداف ، محتوى ، طرائق وأنشطة ، تقويم) إلى أفضل صورة ممكنة في ضوء الإمكانيات المتوافرة وفي ظل الظروف السائدة بأقل وقت وأقل كلفة.

الحرية الأكاديمية : تتمثل في " حرية الأعضاء الأكاديميين فردياً ، وجماعياً في متابعة المعرفة، وتطويرها ، وتحويلها لخدمة المجتمع من خلال البحث، والدراسة، والمناقشة، والتوثيق، والإنتاج ، والإبداع، والتدريس، وإلقاء المحاضرات، والكتابة ، ويعني " الاستقلال" استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة ، وغيرها من قوى المجتمع ، وصنع القرارات المتعلقة بسير العمل الداخلي وإدارتها، وإقرار سياساتها للتعليم والبحث والإرشاد، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة " (إعلان ليما ، ١٩٨٨، ص٢) .

التعريف الذي تبناه الباحث للحرية الأكاديمية : هي إمكانية كافة الأفراد في المؤسسة الأكاديمية أن يعبروا عن آرائهم الأكاديمية الشخصية زمانياً ومكانياً دون أي نوع من أنواع القيود الخارجية أو الداخلية.

### أدوات البحث وتصميمها:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة في مجال البحث والمراجعة النظرية قام الباحث ببناء استبانتين:

الأولى: مكونة من جزأين:

الجزء الأول: يضم متغيرات البحث المراد دراسة تأثيرها على آراء عينة من الطلاب في الجامعات الخاصة والحكومية في الجامعات الأنفة الذكر حول مدى تأثير الحرية والديمقراطية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي في الجمهورية العربية السورية للعام الدراسي

٢٠١٣-٢٠١٤ والمتغيرات هي: الجنس: ١- ذكر ٢- أنثى

والسنة الدراسية: ١-سنة (١) ٢-سنة (٢) ٣-سنة (٣) ٤-سنة (٤) ٥-سنة (٥)

الجزء الثاني: يتألف من محاور البحث وكانت أوزان الإجابة على البنود كما يلي:

موافق: أربع درجات .

أحياناً: ثلاث درجات.

لا أدري: درجتان

غير موافق: درجة.

**الثانية: مكونة من جزأين:**

الجزء الأول: يضم متغيرات البحث المراد دراسة تأثيرها على آراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الخاصة والحكومية في الجامعات الأنفة الذكر حول مدى تأثير الحرية والديمقراطية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي في الجمهورية العربية السورية للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ والمتغيرات هي: الجنس: ١- ذكر ٢- أنثى

الخبرة التدريسية: ١- أقل من خمس سنوات ٢- من خمس إلى عشر سنوات ٣- أكثر من عشرة

الجزء الثاني: يتألف من محاور البحث وكانت أوزان الإجابة على البنود كما يلي:

- موافق: أربع درجات .
- أحياناً: ثلاث درجات.
- لا أدري: درجتان.
- غير موافق: درجة.

### **فرضيات البحث:**

أولاً- استبانة الأساتذة الجامعيين: سيتم اختبار الفرضيات عند مستوى الدلالة ٠.٠٥.

- ١- لا يوجد فرق بين توزيع بيانات العينة والتوزيع الطبيعي.
- ٢- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة على محور دواعي التطوير و درجاتهم على محور حرية التطوير.
- ٣- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة حول سنوات الخبرة ومدى ممارسة الحرية والديمقراطية.
- ٤- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية ودرجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير الجنس.
- ٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية ودرجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير سنوات الخبرة.

ثانياً - استبانة الطلاب: سيتم اختبار الفرضيات عند مستوى الدلالة ٠.٠٠٥.

- ١- لا يوجد فرق بين توزيع بيانات العينة والتوزيع الطبيعي .
- ٢- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة على محور دواعي التطوير و درجاتهم على محور حرية التطوير.
- ٣- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات لأفراد العينة حول سنوات الدراسة ومدى ممارسة الحرية والديمقراطية .
- ٤- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية و درجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير الجنس.
- ٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية و درجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير سنوات الدراسة.



## الفصل الثاني: أولاً: الدراسات السابقة:

بعد إجراء المسوح على الدراسات السابقة لم يتم التوصل إلى دراسة مماثلة للدراسة الحالية، من حيث تناولها للحرية الأكاديمية في الجامعات السورية، ولكن نظراً لأهمية موضوع الحرية الأكاديمية فقد وجد عدد من بحوث الحرية الأكاديمية في جامعات مختلفة منشورة في الدوريات العلمية المحكمة إضافة إلى عدد محدود من الرسائل الجامعية التي تناولت حرية واستقلال الجامعات سواء عربية أو أجنبية وبعض المؤتمرات والندوات الفكرية التي عقدت في ذات المجال.

وكانت هذه الدراسات في معظمها لم تتناول الحرية الأكاديمية بصورتها الشمولية، بل تناولت موضوع البحث بصورة جزئية، وسوف يتم استعراضها بدءاً بالدراسات العربية ثم الدراسات الأجنبية، وذلك من أجل العمل على إثراء الدراسة الحالية بما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج ، هذا وقد تم ترتيب هذه الدراسات بدءاً بالأحدث فالأقدم.

## الدراسات العربية:

-تقرير دسوقي، نفيسة.(٢٠١١). الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات المصرية بين سياسة القمع وغياب الرؤية.

في إطار المساعي التي تقوم بها مؤسسة " حرية الفكر والتعبير " في توثيق الانتهاكات التي تحدث على مستوى "الحرية الأكاديمية في الجامعات ، قامت المؤسسة بإصدار " التقرير السنوي الأول للحرية الأكاديمية "، والذي يتناول توثيقاً لأوضاع الجامعات المصرية ، خلال العام الدراسي ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ فيما يتعلق بأهم المعالم الخاصة بقضايا الجامعات - المصرية وأزمة التشريع ، والحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات، والحقوق والحريات الجامعية، والفساد الإداري وغياب الحوكمة بالجامعات المصرية.

هذا ويتناول الإطار القانوني، عرضاً لأزمة التشريع المتعلقة بالجامعات المصرية، والتي تعتمد على كل من، نصوص الدستور، وقانون تنظيم الجامعات، واللائحة الطلابية. هذا إلى جانب عرض لقضية الحرس الجامعي، وتلك المشكلات المتعلقة بهيمنة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، على إنتاج المعلومات الإحصائية في مصر، مع تناول لإعلانات الدولية الخاصة بالحماية، والحرية الأكاديمية، واستقلال الجامعات، التي تتضمن "إعلان ليما"، بشأن الحرية الأكاديمية، واستقلال مؤسسات التعليم العالي، الصادر عام ١٩٨٨، وأيضاً التعليق العام، رقم ١٣، الصادر عن اللجنة المعنية، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، الصادر عام ١٩٩٩

كما يتناول التقرير عرض الانتخابات عدد من نوادي، أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، إلى جانب انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية. حيث اتسمت انتخابات نوادي أعضاء هيئة التدريس بالعديد من الممارسات السلبية، التي جعلت من ممارسة الحق في التنظيم أمراً عسيراً، فقد اعتمدت العملية الانتخابية على آلية شطب واستبعاد المرشحين، وكانت تلك الآلية السمة العامة، في ٦ انتخابات، لنوادي أعضاء هيئة التدريس، ب٦ جامعات مختلفة، وحسمت الانتخابات بالنوادي الستة، لصالح الأساتذة الذين تدعمهم إدارات الجامعات . ولا يختلف الوضع بالنسبة لانتخابات الاتحادات الطلابية، إذ تركز على آلية الشطب والاستبعاد، وتأتي الغالبية العظمى من قيادات اتحادات الطلاب بالجامعات المصرية، عبر التركية والتعيين، من قبل إدارة الجامعة والأمن. هذا بالإضافة إلى تناول التقرير ماتعرض له الطلاب، من تدخلات أمنية وتعسف إداري، تمثل في استخدام عدد من الآليات، المتمثلة في، مجالس التأديب والتحقيقات، بالتوازي مع الاعتقال السياسي، وما واجهه الطلاب، من عنف من قبل أجهزة الأمن، مستعينة في ذلك برجالها، وعدد من البلطجية، وعمال الكليات.

بصفة عامة يمكننا أن نشير إلى أن حصاد العام الدراسي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ من العنف والتعسف الأمني والإداري الذي تعرض له الطلاب، في الجامعات المصرية، والذي تمكنت مؤسسة حرية الفكر والتعبير، من رصده، في هذا التقرير، يتمثل في:

-تعرض ٨٥ طالب، من طلاب الجامعات المصرية، للقبض من قِبل الجهات الأمنية، من بينهم، ٢٨ طالب، من جامعة المنوفية، و١٨ طالب، من جامعة الزقازيق، و١٧ طالب، من جامعة الإسكندرية، و١٦ طالب، من جامعة كفر الشيخ، و٥ طلاب، من جامعة الأزهر، وطالب واحد، من معهد قويسنا. وقد تراوحت مدد احتجازهم، ما بين أربعة أيام، إلى خمسة عشر يوماً، إلا أن بعضاً منهم قد صدر بحقهم قرار بالاعتقال، مما جعلهم يمكثون مدداً، وصلت في بعض الأحيان، إلى ثلاثة أشهر.

-مثل الطلاب للتحقيق ومجالس التأديب، حيث خضع ١٦١ طالب للتحقيق، كما تعرض ١٣٥ طالباً لمجالس التأديب، وقد تراوحت العقوبات ما بين الفصل مدد تراوحت من أسبوع إلى أسبوعين، إضافة إلى الحرمان من دخول مادة أو مادتين، من مواد الفصل الدراسي، هذا إلى جانب، صدور ١١٩ قراراً، من عمداء الكليات، تتضمن حرمان الطلاب، من دخول مادة أو مادتين من مواد الفصل الدراسي الثاني، دون إجراء أية تحقيقات مع الطلاب، وهو ما دفعهم، إلى اللجوء للقضاء الإداري، الذي حكم لصالح الطلاب، مقررًا إلغاء العقوبة.

-لجوء رجال الأمن، عمال الكليات، والبلطجية للعنف المتجسد في كيل الضرب المبرح للطلاب وإنزال الأذى بهم.

-وقد رصدت مؤسسة حرية الفكر والتعبير، عدداً من القرارات الإدارية، خلال العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠ التي تتسم بشكل أساسي بالعشوائية، وعدم مراعاة مصالح الأطراف المختلفة، سواء كانوا من أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب، وفي أغلب الحالات المرصودة، يكون القرار الإداري، صادر مباشرة من رئيس الجامعة، دون الرجوع إلى مجالس الكليات، أو الأقسام، أو أعضاء هيئة التدريس، وتتراوح هذه القرارات ما بين إحالة أعضاء من الهيئة المعاونة إلى وظائف إدارية، أو استبعاد من التعيين، وأحياناً تتعدى ذلك لتصل، لإلغاء كلية، أو ضمها إلى كلية أخرى، أو تحويلها إلى معهد، أو إلغاء قسم علمي، وبالتالي تغيير مصير الآلاف من الطلاب. كما رصدت " المؤسسة"، أزمة تعاقد جامعة عين شمس، مع إحدى الجامعات الدولية الوهمية، وهو ما من شأنه، التأثير سلباً على ممارسة الحق في التعليم.

كما رصدت المؤسسة، عدداً من مظاهر التعدي على استقلالية الجامعة والتي من شأنها التأثير سلباً على حق عضو هيئة التدريس، في التمتع بالحرية الأكاديمية، وقد تعلق تلك القضايا، بتدخلات من قِبل عدد من السلطات، المتمثلة في السلطة الدينية، والسلطة الأمنية، إلى جانب السلطة الإدارية. ومن نماذج هيمنة السلطة الدينية، تلك الشكوى المقدمة من وكيل مطرانية

أسيوط، ضد أستاذ جامعي، تتهمه بازدرء الأديان، ولم تقتصر تجليات الهيمنة عند هذا الحد بل تجسدت في العديد من مظاهر التدخل الأمني، في شئون أعضاء هيئة التدريس، ابتداءً من التدخل، في تعيين المعيدين، وصولاً للتدخل، لمنع أعضاء هيئة التدريس، من السفر للخارج، سواء للمشاركة في مؤتمرات علمية، أو للبعثات العلمية. وأخيراً تلك التدخلات الإدارية، من قبل إدارة الجامعة التي من شأنها الحد من تمتع عضو هيئة التدريس من الحرية الأكاديمية.

-بصفة عامة فإن مؤسسة " حرية الفكر والتعبير"، وإزاء ما قد رصدته من مشاهدات، على مدار العام الدراسي ٢٠٠٩ ٢٠١٠، تتعلق بالعديد من الانتهاكات التي يعاني منها أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، فإنها تؤكد على ضرورة العمل على تعديل اللائحة الطلابية، وتنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا، والخاص بإلغاء قرار وزير الداخلية، الخاص بإنشاء إدارة للحرس الجامعي، تابعة لوزارة الداخلية، داخل جامعة القاهرة.

مع التأكيد على أهمية العمل على ترسيخ مبادئ الاستقلال، والحوكمة، داخل المؤسسات الجامعية، التي تقوم على مبدأ إعمال آلية الاختيار الديمقراطي الحر، لجميع المناصب الإدارية بالجامعات المصرية، ابتداءً من منصب رئيس لقسم، وحتى منصب رئيس الجامعة، لتتواءم مع إرساء مبدأ حق الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، في أن يكون لهم حق القبول أو الاعتراض على كافة القرارات التي تخص شئون الجامعة.

-دراسة الدمياطي، سلطنة،(٢٠٠٩)،المشكلات الأكاديمية لطالبات جامعة طيبة وعلاقتها بمستوى الأداء، جامعة طيبة.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع المشكلات الأكاديمية التي تواجهها طالبات جامعة طيبة وأسبابها، التعرف إلى ترتيب المشكلات الأكاديمية للطالبات وعلاقتها ببعض المتغيرات: (المستوى الدراسي -الكلية)،الوقوف على طبيعة العلاقة بين المشكلات الأكاديمية لطالبات جامعة طيبة ومستوى الأداء. وضع تصور مقترح لدور جامعة طيبة لمواجهة هذه المشكلات و الارتقاء بالأداء الأكاديمي للطالبات. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي لتحديد أهم المشكلات الأكاديمية التي تعاني منها الطالبات وترتيبها من حيث الأهمية من وجهة نظرهن ، وكذلك علاقة هذه المشكلات بالأداء الأكاديمي لهن . وطبقت الدراسة استبانته تم تصميمها من قبل الباحثة على عينة عشوائية من طالبات جامعة طيبة بلغ عددهن ٣٨٤ طالبة. أظهرت الدراسة أن المشكلات الأكاديمية المتعلقة بالمقررات الدراسية احتلت المرتبة الأولى بالنسبة للطالبات ، وتلتها المشكلات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس، ثم المشكلات المتعلقة

بالمكتبة الجامعية ، واحتلت المشكلات المتعلقة بالجدول الدراسية المرتبة الأخيرة. وأوضحت نتائج الدراسة أيضا أن أهم المتغيرات المؤثرة في الأداء الأكاديمي للطلبات تتمثل في الدائرة التفزيونية ، وأعضاء هيئة التدريس، والمقررات الدراسية. كما توصلت إلى عدة توصيات منها ما هو موجه لإدارة الجامعة وتوصيات موجهة إلى أعضاء هيئة التدريس.

ومن هذه التوصيات:

ضرورة وضع استراتيجية شاملة لحل ومنع حدوث المشكلات الأكاديمية التي تواجه الطالبات بالجامعة ،إعادة تصميم المناهج والبرامج الجامعية وتنفيذها وتقويمها وتطويرها ،ضرورة إنشاء مبان ذات قاعات واسعة قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطالبات من أجل حل مشكلات التكديس بالقاعات، ضرورة تخطيط وتنظيم عمليات الإرشاد الأكاديمي لضمان توجيه الطالبات وحل مشكلاتهن المختلفة ومساعدتهن ، وضرورة تنظيم وعقد برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتنمية مهاراتهم في استخدام طرق التدريس الحديثة والاختبارات، ومراعاة التوزيع الجيد والمتوازن للجدول الدراسية وجدول الامتحانات من قبل المسؤولين في الكليات.

دراسة البرجس،(٢٠٠٩)، الحرية الأكاديمية في جامعة الجوف السعودية. التي هدفت إلى التعرف إلى درجة ممارسة طلبة جامعة الجوف في السعودية للحرية الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة ، وأعضاء الهيئة التدريسية ، وقد استخدم الباحث استبانة مكونة من (٤٣) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي : ممارسة حرية الرأي ، والبحث العلمي، والمحتوى الدراسي والمناهج، وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة كلية التربية والبالغ عددهم (٧٨٤١) طالبا وطالبة، ومن جميع أعضاء هيئة التدريس والبالغ عددهم (١٩٦)، وأظهرت النتائج أن درجة الممارسة للحرية الأكاديمية في جامعة الجوف كانت متوسطة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، وقليلة من وجهة نظر الطلبة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول درجة الممارسة لصالح أعضاء الهيئة التدريسية.

-دراسة حمدان، دانا (٢٠٠٨)العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، فلسطين.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، وبيان هذه العلاقة التي تختلف باختلاف الجنس والرتبة العلمية والخبرة والكلية.

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة النجاح الوطنية، وجامعة بيرزيت، وجامعة القدس، والجامعة العربية الأمريكية، والذي نبلغ عددهم ١٤٩٨ عضو هيئة تدريس، وقد اختيرت عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ حجمها ٣٠٠ عضو هيئة تدريس.

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وقد تم توزيع أداة الدراسة والمكونة من (٥٨) فقرة على عينة الدراسة.

ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة استبانتين: الأولى لقياس الحرية الأكاديمية، والثانية لقياس الولاء التنظيمي. وقد تكونت الاستبانتان من ٥٨ فقرة. وحاولت هذه الدراسة الإجابة عن سؤاليها والفرضيات الصفرية المنبثقة عنها، وهي:

-ما درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية؟

- ما درجة الولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية؟

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغيرات الجنس، والمرتبة العلمية، وسنوات الخبرة، والكلية.

وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

١. إن درجة واقع الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية كانت متوسطة حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة للدراسة الكلية إلى (٦٧.٦%).

٢. إن الدرجة الكلية لواقع الولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية كانت عالية حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة (78.4%).

٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) في كل من الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير الجنس.

٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) في كل من الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) في كل من الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير الخبرة.

٦. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) في كل من الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير الكلية.

#### **وبناء على نتائج الدراسة أوصت الباحثة بعدة أمور من أهمها:**

-إجراء دراسة تتعلق بالكشف عن أسباب تدني القدرة على اتخاذ القرار على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية عند أعضاء الهيئة التدريسية ووضع الحلول المناسبة لها.

-إعطاء أعضاء هيئة التدريس المزيد من ممارسة الحرية الأكاديمية في مختلف المجالات ليكونوا على وعي بكيفية ممارسة هذه الحرية الأكاديمية.

-ضرورة الاحتفاظ بذوي الخبرة والكفاءة، وعدم تهجيرهم إلى الخارج بسبب تدني الظروف الاقتصادية.

-إجراء المزيد من الدراسات التي تبين العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية الأخرى.

-تقديم المزيد من الدعم والمساندة لأعضاء الهيئة التدريسية مما يزيد لديهم الولاء التنظيمي ويؤدي إلى شعورهم بالحرية الأكاديمية.

-العمل على إظهار أهمية الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي الذي من شأنه زيادة العطاء والولاء للجامعة.

-دراسة أبو حميد، ندى، (٢٠٠٧) الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، جامعة الملك سعود.

ملخص الدراسة:

تعد الحرية الأكاديمية من الشروط الأساسية لأي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي حيث أنها وسيلة من وسائل تنمية العملية التعليمية وضرورة مهمة للجامعة من أجل تطورها وتقديمها ونموها وقدرتها على أداء وظائفها بكفاية وفاعلية، لذا هدفت الدراسة إلى مايلي:

١. التعرف إلى مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.
٢. التعرف إلى الوضع الراهن للحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية.
٣. التعرف إلى أهم مجالات الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية.
٤. التعرف إلى أهم العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية.
٥. التوصل إلى أهم المقترحات التي من شأنها تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية.

٦. التعرف إلى مدى وجود فروق دالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة حول الحرية الأكاديمية باختلاف متغير الجامعة - التخصص العلمي - الرتب العلمية - طبيعة العمل الحالي -الجنس.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي واعتمدت الاستبانة كأداة للدراسة حيث تمت تطبيق الاستبانة على ( ٤٩١ ) عضوا من العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس السعوديين ذكورا وإناثا من جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وكان عدد الاستبانات المكتملة ( ٤١٢ ) استبانة وهي الاستبانات التي تمت معالجة بياناتها إحصائياً باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل ارتباط بيرسون ومعامل ثبات ( ألفا كرونباخ ) وتحليل التباين الأحادي واختبار ( ت ) واختبار شيفيه، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات واللوائح والأنظمة المتعلقة بمجال الاستقلال المالي.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:



١. الحرية الأكاديمية تعني بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية حرية الجامعة واستقلالها إدارياً وأكاديمياً ومالياً، وحرية عضو هيئة التدريس في البحث والتدريس، ومشاركته في صنع القرار الجامعي.
٢. الوضع الراهن للحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كان متوسط بشكل عام.
٣. من أكثر مظاهر مجال الاستقلال الإداري توفراً في الجامعات السعودية حق الجامعة في تعيين أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين بها.
٤. من أكثر مظاهر مجال الاستقلال الأكاديمي توفراً في الجامعات السعودية حق الجامعة في تحديد شروط قبول الطلبة والطالبات الملحقين بها، وحققها في تحديد مستويات الدرجات العلمية التي تمنحها.
٥. من أكثر مظاهر مجال حرية عضو هيئة التدريس توفراً في الجامعات السعودية حرية اختياره لموضوعات بحوثه العلمية التي يجريها، وحققها في نشر نتائج تلك البحوث.
٦. من أكثر مظاهر مجال الاستقلال المالي توفراً في الجامعات السعودية وجود ميزانية خاصة بكل جامعة على حدة، ومساهمة كل جامعة في إعداد مشروع ميزانيتها السنوية، ووجود لوائح مالية خاصة بالجامعات.
٧. يعد مجال الاستقلال الأكاديمي أكثر مجالات الحرية الأكاديمية توفراً في الجامعات السعودية يليه مجال حرية عضو هيئة التدريس ثم مجال الاستقلال الإداري.
٨. من أهم العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية البيروقراطية والروتين الإداري في أنظمة.
٩. من أهم المقترحات التي من شأنها تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية المتعلقة بأقسامهم، تشجيع إصدار المجالات العلمية، اعتماد نظام الانتخاب عند اختيار المرشحين للقيادات العليا، رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية في تحقيق أهداف الجامعة ورفع كفاءتها، إعادة النظر في بعض النصوص القانونية من نظام الجامعات السعودية لتمكين الحرية الأكاديمية فيها.
١٠. توجد فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد الدراسة تبعاً لمتغير الجامعة ومتغير طبيعة العمل الحالي، بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد الدراسة تبعاً لمتغير التخصص العلمي ومتغير الرتب العلمية، ومتغير الجنس.

-دراسة خطابية، محمد. السعود، راتب. (٢٠٠٦). تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي.

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقة ذلك بإنجازهم البحثي . وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية، والبالغ عددهم ( 4789، وبلغت عينة الدراسة ( 510 ) أعضاء تم اختيارهم بالطريقة الطبقيّة العشوائية. ولغايات جمع البيانات، تم تطوير استبانة لتعرف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية.

أظهرت نتائج الدراسة أن تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية، وكذلك إنجازهم البحثي قد جاءا بدرجة متوسطة، وأن ليس هناك علاقة ارتباطية بين الحرية الأكاديمية والإنجاز البحثي لأعضاء هيئة التدريس. كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية تعزى لنوع الجامعة ولصالح الجامعات الرسمية، ونوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية، وعدم وجود فروق تعزى لمتغيري الرتبة الأكاديمية وجامعة التخرج.

وقدمت الدراسة التوصيات التالية:

-تشجيع الدراسات حول الحرية الأكاديمية لهيئات التدريس في الجامعات العربية، نظراً لعدم توافر المعلومات الكافية في هذا المجال، بالرغم من أن نمط الإدارة الجامعية في كثير من مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية تتبع النموذج الأمريكي، ذي السقف المرتفع نسبياً في هذا المجال، إلا أنه لا يعرف إلى أي حد يطبق مفهوم الحرية الأكاديمية.

-منح الجامعات العربية قدراً أكبر في اختيار البحوث العلمية والتنافس الحر في المجالات الأكاديمية مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى.

نظراً لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الرسمية والخاصة في مجال الحرية الأكاديمية، فإن المطلوب إجراء بحوث تتعلق بالكشف عن أسباب هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها.

-نظراً لأهمية ممارسة أعضاء الهيئات التدريسية للبحث العلمي فإنه يجب إيلاء موضوع البحث العلمي عناية خاصة، ومنح الحرية التامة لأعضاء هيئة التدريس في اختيار أبحاثهم، وتوضيح الخطوات المتبعة في الترقية لأعضاء الهيئات التدريسية.

-نظراً للعلاقة المتدنية بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة، فلا بد من عقد ورشات عمل وندوات لتفعيل هذه العلاقة والوقوف على أسبابها.

-ضرورة إجراء دراسة نوعية تقوم على دراسة الحالة والمقابلات حول الحرية الأكاديمية في الجامعات وتتناول معوقات الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس فيها.

-دراسة صقر، (٢٠٠٥)، الجامعة والسلطة دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة. وهدفت إلى التعرف على واقع العلاقة بين الجامعة والسلطة من خلال الوقوف على واقع استقلال الجامعات وأهم العوامل التي تؤثر على استقلال الجامعات وكيفية الحد منها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي وتوصلت إلى نتائج أهمها:

-يتضمن استقلال الجامعة ثلاثة جوانب أساسية هي الاستقلال الفكري والاستقلال الإداري والاستقلال المالي.

-يتمثل الاستقلال الفكري في حرية المجتمع الأكاديمي في التعبير عن الرأي والبحث العلمي والتدريس، وحرية الجامعة في اتخاذ قراراتها الخاصة على أن لا توجد قيود تحد من استقلال الجامعة الفكري.

-من معوقات الاستقلال الفكري للجامعة ( طبيعة الفكر السائد في المجتمع، قصور في أدوات البحث العلمي، تدخل السلطة في شؤون الجامعة، قصور البحث العلمي على كشف الحقائق العلمية دون تحليلها، ارتداد الجامعة إلى الماضي، طبيعة العلاقة بين الطلاب وأساتذتهم.

-يتمثل الاستقلال الإداري للجامعة في حرية تنظيم العمل بالجامعة، حرية التعيين، حرية وضع المناهج وتطويرها، حرية تحديد مستويات القبول والتأهيل.

-من معوقات الاستقلال الإداري للجامعة عدم وضوح الأهداف الإدارية، غياب أدلة العمل الدقيقة والواضحة، ضعف محاولات التطوير والإصلاح الإداري، الاعتماد على لوائح وتشريعات جامدة، غياب روح المبادرة والإبداع في مجال العمل الإداري، قصور التدريب.

-يتمثل الاستقلال المالي للجامعة في إتاحة مواد مالية كافية للجامعة، توفير منابع مالية

ذاتية، اعتماد الجامعة على قواعد مالية ولوائح إجرائية مرنة.

من معوقات الاستقلال المالي للجامعة ( تطبيق القواعد المالية العامة المتبعة في الدولة على الجامعة، ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي، التقليل من أهمية التنمية التربوية، الاعتماد على الموارد الحكومية للتمويل.

دراسة، الزبيدي: (2000)، الحرية الأكاديمية نموذجاً، جامعة الزرقاء. كانت دراسة الزبيدي مدخلا لمؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية، حيث تناولت التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي "الحرية الأكاديمية نموذجاً" وهدفت إلى التعرف على واقع الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين وهو قرن التحديات والتقنيات والبناء المعرفي والصراع الحضاري، من خلال استخدام منهج التحليل للأسباب والعلل الكامنة وراء أزمة الحرية الأكاديمية.

كما بين وظائف الجامعة العصرية ومفهوم الحرية الأكاديمية مقدماً وصفاً دقيقاً لصفات الأستاذ الجامعي، ومهارات التفكير الإبداعي التي يجب أن يمتلكها، كما وضحت الدراسة الملامح الرئيسية للتعليم العالي العربي، وأهمها النمو غير المسبوق في أعداد الطلبة، واختلال بنية التعليم العالي وحدثة مؤسسات التعليم العالي والقطاع العام كمصدر رئيسي لتمويل التعليم العالي، كما أشارت هذه الدراسة إلى أزمة الحرية الأكاديمية.

وخلصت الدراسة إلى أن الحرية الأكاديمية حق من الحقوق المشروعة للباحث والمفكر والمتقن، فهي تسهم في زيادة المعارف والتعليم والبحث عن الحقيقة وذلك من خلال فتح أبواب الحوار النافع، والنقد البناء والتعبير الفكري، وعليه فإن على الجامعة أن تضمن الحرية الأكاديمية بصفقتها منبراً للفكر الحر لكل من أسانذتها وطلبتها في إبداء الآراء والتقصي والبحث والحوار والدفاع عن وجهات النظر، بعيداً عن هاجس الخوف والقلق في الباطن والظاهر وبعيداً عن قيود السلطة.

أوصى الباحث بعدد من التوصيات أهمها منح الجامعات الاستقلال المادي والإداري في اختيار القيادات داخل المؤسسة وممارسة الحوار العلمي وإتباع الوسائل النزيهة من أجل الحصول على العوائد المالية.

-دراسة محافظة، (١٩٩٨) ، مفهوم الحرية الأكاديمية وحدود ممارستها في جامعة مؤتة. وهدفت إلى التعرف على مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، وإلى معرفة آرائهم في بعض المظاهر المرتبطة بممارستهم للحرية الأكاديمية بجامعة مؤتة. واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من ( ١٢٦ ) عضو هيئة تدريس ممن درسوا في الفصل الثاني من العام الجامعي ١٩٩٦/ ١٩٩٧ ومن نتائج لدراسة ما يلي:

١ -جميع مستويات مفاهيم الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس كانت إيجابية، ومن أهم هذه المفاهيم والتي حصلت على ٨٠ % ما يلي : حرية البحث عن الحقيقة، حرية إيصال مقترحاتهم من خلال القنوات المناسبة إلى الإدارة العليا في الجامعة، حرية إبداء رأيهم في الأمور الأكاديمية عامة دون الخوف من فقدان الوظيفة أو الامتيازات، حرية التحدث في الموضوعات ذات العلاقة بموضوع المادة العلمية التي يدرسونها داخل قاعة المحاضرة، حرية تفسير الحقيقة العلمية ضمن نطاق معرفتهم الأكاديمية، حرية المشاركة في النشاطات والخدمات التطوعية ضمن المجتمع المحلي، حرية المشاركة في النشاطات والخدمات ضمن مجتمع الجامعة، حرية الانضمام إلى الجمعيات والاتحادات في مجال تخصصهم، حريتهم في تقديم استقالتهم من الجامعة التي يعملون بها في الوقت الذي يرغبون، وحرية تدريس الموضوعات ذات العلاقة بموضوع تخصصهم خارج الجامعة وفي المقابل كان مفهوم واحد فقط من مفاهيم الحرية الأكاديمية سلبياً لدى أعضاء هيئة التدريس وهو المتعلق بحرية التحدث في الموضوعات المختلفة داخل قاعة المحاضرة وإن لم يكن لها علاقة بموضوع المادة العلمية التي يدرسونها.

٢ -توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة تبعاً لمتغير الجنس، الكليات الأكاديمية، الرتب الأكاديمية، طبيعة العمل، الوضع الأكاديمي.

٣ -أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون في الإدارة يعتقدون أكثر من زملائهم الذين يعملون في التدريس بأن الاقتراحات يجب أن تقدم من خلال القنوات الرسمية والتسلسل الإداري.

٤ -أعضاء هيئة التدريس من غير المثبتين في الخدمة يرون أن الحرية الأكاديمية تعني لهم ضرورة إعطاء حرية لعضو هيئة التدريس في التحدث في الموضوعات المختلفة داخل قاعة

المحاضرة دون أن يكون لها علاقة بموضوع المادة العلمية التي يدرسونها، وكذلك حريتهم في إبداء رأيهم في التعيينات الأكاديمية عامة أكثر من زملائهم المثبتين في الخدمة الدائمة. أن ٣٤ % من أعضاء هيئة التدريس يرون أن قانون الجامعات الأردنية لا يضمن لهم الحرية الأكاديمية، و ٣٨ % منهم يرون بأن قانون جامعة مؤتة لا يضمن لهم الحرية الأكاديمية، و ٩٢ % يرون بأنهم يمارسون نوعاً من الحرية الأكاديمية وفقاً لاجتهادهم الشخصي، ويعتقد ٥٠ % منهم بوجود قيود إدارية على ممارسة الحرية الأكاديمية، و ٣٣ % منهم يرون بأن مفهوم الحرية الأكاديمية غير واضح وغير محدد لديهم.

- دراسة سنبل، (١٩٩٦)، مشاركة عضو هيئة التدريس في صنع القرار الجامعي، السعودية وقد هدفت الدراسة إلى تحديد مدى مشاركة عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى في صناعة القرار الجامعي والعمل على تشخيص أهم العوائق التي تؤدي إلى إحجام عضو هيئة التدريس عن المشاركة في صنع القرارات الجامعية.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الاستبانة على ١٩٣ عضواً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى في مكة المكرمة والطائف، وأسفرت عن عدد من النتائج أهمها:

١- يشارك أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الأكاديمية المرتبطة بالمواد الدراسية، كاختيار طريقة التدريس المناسبة، واختيار المواد التي يرغبون في تدريسها وتحديد أهدافها ووضع مفرداتها والعمل على تطويرها.

٢- يشارك أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الإدارية المرتبطة بإعادة الاختبارات للطلاب المتغيبين بعذر شرعي، ووضع الجداول الدراسية للقسم، وجداول الاختبارات النصفية والنهائية.

٣- يشارك أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات المالية المتعلقة بشراء المراجع والدوريات العلمية، وشراء الكتب الدراسية والوسائل التعليمية للقسم، وتوفير الخامات والمستلزمات التي تحتاجها الأقسام العلمية.

٤- يعتبر البعد الأكاديمي من أكثر الأبعاد التي يشارك عضو هيئة التدريس في صناعة قراراته مقارنة بالبعدين الإداري والمالي.

٥- من أقل القرارات الأكاديمية التي يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس ما يتعلق بتحديد الرحلات العلمية التي تقيمها الجامعة وتحديد العبء التدريسي لكل عضو، وتحديد أعداد الطلاب الملتحقين بالقسم، وتحديد وسائل وطرق حديثة في تقييم الطلبة.

٦- من أقل القرارات الإدارية التي يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس ما يتعلق بالمشاركة في تعيين أعضاء هيئة تدريس جدد، والقرارات المتعلقة باللوائح والقوانين والتنظيمات لتحديد المكافآت الطلابية، وإبداء الرأي في ما يتعلق ببداية ونهاية العام الدراسي والإجازات.

٧- من أقل القرارات المالية التي يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس ما يتعلق بتوفير الأدوات المكتبية وصيانة وتجديد المباني، وتحديد مصروفات الأنشطة السنوية التي تقيمها الجامعة وتحديد ميزانية الكلية، وتحديد ميزانية تجهيز القاعات الدراسية.

٨- من أهم العوائق التي تؤدي إلى إحجام أعضاء هيئة التدريس عن المشاركة في صنع القرارات الجامعية، ميل إدارة الجامعة إلى أسلوب المركزية وحجب بعض المعلومات المتعلقة بكثير من القرارات عن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وعدم وجود قنوات معروفة لصنع القرار واحتكار القرارات من قبل الذين يشغلون مناصب إدارية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل مشاركة عضو هيئة التدريس في صنع القرار الجامعي، والابتعاد عن المركزية في صناعة القرارات الجامعية.

دراسة رزق، (١٩٩٤)، بعض مشكلات استقلال الجامعات في مصر وبعض الدول المتقدمة. وهدفت إلى عرض الاتجاهات العالمية المعاصرة الشائعة في ممارسة الجامعات لاستقلالها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، إضافة إلى التعرف على القوى والعوامل المؤثرة في واقع استقلال الجامعات في الدول موضع الدراسة، مع تقديم نماذج عالمية مختلفة لممارسة الجامعات لاستقلالها من شأنها أن تدعم ممارسة استقلال الجامعات المصرية.

واعتمد الباحث على المنهج المقارن في دراسته، وتوصل إلى عدد من النتائج منها:

١- يعد استقلال الجامعات ضرورة أساسية للجامعات لتسيير أمورها وتحقيق أهدافها ورسالتها بأقصى كفاءة ممكنة.

٢- يتأثر مدى استقلالية الجامعات إلى حد كبير بالأيديولوجية السائدة في المجتمع.

٣- تتأثر استقلالية الجامعة بعدد من العوامل منها ما يكون راجعاً إلى ظروف خارج الجامعة ومنها ما يرجع إلى اعتبارات من داخل الجامعة، كاعتماد الجامعة على الدعم الحكومي،

وضعف إحساس الجامعات وتجاوبها مع مشكلات مجتمعتها، وانتقال بعض أساتذة الجامعات للعمل بالأجهزة الحكومية لفترات معينة ثم عودتهم لمواقعهم بالجامعات، ارتباط أساتذة الجامعات بالتنظيمات المهنية أكثر من ارتباطهم بالجامعة.

٤ - لا يعني تدخل الدولة في شؤون الجامعات انقاصاً من حق الجامعات في تمتعها باستقلاليتها بل يعني حماية هذا الاستقلال وزيادة فعاليته.

٥ - يوجد تشابه في نظم وسياسات القبول المتبعة بدول الدراسة المقارنة ( الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، مصر ) حيث تعتمد جميعها على سياسة توسعية للقبول في الجامعات عن طرق تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي.

٦ - تواجه دول المقارنة الثلاث مشكلات مشتركة تتمثل في زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، التناقض الذي يحدث بين توزيع الطلاب على التخصصات، واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة في تخصصات معينة.

٧ - تستند النظم المتبعة للقبول في دول المقارنة إلى وجود جهاز مركزي، مع وجود تباين في مدى الصلاحيات الممنوحة لهذا الجهاز للقبول بالجامعات.

٨ - تتمتع جامعات الولايات المتحدة الأمريكية بين جامعات دول المقارنة بقدر أكبر من الاستقلالية وحرية اتخاذ القرار في قبول أو رفض من يتقدم إليها من الطلاب، تليها الجامعات البريطانية ثم الجامعات المصرية التي عليها قبول الطلاب الذين يرشحهم لها الجهاز المركزي للقبول .

٩ - تعتمد جامعات الدول المقارنة على مصادر التمويل الذاتية مثل الرسوم الدراسية والأوقاف الخيرية والهبات وخدمات الاستشارات، ولكنها غير كافية لذا تساهم الدول في تقديم دعم مالي حكومي للجامعات.

١٠ - للجامعات الأمريكية والبريطانية حرية التصرف في الاعتمادات المالية الحكومية على النحو الذي يراه مجلس كل جامعة، وعلى العكس في الجامعات المصرية حيث تحدد الدولة أبواب معينة للصرف وعلى الجامعة الالتزام بها شأنها شأن كافة الأجهزة الحكومية الأخرى.

١١ - تعتمد الجامعات المصرية على التخطيط المركزي للتعليم العالي في إطار التخطيط القومي الشامل لكافة قطاعات المجتمع، بينما تتمتع الجامعات الأمريكية والبريطانية بالحكم الذاتي والتخطيط المركزي بتدخل محدود من الدولة.



١٢ - يعتمد التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية على التخطيط الإقليمي على مستوى الولاية أو المقاطعة.

-دراسة طنّاش،(١٩٩٤)، مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية.

وهدفت إلى التعرف على مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية وإلى آرائهم في بعض المظاهر المرتبطة بممارستهم للحرية الأكاديمية.

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي في دراسته مستخدماً الاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من ٢٢٤ عضواً من أعضاء هيئة التدريس، ومن نتائجها ما يلي:

١ - من المفاهيم الإيجابية للحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية ما يلي : حرية البحث عن الحقيقة، حرية مناقشة البرامج التعليمية في الجامعة، تفسير الحقيقة العلمية ضمن نطاق معرفتهم المتخصصة، التحدث في الموضوعات ذات العلاقة بالموضوع العلمي الذي يدرس داخل قاعة المحاضرة، إيصال المقترحات من خلال القنوات المناسبة إلى الإدارة الجامعية، المشاركة في النشاطات والخدمات التطوعية ضمن المجتمع الجامعي، المشاركة في النشاطات والخدمات التطوعية ضمن المجتمع المحلي، مناقشة السياسات والإجراءات الجامعية، حرية نشر الحقيقة بالشكل الذي يرويه مناسباً، حرية تدريس الطلبة بالكيفية التي يرون مناسبتها، إبداء آرائهم في التعيينات الأكاديمية والإدارية.

٢ -توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة تبعاً لمتغير الجنس، الرتب الأكاديمية، وضعهم الأكاديمي من حيث التثبيت في الخدمة من عدمه، طبيعة العمل، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة تبعاً لمتغير الكليات الأكاديمية.

٣ -أن نسبة عالية من أعضاء هيئة التدريس يرون أن قانون الجامعات الأردنية ونظام الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية لا يضمن ان لهم الحرية الأكاديمية.

أن نسبة عالية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية يمارسون الحرية الأكاديمية وفقاً لاجتهادهم الشخصي، إضافة إلى أن مفهوم الحرية الأكاديمية ليس واضحاً وغير محدد بالنسبة لهم.

-دراسة حمادة، (١٩٨٩)، الحرية الأكاديمية في جامعة الكويت.

وهدفت إلى التعرف على أهمية الحرية الأكاديمية للتعليم الجامعي، وأهم المظاهر التي تدل على توفر الحرية الأكاديمية ومدى توفر تلك المظاهر في جامعة الكويت، إضافة إلى الأخطار التي قد تترتب على وجود الحرية الأكاديمية ومدى حاجتها إلى الضبط لحفظها من تلك الأخطار. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي في دراسته مستخدماً الاستبانة كأداة للدراسة، وبلغت عينة الدراسة ١٥٨ عضواً من أعضاء هيئة التدريس الذكور والإناث بجامعة الكويت، وتوصلت إلى النتائج التالية:

١- تعتبر الحرية الأكاديمية مهمة للتعليم الجامعي، وذلك لأنها تساعد على تحقيق أغراض بالغة الأهمية بالنسبة للإنسان والمجتمع والجامعة على حد سواء، وترتكز أهميتها في أنها تساعد على نمو الفكر، وتسهم في إطلاق طاقات الإبداع، وبدونها يصعب على الجامعة أن تحقق رسالتها بصورة عامة، وتساعد في تكوين الإنسان الحر وبالتالي المجتمع الحر.

٢- هناك مظاهر تدل على توفر الحرية الأكاديمية في جامعة الكويت ومن أهمها حرية الأقسام في اختيار أعضاء هيئة التدريس والمعيدين، حرية اختيار المقررات التي تدرسها ونظام التقويم التي تراه مناسباً لطلبتها، حرية عضو هيئة التدريس في اختيار مراجع المقرر الذي يدرسه وحقه في المشاركة في وضع محتوى المقررات التي يدرسها القسم والتي تقع في مجال تخصصه، حريره في اختيار أسلوب التقويم الذي يراه مناسباً لطلبته، وحريره في أن يقول ما يعتقد بصحته من آراء مع التقيد بالمبادئ الأساسية للدين والنظام السياسي والاجتماعي للمجتمع الكويتي.

٣- ينخفض مستوى الحرية الأكاديمية في ما يتعلق ببعض الجوانب منها حرية اختيار رؤساء الأقسام، حرية اختيار الطلاب بالقسم، حرية الأستاذ الجامعي في مجال القول وحرية التعبير فيما يعتقد صحته من آراء دون قيود.

٤- تترتب على وجود الحرية الأكاديمية في الجامعة عدد من الأخطار وقد حصلت على الترتيب التالي: استغلال بعض أعضاء هيئة التدريس للثقة التي توفرها لهم الحرية الأكاديمية في نشر مبادئ تتناقض مع المبادئ الأساسية للمجتمع أو استغلالها من خلال التلاعب بأعمال الامتحانات، استغلال الإدارة الجامعية مبدأ استقلالية الجامعة في فرض وجهات نظرها.

٥- الحرية الأكاديمية لا ينبغي أن تكون مطلقة، ولا بد من وجود لوائح تعمل على ضبطها.

-دراسة سكران،(١٩٨٣)،الحرية الأكاديمية في ضوء وظائف التعليم الجامعي في مصر  
وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مظاهر الحرية الأكاديمية اللازم توفرها لدى أعضاء  
هيئة التدريس في الجامعات المصرية، وعلى أهم القرارات الجامعية اللازم مشاركتهم في  
اتخاذها، إضافة إلى مظاهر الإضرار بالحرية الأكاديمية، وأهم الضمانات اللازمة لحمايتها.  
واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً الاستبانة كأداة للدراسة وطبقها على عينة  
بلغت (٢٠٠) فرد من أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:  
١ -من أهم مظاهر الحرية الأكاديمية حرية اختيار موضوعات البحوث، حرية التعبير عن  
الرأي بصراحة في التدريس والبحوث، ممارسة حرية البحث العلمي داخل الجامعة، حرية  
اختيار موضوعات التدريس، حرية نشر البحوث، حرية ممارسة البحث والتدريس داخل  
الجامعة وخارجها على ضوء الخطط القومية والاستجابة لاحتياجات المجتمع  
٢ -من أهم القرارات التي يرى أفراد العينة ضرورة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في  
اتخاذها حق الانتخاب الحر المباشر للقيادات الجامعية، واتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون هيئة  
التدريس ومعاونيهم، القرارات المتعلقة باحتياجات البحث والتدريس، القرارات المتعلقة بمنح  
الدرجات العلمية، المشاركة في القرارات المالية والإدارية، وشروط اختيار الطلاب، ووضع  
خطة قومية للبحث العلمي.  
٣ -من مظاهر الإضرار بالحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية) التدخل في اتخاذ القرار  
الجامعي، الحرمان من المشاركة في اتخاذه، عدم المشاركة في اختيار القيادات الجامعية، تقييد  
حرية التعبير عن الرأي في التدريس والبحث، ممارسة الضغوط على الجامعيين بسبب آرائهم،  
تقييد حرية نشر البحوث، الحرمان من المشاركة في مناقشة المجالس الجامعية، عدم المساواة  
في الحكم على العمل العلمي، الحرمان من المشاركة في اللجان العلمية.  
٤ -من الضمانات اللازمة لحماية الحريات ( الانتخاب الحر المباشر للقيادات الجامعية،  
الاعتراف الرسمي بحرية البحث والتدريس، حرية اتخاذ القرار الجامعي، تحسين الظروف  
والأوضاع السياسية والمالية للجامعيين، إنشاء الاتحادات والنقابات الجامعية، شيوع المناخ  
الديمقراطي في المجتمع، وجود خطة قومية للبحث العلمي، رفع الوعي الاجتماعي بأهمية  
الحرية الأكاديمية والبحث العلمي، تمتع الأكاديميين بالحصانة في البحث العلمي والتدريس،  
التعديل المستمر في اللوائح الجامعية).

## الدراسات الأجنبية:

–دراسة كاران(karran)(٢٠٠٧) تطبيق الحرية الأكاديمية في دول الاتحاد الاوروبي.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق مفهوم الحرية الأكاديمية في عدد من دول الاتحاد الاوروبي وتكونت عينة الدراسة من ٢٣ دولة من دول الاتحاد وبينت النتائج أن أعلى خمس دول تطبق الحرية الأكاديمية في الجامعات هي: فنلندا ، سلوفانيا ، التشيك ، هنغاريا ، أسبانيا، بينما أظهرت أن أقل أربع دول تطبق الحرية الأكاديمية هي : المملكة المتحدة ، الدنمارك ، السويد ، واعتمدت في تصنيفها على خمسة مؤشرات : حماية الدستور للحرية الاكاديمية والحماية الشعبية والإدارة الذاتية للجامعة وحرية الجامعة في تعيين رئيسها ونظام تثبيت الأساتذة.

–دراسة جودل (Goodell) (٢٠٠٥) مدركات أعضاء الهيئة التدريسية حول الحرية الأكاديمية ،جامعة فيرجينا.

. A case study, a dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy at Virginia Commonwealth University

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، وهل يعتبرون الحرية الأكاديمية مظهرًا هامًا من مظاهر التعليم العالي، إضافة إلى التعرف على مدى وجود أي تهديدات تهدد حريتهم الأكاديمية، وعن مدى وجود علاقة بين الحرية الأكاديمية والتثبيت في الخدمة.

وقد تمت مقابلة ثلاثين عضوًا من أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بجامعة فيرجينا كومنولث لعشر سنوات فأكثر في تخصصات ( علم الاجتماع، علم النفس، علم الأجناس، العلوم السياسية، الدراسات الحضرية، العدالة الجنائية، دراسات المرأة، الدراسات الأفريقية – الأمريكية) وتشير النتائج إلى أن:

١- أعضاء هيئة التدريس يختلفون في مدركاتهم العامة حول الحرية الأكاديمية على الرغم من أن بعض أفراد العينة اتفقوا على أن الحرية الأكاديمية قد وفرت الحماية للبحث والتدريس، إلا أن نصف أفراد العينة لم يظهروا أي قيود مؤسسية أو مسؤوليات مهنية تجاه الحرية الأكاديمية.

٢- اعتبر معظم أفراد عينة البحث أن الحرية الأكاديمية مظهر هام من مظاهر الحياة الأكاديمية في التعليم العالي.

٣- يواجه أعضاء هيئة التدريس عددًا من التهديدات التي تهدد حريتهم الأكاديمية والتي تتبع إلى حد كبير من داخل المؤسسة الأكاديمية، خصوصًا ما يتعلق بتسلسل العمل القيادي من أعلى إلى أسفل المقرون بالثقافة الأكاديمية الضعيفة، حيث اعتبروه من أهم الأمور التي تهدد حريتهم الأكاديمية.

يعتبر التثبيت في الخدمة أحد أهم وسائل حماية الحرية الأكاديمية من خلال ضمانهم لوظائفهم.

-دراسة ساينبسون Sainpson، (٢٠٠٤)، التدريس والحرية الأكاديمية في التعليم العالي دراسة عن السياسة الخاصة بتنظيم الأحاديث الصفية لهيئة تدريس بكليات مجتمع مختارة بولاية كاليفورنيا.

وكان الهدف من هذه الدراسة هو اكتشاف أن واع السياسات والإجراءات والممارسات السائدة بحرم كلية المجتمع بولاية كاليفورنيا المستخدمة للحد من الحديث الصفي لأعضاء هيئة التدريس، وتقرير ما إذا كانت القيود المؤسساتية متفقة مع المبادئ الدستورية والقانونية الحالية ومبادئ الحرية الأكاديمية المطبقة بالتعليم العالي.

وقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج للبحث منها التحليل والاستبانة المسحية إضافة إلى المقابلات الشخصية، وتضمنت عينة الدراسة تسع كليات مجتمع من ضمن ١٠٩ كليات مجتمع بكاليفورنيا.

وكان من النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي ترتبط بموضوع الدراسة الحالية هي أن الإجراءات المتبعة للحد من الأحاديث الصفية لأعضاء هيئة التدريس تعتبر غير متوافقة مع المبادئ الدستورية ومبادئ الحرية الأكاديمية، وذلك ناجم عن أحد الأسباب التالية:

- ١- عدم رغبة المدراء في اقتحام سياسة هيئة التدريس.
- ٢- عدم حصول مدراء الكليات على التدريب الملائم لذلك .
- ٣- الفلق بشأن اتخاذ إجراءات غير مناسبة نظرًا للإشكاليات المتعلقة بمبادئ الحرية الأكاديمية.

-دراسة براون(Brown)(٢٠٠٤) كيف تستطيع الكليات الدراسية استخدام الأساليب الإدارية التحفيزية للتغيير-دراسة تقييمية، أمريكا.

هدفت إلى التعرف على كيفية التعامل مع التغيرات الثقافية والإدارية الحاصلة في الجامعات الأمريكية في مجال إطلاق الحرية الأكاديمية لدى المدرس في التعبير عن أفكاره وآرائه وتكونت عينة الدراسة من(١٢٠)مدرس وذلك من أصل (١٢٠٠) مدرس للذين شاركوا في الإجابة عن أسئلة حول الدراسة حيث كان لهم تصور مناسب حول الأمور المطروحة حيث استخدم الباحث أسلوب المقابلة وأخذ الملاحظات حول المشاركين لفهم الظاهرة قيد الدراسة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: هناك حاجة إلى إتاحة الحرية الأكاديمية الكافية لكي تعمل على تجسير الهوة الثقافية بين المؤسسة والأستاذ الجامعي بحيث يكون هناك احترام للحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كما أن تحقيق مبدأ استقلالية أعضاء هيئة التدريس سيعمل على تعزيز الحرية الأكاديمية لدى الفرد بحيث يستطيع تقبل التغيير بشكل مباشر كما أن تصورات الأفراد حول الإدارة المشتركة وأهمية القرارات الأكاديمية سوف تساهم في تسهيل التغيير في أوضاع التدريس لدى الكليات الجامعية.

-دراسة بولاند(boland,2003):الحرية الأكاديمية والصراع من أجل تطبيق ذلك في التعبير" ، أمريكا.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى علاقة الحرية الأكاديمية بمفهوم التعبير عن الرأي، حيث أن هناك تدخلات خارجية كبيرة تفرض على المؤسسات التعليمية.

واستخدم الباحث طريقة المقابلة الرسمية بحيث كان هناك طرح الأسئلة حول موضوع الحرية الأكاديمية في مجال حرية التعبير عن الرأي لدى المؤسسات التعليمية الأمريكية، وانعكاس ذلك على المنهج الدراسي المتبني في تلك المؤسسات الأكاديمية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التدخلات الخارجية في مؤسسات التعليم أصبحت كثيرة في الآونة الأخيرة بسبب الظروف السياسية التي كانت، حيث عملت على تعزيز أو إضعاف الحرية الأكاديمية.

-دراسة ريتش Rich(2002 ) "مدى حرية التعبير والممارسات من قبل المدرسين في المؤسسات التربوية الحكومية في منطقة فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية"

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على حرية التعبير والممارسة من قبل المدرسين لدى المؤسسات التربوية الحكومية الأمريكية حسب الحرية الأكاديمية. واشتملت الدراسة على (131) مدرس من الكليات الجامعية بحيث يكون لديهم تصور واضح حول هذه الدراسة من خلال ذلك.

أما بالنسبة لأدوات الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على الحالات الدراسية لديها بحيث يتم التركيز على بعض العناصر في مثل هذه الحالة مثل الحرية الأكاديمية ومدى ممارستها والمسؤوليات الملقاة على عاتق المدرس ومناقشة أبرز الأمور لديهم، ومدى اهتمام المدرس بهذا الحق الذي يكون لديه.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحرية الأكاديمية والممارسة من قبل المدرسين كان تمن خلال نقاش المواضيع المرتبطة بها، كما أن المدرس يدرك مدى الحماية المسؤولة لحرية في التعبير لكن ضمن حدود المسؤولية بحيث يكون هناك تعزيز للأمور الدراسية من خلال ذلك.

-دراسة كيث (Keith) (1996) موقف أعضاء هيئة التدريس والإداريين حول الحرية الأكاديمية من حيث (المنصب، التدريس، البحث)، كاليفورنيا.

Faculty Attitudes toward Academic Freedom (Tenure, Teaching, Research). EDD, University of Southern California

وهدفنا الدراسة إلى التعرف إلى مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس والتعرف على أهم محدداتها مع الكشف على مدى وجود فروق بين إجابات أفراد العينة حول الحرية الأكاديمية باختلاف (التخصص الأكاديمي، المعهد أو المؤسسة التي ينتمون إليها، والمناصب التي يتولونها). واعتمدت الدراسة على المقابلة الشخصية، حيث تمت مقابلة ( ٨٩ عضواً من أعضاء هيئة التدريس في كاليفورنيا الجنوبية في تخصصات، علم الاجتماع، التاريخ، الأحياء، إدارة الأعمال.

ومن نتائج الدراسة ما يلي:

١ - يرى أفراد العينة بأن الحرية الأكاديمية تعني حرية البحث عن الحقيقة وحرية إجراء البحوث ونشرها، وحرية التدريس من حيث حرية اختيار الكتب وطرق التدريس الخاصة بهم، وحرية المشاركة بآرائهم دون أي تدخل خارجي.

٢ - من أهم محددات الحرية الأكاديمية من وجهة نظر أفراد العينة، التخصصات الأكاديمية والمسؤوليات المهنية التي تقع على عاتقهم، الرغبة في عدم إيذاء الآخرين، احترام المعهد أو المؤسسة التي ينتمون لها، عدم ملائمة قاعة الدراسة كمنبر لإقناع الطلاب بآرائهم الخاصة. توجد فروق بين إجابات أفراد الدراسة باختلاف متغير التخصص الأكاديمي، المؤسسة التي ينتمون إليها، المناصب التي يتولونها.

-دراسة جروبيك (Grubiak)(١٩٩٦)مقارنة بين آراء أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع بولاية واشنطن وآراء الإداريين ومعتقداتهم حول الحرية الأكاديمية.

Community College Faculty and Administrators' Opinions and Beliefs on Academic Freedom and Tenure. **EDD, University of Washington**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى وجود فرق بين آراء أعضاء هيئة التدريس وآراء الإداريين أصحاب المناصب في كليات المجتمع في ولاية واشنطن حول الحرية الأكاديمية، ومدى وجود اختلاف بين إجابات أفراد العينة من حيث، الجنس، الخبرة، العمر، مستوى التعليم.

واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي المقارن مستخدمة الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- لا يوجد اتفاق بين أعضاء هيئة التدريس مع الإداريين، حيث يرى أعضاء هيئة التدريس أن الحرية الأكاديمية مهمة للتعليم العالي بينما لا يعتقد الإداريون ذلك.

- يعتقد أعضاء هيئة التدريس بأن لهم الحق في أن يمنعوا الإداريين من التحكم بالمناهج الدراسية، وتقويم الطلبة، وطريقة التدريس، ونشاط الاستشارات بينما لا يعتقد الإداريون أن أعضاء هيئة التدريس يملكون هذه الحقوق.

- لا يوجد فروق في إجابات أفراد العينة من حيث الجنس، بينما توجد فروق بين إجابات أفراد العينة من حيث الخبرة، والعمر، ومستوى التعليم.



## التعليق على الدراسات السابقة:

موضوع الحرية الأكاديمية من الموضوعات التي تهم المجتمع الأكاديمي منذ القدم وحتى الوقت الحالي حيث أن أقدم الدراسات المستعرضة كانت بتاريخ ١٩٨٣ وأحدثها كان بتاريخ ٢٠١١ الأمر الذي يدل على أنه موضوع حيوي وبحاجة للبحث المستمر نظراً لاختلاف مكوناته من فترة زمنية لأخرى.

كان عدد الأبحاث والدراسات العلمية أكثر من عدد الرسائل الجامعية التي تطرقت لموضوع الحرية الأكاديمية مما يثبت أن الحرية الأكاديمية تصبح أكثر أهمية بازدياد الخبرة الأكاديمية من خلال الانضمام للكادر الأكاديمي حيث يصبح الأكاديمي مطالباً أكثر بفتح المجال أمام حريته الأكاديمية وبالتالي يزداد بحثه عنها.

يعتبر المنهج الوصفي بفروعه المختلفة كالمنهج التحليلي والمسحي والمقارن من أبرز مناهج البحث العلمي التي اعتمدها الدراسات السابقة ومن أكثر أدوات البحث العلمي التي استخدمتها الدراسات السابقة كانت الاستبانة ثم المقابلة الأمر الذي يتوافق مع الدراسة الحالية التي اتخذت المنهج الوصفي التحليلي منهاجاً للبحث الاستبانة كأداة للدراسة.

استفادت الدراسة الحالية كثيراً من نتائج البحوث والدراسات السابقة في إثراء جانبه النظري وبناء أدواته وتفسير نتائجه. إن جميع ما جاء في الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية يؤكد على أهمية موضوع الحرية الأكاديمية من حيث مفهومها ومضمونها ومدى توافرها والآثار المترتبة عليها وتكلمت عن أهمية حرية التعبير عن الرأي وممارسة الحرية من خلال العلاقات الاجتماعية والتفاعلات الأكاديمية لتحقيق الأهداف المنشودة للمؤسسة التربوية، وتكلمت الدراسات السابقة عن أسباب المشكلات الأكاديمية وسبل علاجها من وجهة نظر طلابها وأعضاء الهيئة التدريسية في إطار ميداني .

واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها كانت الدراسة الأولى حسب علم الباحث التي تناولت دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي، كما اختلفت عن بعض الدراسات السابقة أنها تناولت فئة الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات السورية الحكومية والخاصة

ثانيا: الإطار النظري:

"١"أولا:مفهوم الحرية الأكاديمية

ثانيا: جذور الحرية الأكاديمية

ثالثا: المنطلقات القانونية للحرية الأكاديمية

- ١ - نشأة فكرة الحرية الأكاديمية
- ٢ - تطور منطلقات الحرية الأكاديمية القانونية في بعض الدول
- ٣ - المنطلقات القانونية لحماية الحرية الأكاديمية على المستوى العالمي

رابعا: ضوابط الحرية الأكاديمية

خامسا: التحديات والمخاطر التي تواجه الحرية الأكاديمية

سادسا: فلسفة الحرية الأكاديمية

سابعا: مبادئ الحرية الأكاديمية

ثامنا: متطلبات الحرية الأكاديمية

تاسعا: أبعاد الحرية الأكاديمية

عاشرا: الحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعات

"٢"أولا:عناصر الحرية الأكاديمية

ثانيا: خصائص الحرية الأكاديمية

ثالثا: العوامل المؤثرة على الحرية الأكاديمية

رابعا: مجالات الحرية الأكاديمية

خامسا: معوقات الحرية الأكاديمية

"٣"الحرية الأكاديمية والتعليم العالي في سورية:

تاريخ - مقومات - واقع - آفاق

## -الإطار النظري:

إن الحرية التي تعني في أبسط صورها انعدام القيود أو رفع القيود، أو هي التحرر من القيود، وتعني القدرة على النمو والتطور نحو الأفضل، وسلخ القيود المانعة لهذا التطوير والنمو. وللحرية الأكاديمية حدودها، وحدودها هي ممارستها بمسؤولية، فحرية التعليم لا تبيح للأستاذ الحق في عرض آرائه بصورة تضلل طلابه وزملاءه، كما إن من ضوابطها أن يمارس المجتمع شيئاً من الرقابة على الحرية الأكاديمية، فالقوانين والأنظمة التي تنظم القول والنشر تحدد ما يستطيع المدرس أن يقوله أو ينشره.

وترتبط قيمة الحريات الأكاديمية بأهداف الجامعة الأساسية وبوظائفها الثلاث المعروفة وهي : التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ولذا يقع على الجامعة مسؤولية توفير السبل المختلفة لضمان تحقيق هذه الحرية لذا تعتبر الحرية الأكاديمية وسيلة من وسائل تنمية العملية التعليمية بمكوناتها الثلاث أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والبرامج من خلال تكافؤ فرص النمو المعرفي وتوفير المناخ المناسب للاستفادة من منجزات العلم في إثراء المناهج الجامعية، وهذا يتم من خلال توفير أجواء الحرية الأكاديمية من مبادئ تشمل حرية الاختيار، وحرية التفكير والتبصر، والاستنتاج التي تتلائم مع الطبيعة الإنسانية .

### " ١" أولاً : مفهوم الحرية الأكاديمية :

إن موضوع الحرية الأكاديمية في التعليم العالي موضوع قديم حديث في آن واحد، إذ يعد أحد الأعراف الأكاديمية المتوارثة التي يعمل بها، وقد لا تكتب في المحاضر الرسمية في كثير من جامعات العالم، وربما لا يختلف اثنان على مفهوم الحرية الأكاديمية وفحواها، إذ تعني استقلال الكليات والجامعات إدارياً، ومالياً، وإتاحة الحرية لها لتصريف شؤونها، كما أن يتمتع الأساتذة فيها بحرية التدريس، والبحث، وإبداء الرأي، والمشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية ذات العلاقة، وتعطي الطالب الحق في حرية الاختيار، والتعلم والتعليم دون تمييز. وتأسيساً على ذلك حددت عدة مؤتمرات عالمية مفهوم الحرية الأكاديمية للهيئة التدريسية واستقلال مؤسسات التعليم العالي كما يلي :

١- الحرية الأكاديمية بالمفهوم الحديث هي حرية التفكير لأساتذة الكليات، والجامعات وآخرون من المجتمع التعليمي، أما الحديث عن حرية العقل، فهي فكرة قديمة ذات تاريخ

طويل ( Dictionary of the history of ideas , 2009 ) .

٢- أكد إعلان "ليما" الصادر عام ١٩٨٨ أن الحرية الأكاديمية تتمثل في " حرية الأعضاء الأكاديميين فردياً، وجماعياً في متابعة المعرفة، وتطويرها، وتحويلها لخدمة المجتمع من خلال البحث ، والدراسة، والمناقشة، والتوثيق، والإنتاج، والإبداع، والتدريس، وإلقاء المحاضرات، والكتابة، ويعني " الاستقلال " استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة ، وغيرها من قوى المجتمع، وصنع القرارات المتعلقة بسير العمل الداخلي وبمالياتها وإدارتها، وإقرار سياساتها للتعليم والبحث والإرشاد، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة " ( إعلان ليما، ١٩٨٨، ص٢ ) . إذ حدد الإعلان مجموعة من النقاط والتعريفات الهامة فيما يتعلق بالحرية الأكاديمية كالآتي:

❖ "الحرية الأكاديمية" تعني حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي، فردياً أو جماعياً، في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والخلق والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة.

❖ الحرية الأكاديمية شرط مسبق أساسي لوظائف التعليم والبحث والإدارة والخدمات التي تسند إلى الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي. ولجميع أعضاء المجتمع الحق في الاضطلاع بوظائفهم دون تمييز من أي نوع ودون خشية التدخل أو القهر من جانب الدولة أو أي مصدر آخر.

❖ الدولة ملتزمة باحترام وضمان جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للمجتمع الأكاديمي التي يعترف بها ميثاق الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان. وكل عضو في المجتمع يتمتع بوجه خاص بحرية الفكر والضمير والدين والتعبير والاجتماع والانضمام إلى الجمعيات ،وكذلك بالحق في الحرية والأمن الشخصي وحرية الحركة.

❖ يتمتع جميع أعضاء المجتمع على قدم المساواة بإمكانية الوصول إلى المجتمع الأكاديمي دون تمييز. ولكل شخص ،على أساس المقدرة، الحق دون تمييز من أي نوع في أن يصبح جزءاً من المجتمع الأكاديمي، كطالب أو معلم أو باحث أو عامل أو مدير. ولا يفصل أي عضو من المجتمع الأكاديمي دون تحقيق عادل أمام هيئة من المجتمع الأكاديمي منتخبة ديمقراطياً.

- ❖ جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي الذين يضطلعون بمهام بحثية لهم الحق في إجراء بحوثهم دون أي تدخل كما أن لهم الحق أيضا في إبلاغ نتائج بحوثهم بحرية إلى الآخرين ونشرها دون رقابة.
- ❖ جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي الذين يضطلعون بوظائف التدريس لهم الحق في التدريس دون أي تدخل رهنا بمبادئ التدريس ومعاييرها ومناهجه المقبولة.
- ❖ يتمتع جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي بالحرية في إقامة اتصالات مع نظرائهم في أي جزء من العالم، وكذلك بالحرية في مواصلة تنمية قدراتهم التعليمية.
- ❖ يتمتع جميع أعضاء طلبة التعليم العالي بالحرية في الدراسة، بما في ذلك الحق في اختيار ميدان الدراسة من بين المقررات المتوافرة، والحق في الحصول على إقرار رسمي بما يكتسبونه من معارف وتجارب. وينبغي أن يكون هدف التعليم العالي هو تلبية الاحتياجات والتطلعات للطلبة، كما ينبغي للدولة توفير موارد كافية للطلبة المحتاجين كي يواصلوا دراساتهم.
- ❖ تكفل جميع مؤسسات التعليم العالي اشتراك الطلبة في هيئاتها الإدارية، كما ينبغي لجميع الدول ومؤسسات التعليم العالي احترام حق الطلبة، فرادى وجماعات، في التعبير عن آرائهم بشأن أية مسألة قومية أو دولية.
- ❖ ينبغي للدول اتخاذ التدابير المناسبة لتخطيط وتنظيم تنفيذ شبكة للتعليم العالي المجاني لجميع خريجي التعليم الثانوي وغيرهم من الأشخاص الذين يثبتون قدرتهم على الدراسة بفعالية عند ذلك المستوى.
- ❖ جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي لهم الحق في حرية الانضمام إلى جمعيات مع آخرين، بما في ذلك الحق في تشكيل نقابات والانضمام إليها لحماية مصالحهم. وينبغي لنقابات جميع قطاعات المجتمعات الأكاديمية أن تشارك في صياغة المعايير المهنية لكل منها.
- ❖ تكون ممارسة الحقوق المنصوص عليها أعلاه مقترنة بواجبات ومسؤوليات خاصة، ويجوز أن تكون خاضعة لقيود معينة ضرورية لحماية حقوق الآخرين. وتجري مباشرة التدريس والبحوث في توافق كامل مع المعايير المهنية، وفي استجابة للمشاكل التي تواجه المجتمع.

٣- أكدت وثيقة الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة والمسؤولية الاجتماعية الصادرة في نيسان من عام ١٩٩٨ عن مبادئ التجمع العالمي للجامعات على أن الحرية الأكاديمية تعني حرية أعضاء الهيئة التدريسية من أساتذة، وباحثين، وطلاب في القيام بواجباتهم التدريسية والبحثية دون ضغط خارجي ، ويقابل ذلك واجبات يجب على الهيئة التدريسية القيام بها ، ومنها ضرورة المحافظة على المعايير العلمية، والإخلاص للتجديد، والإبداع والتسامح، وقبول الرأي الآخر، بالإضافة إلى المسؤولية الأخلاقية في تحديد أولويات البحث وتبعت نتائجه .

٤- تشمل الحرية الأكاديمية على مفهومين رئيسين هما :

أ- **الحرية الأكاديمية المؤسسية (Institutional academic freedom)**: وتعني حماية المؤسسة من الأشخاص الضاغطين على قراراتها وتوجهاتها العلمية والإدارية والمالية، كما تعني حريتها في اختيار أعضاء هيئة التدريس والطلاب واختيار مفردات محتويات مقررات المناهج الدراسية.

ولعل المفهوم الواضح للحرية الأكاديمية المؤسسية صدر عام ١٩٥٧ عن المحكمة العليا الأمريكية حيث فوضت الجامعات صلاحيات اختيار الشخص المناسب للتدريس، وماذا يجب أن يدرس، وكيف يدرس، ومن يمكن قبوله من الطلاب للدراسة في الجامعات، ولكن أعضاء الهيئة التدريسية كانوا غير راضين عن تدخل القضاء، والسياسة في القرارات الأكاديمية، ويؤكدون على ضرورة المناقشة بين أعضاء الهيئة التدريسية للوصول إلى تفاهات على ما يجب أن يدرسه ، وكيف يدرسون المقررات الدراسية [ ورغن، ٢٠٠٦، ص٨٤-٨٥ ].

ب- **حرية الأستاذ الأكاديمية (Academic Freedom of Professor)**: وتعني حماية الأستاذ في الكلية أو الجامعة من التسلط على فكره وأدائه التدريسي والبحثي داخل الجامعة وخارجها، إذ بينت الدراسة أن الكليات والجامعات أعطت الأساتذة قدراً كبيراً من الحرية فيما يتعلق بتدريس طلابهم ما يرونه مناسباً على ألا يتعارض مع مفردات المقررات التي أقرتها لجنة المناهج بالقسم الذي ينتمون إليه، ولهم الحرية في تقويم طلابهم دون أية توجيه من أية جهة كانت، كما يحق لهم إجراء البحوث ونشر نتائجها ( 2009 Dictionary ).

وهكذا فالجهات الإدارية لا تتدخل في شؤون الهيئة التدريسية، إلا في حالة وجود مشكلة أو في حالة تثبيت الأساتذة أو زيادة رواتبهم ،وتؤكد الجامعات أن أعضاء الهيئة التدريسية موثوق بهم

للقيام بأعمالهم بطرق مهنية منافسة، خاصة أنهم الذين وضعوا الأنظمة والقوانين التي تحكم العمل الأكاديمي، وأخلاقياته بما فيها إجراءات تعيين الأساتذة وتثبيتهم . (٢٠٠٩ Wikipedia) .

#### ثانيا: جذور الحرية الأكاديمية:

من المعروف أن كلمة "الحرية" قد وردت ضمن سجلات الإصلاحات الاقتصادية في بلاد الرافدين في الألف الثالثة قبل الميلاد وذلك لأول مرة في تاريخ البشرية، وأن جميع الأديان والكتب السماوية حضت على الحرية. لكن الحرية مع ذلك شقت طريقها في المجتمعات البشرية بصعوبة وواجهت العديد من التحديات والعقبات . وبرزت بذور الحرية ومبادئها في كل بقاع العالم كثمرة للكفاح الطويل والتضحيات الكبيرة . وتناقل قيم الحرية ومثلها جيل تلو جيل حتى يومنا هذا. ووجدت الحرية ابتداء من العصور الوسطى وخلال مرحلة الكفاح ضد الأنظمة الملكية الاستبدادية في أوروبا طريقها إلى التطبيق خطوة بخطوة ولقرون عديدة حتى تم الاعتراف بها في التاريخ المعاصر وتضمنتها الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان وحرياته وأخذت الدول تدرجها ضمن دساتيرها وتشريعاتها الوطنية. أما بالنسبة للحرية الأكاديمية فإن معظم المصادر تشير إلى أن بوادرها بدأت بالظهور في هولندا مع تأسيس جامعة لايدن LEIDEN عام ١٥٧٥ حيث منحت المعلمين والطلبة شيئاً من الحرية في بدايات نشأتها.

[www.ahewar.org/debat/show.12/11/2013](http://www.ahewar.org/debat/show.12/11/2013)

لكن قضية الحرية الأكاديمية بدأت بالظهور بشكل بسيط مع ظهور أولى الجامعات بالمعنى الحديث في أوائل القرن الثالث عشر في أوروبا على الرغم من أن الحرية الأكاديمية كمصطلح لم يظهر إلا في القرن العشرين. وتشير المصادر إلى أن أول مرة استخدمت كلمة الحرية الأكاديمية كان في عام ١٩١٥ والى أن أول مؤتمر عن الحريات الأكاديمية قد عقد في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٥ وأن الجامعات الألمانية تصدرت الجامعات في العالم من خلال تقدمها في تطبيق أسس الحريات الأكاديمية في جامعاتها . إذ منحت جامعة برلين عام ١٦١٠ حرية البحث العلمي والتدريس الجامعي دون قيود خارجية وتبعتها جامعة هال عام ١٦٩٤ ثم جامعة روتجن عام ١٧٣٧ .

[www.worldbank.org/edm4/5/2014](http://www.worldbank.org/edm4/5/2014)

ويؤكد ماثيو Mathew من جامعة كورنيل الأمريكية أن جذور الحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة تمتد الى أواخر القرن التاسع عشر حيث تم نقلها واقتباسها من الجامعات الألمانية (Evamegelista, 2007,p364)

وفي أوائل القرن العشرين قامت الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات بجهود كبيرة لتحديد الحرية الأكاديمية ومجالاتها. أما في أمريكا اللاتينية فإنه نتيجة لحركة إصلاح الجامعة عام ١٩١٨ طبق مفهوم واسع للحرية الأكاديمية في كل المجتمعات الأكاديمية. إذ كان لفكرة الجامعة المستقلة بموجب إصلاحات قرطبة عام ١٩١٨ تأثير قوي في أمريكا اللاتينية في قبول الحوار بشأن الحرية الأكاديمية. والحرية الأكاديمية لها تاريخ خلافي طويل. ففي القرون الوسطى كانت كل من الكنيسة والدولة تمارسان نوعاً من السيطرة على التعليم في الجامعات فالأساتذة الذين كانوا يدرّسون أمور تصطدم بمذاهب الكنيسة الكاثوليكية الرومانية يتعرضون أحياناً للعقوبات وكان الولاء للسلطات المدنية مطلوباً منهم. فلم تسمح الكنيسة بتعليم المذاهب اللاهوتية والعلمية المخالفة لتعاليمها في الجامعة فمارتن لوتر ١٤٨٣-١٥٤٦ زعيم حركة الإصلاح الديني في ألمانيا ومؤسس المذهب البروتستانتي وأستاذ اللاهوت وجد نفسه في صراع مع رجال الكنيسة بسبب آرائه مما ترتب عليه طرده من الجامعة. ومع ذلك فإن حرية التعبير في الجامعات كانت أكثر من باقي أنحاء المجتمع. ويظهر تاريخ الحرية الأكاديمية أنها غالباً ما تعرضت للمخاطر والنقد والتهديد . ففي البلدان التي خضعت للحكم الاستعماري كانت الجذور التاريخية للحرية الأكاديمية أقل قوة وتمتعاً بالحماية. إذ كانت القوى الاستعمارية تخشى سكان هذه البلدان. كما أن إنشاء الجامعات في المستعمرات والمخاوف من الحريات الأكاديمية بسبب انخراط الأساتذة والطلبة في حركة النضال من أجل الاستقلال، كانت تضع الحرية الأكاديمية في مخاطر جمة. وحتى في البلدان التي كان للحرية الأكاديمية تاريخ طويل فإنها تعرضت للمخاطر. إذ تهددت الحرية الأكاديمية في حقبة ما بين الحربين العالميتين وفي ظل أنظمة الشمولية في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا واليابان. (Altbach, 2001,p205-)

(206)

ومع كل تلك المخاطر واصلت الحرية الأكاديمية مسيرتها على مستويات مختلفة. ففي عام ١٩٦٦ أقرت لجنة شكلتها منظمة اليونسكو بالتعاون مع منظمة العمل الدولية تمتع مهنة



التدريس في المدارس (الابتدائية والثانوية) بالحرية الأكاديمية. لكنها عادت عام ١٩٧٤ لتستدرك وتعترف بالحرية الأكاديمية امتيازاً خاصاً محصوراً بفئة الجامعيين والباحثين. وقامت الرابطة الدولية لأساتذة ومحاضري الجامعات في إسبانيا عام ١٩٨٢ بعقد مؤتمر لبحث ميثاق حقوق وواجبات الحريات الأكاديمية وصدر عنها "ميثاق حقوق وواجبات الحرية الأكاديمية". وفي عام ١٩٨٤ عقد في مدينة نانت الفرنسية اجتماع للجمعية العمومية للخدمة الجامعية العالمية الذي أسفر عن مشروع أولي للإعلان عن الحريات الأكاديمية. وكلفت ورشة دولية من الاختصاصيين عام ١٩٨٦ لعقد اجتماع في مدريد في إطار الجمعية العمومية للخدمة الجامعية العالمية لدراسة مشروع الإعلان ذلك . وبعد عامين من النقاش والتداول تم التوصل إلى إعلان ليما للحرية الأكاديمية وذلك في اجتماع الهيئة العامة للخدمة الجامعية العالمية في أيلول من عام ١٩٨٨ وفي هذا العام نفسه عقد في مدينة بولونا في إيطاليا " مؤتمر الجامعات الأوروبية ورؤسائها" الذي أسفر عن تبني " الميثاق الأعظم للجامعات الأوروبية ". كما صدر عام ١٩٩٠ إعلانان أفريقيان مكرسان للحريات الأكاديمية : الأول إعلان دار السلام والثاني إعلان كمبالا. وقدم المشروع إلى الندوة الدولية للتربية على حقوق الإنسان المنعقدة في مونتريال بكندا في آذار ١٩٩٣ إلا أن المجتمعين رأوا أن الإعلان المذكور بحاجة إلى تحسين وتطوير (اومليل، ١٩٩٤، ص٨٢). وفي العام ١٩٩٤ نظم منتدى الفكر العربي في الأردن بالتعاون مع مؤسسة فرديش إيبيرت الألمانية مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية.

كما أكدت وثيقة عمل التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين "الرؤية والعمل" الصادرة عن المؤتمر العالمي الذي عقده اليونسكو للمدة ٥-٩ تشرين الثاني ١٩٩٨ على أن الطابع العالمي للتعليم العالي يفترض أن تستحدث أسلوباً إدارياً يستند إلى المبدأ المزدوج للاستقلال المسؤول والخضوع للمساءلة في إطار من الشفافية. وكي يضطلع التعليم العالي بمهامه ويضع نفسه في خدمة المجتمع ينبغي له أن ينأى بنفسه عن الضغوط التي قد تحرفه عن مساهمته وأن يتمتع بالاستقلال. فالاستقلال المسؤول والخضوع للمساءلة وجهان لا ينفصمان للحرية الأكاديمية المفهومة بصورة سليمة. وأسست عام ٢٠٠٣ منظمة الطلبة من أجل الحرية الأكاديمية التي أصبح لها اليوم ١٥٠ فرعاً في الولايات المتحدة. وأوصى المؤتمر السابع للتعليم العالي في العراق الذي عقد في أيلول ٢٠٠٤ باحترام استقلال الجامعات وحرياتها . وأكد المؤتمر

العالمي للتعليم العالي الذي عقد في أربيل ٢٠٠٧ على أن المرحلة التي يمر بها العراق تتطلب أقصى الحذر في إقامة التوازن الحرج بين الجامعات التي تهدف إلى الاستقلالية في إدارة شؤونها وبين الحكومة المتمثلة بوزارة التعليم العالي التي تسعى إلى السيطرة . ففي الدول النامية حيث ناضلت العديد من الجامعات من أجل الحرية الأكاديمية تسعى الحكومات إلى التدخل في الشؤون الأكاديمية بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار . وحينما تندلع النزاعات في مناطق كثيرة من العالم الثالث فإن الحريات الأكاديمية تتعرض إلى مخاطر . ففي مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت الحرية الأكاديمية لمدة طويلة ولا زالت مهددة لاسيما في الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية حيث يطرد الأكاديميون من وظائفهم أو يعتقلوا بسبب كتاباتهم وآرائهم .

إن التغيرات التي حدثت منذ أواخر القرن العشرين جعل الحرية الأكاديمية ضمن بيئة العولمة مسألة ذات أبعاد عالمية ولم يعد هنالك مكان لم تثار فيه قضية الحرية الأكاديمية . كما أن العولمة قد غيرت في الوقت نفسه الوسائل والظروف التي يتم فيها التدريس والبحث في نشر المعرفة فضلاً عن أن العولمة قد زادت من إمكانيات الحرية الأكاديمية بفضل انتشار وسائل التقنية الحديثة كالإنترنت والفضائيات والهواتف النقالة . الخ .

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين كان للعسكرة المتزايدة في عالمنا اليوم والتي رافقت ما يطلق عليه الحرب على الإرهاب انطلاقا من الولايات المتحدة الأمريكية قد أعطت الفرصة لانتهاك حقوق الإنسان وحرياته باسم مكافحة الإرهاب وكان لذلك دون شك تأثير على الحريات الأكاديمية والحريات عامة داخل الولايات المتحدة وخارجها ( Brand, 2007,p384)

### ثالثا : المنطلقات القانونية للحرية الأكاديمية:

تتمثل أهداف كليات التربية ، وغيرها من الكليات، والجامعات في تحقيق رؤيتها ورسالتها من خلال وظائف ثلاث هي، التدريس، والبحث، وخدمة المجتمع، ولكن الهيئة التدريسية في كليات التربية تختص زيادة على ذلك بإعداد معلمي طلبة التعليم العام الذين يمثلون حجر الأساس في تكوين التخصصات الدينية، والطبية، والتطبيقية، والإنسانية، والتربوية، وبنائها بصفاتها علوم أساسية تشكل في مجملها حصيلة المعرفة المطلوب تزويد المجتمع بها، بالإضافة إلى قيامهم بالبحث والاستقصاء والتمحيص لكشف الحقائق للطلبة، وتعزيز قدراتهم بغية دفعهم لاكتساب

التنمية الذاتية التي تحفز الإبداع، وتدعم الابتكار، وتبني الشخصية الطموحة والمتفائلة بحياة كريمة أفضل، وبمجتمع متسامح ومنتج ومتعاون، وبمستقبل آمن تسوده الوحدة والاستقرار، وإنجاز ذلك يستدعي إيجاد بيئة اجتماعية، وعلمية، ونفسية جاذبة، وإيجاد مناخ فكري حر يدفع الأستاذ والطالب - معلم المستقبل - إلى بذل قصارى جهدهما ، ووقتهما في سبيل تحصيل العلم ، والمعرفة ، واكتساب الاتجاهات ، والمهارات السليمة.

وهذا دون شك يتطلب قدراً كبيراً من الحريات الأكاديمية كحرية الاستعلام عن المعلومة الموثقة ، واستقصاء الحقائق وتمحيصها بالدليل الدامغ "وحرية البحث والاستنتاج المنطقي ، وحرية النشر وتوزيع النتائج العلمية ، وحرية التعليم ، والتعلم... وهذه الحريات لن تسود وتعمل دون إشاعة قيم التعددية الفكرية الحرة وتكافؤ الفرص، والانفتاح الثقافي، والمساواة، والعدالة الاجتماعية" (الحبيب، ٢٠٠٨، ص١٠) .

ولعله من المناسب استعراض كيفية نشوء فكرة الحرية الأكاديمية وكيفية تطور منطلقاتها القانونية فيما يلي :

#### ١- نشأة فكرة الحرية الأكاديمية :

أكدت دراسة " باك " ٢٠٠٧ أن تاريخ الحرية الأكاديمية يعود في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عام ١٨٨٥، إذ نشرت " الأندر ووست " مقالاً بعنوان " ما الحرية الأكاديمية " في مجلة "الشمال الأمريكي"، بينما بينت موسوعة "أوكسفورد" بان مصطلح الحرية الأكاديمية استخدم في إنجلترا عام ١٩٠١. وبين "باك" أن نشأة هذه الفكرة تعود إلى ما تم استعارته في الأصل من الفكرة الألمانية الإبداعية المتعلقة بحرية البحث العلمي ، وحرية التعلم ، والتعليم عام ١٨٥٠، ثم شرعت المنظمات، والنقابات المهنية بالدفاع عنها في أمريكا، تلا ذلك تأسيس جمعية أساتذة الجامعات الأمريكية عام ١٩١٥، وبناءً على ذلك " تميزت تلك الفترة بإطلاق حرية البحث، والاستكشافات العلمية، وتوسيع نطاقهما، وتزايد استقلال التدريس في ما يتعلق بوضع المناهج، وصياغة فلسفة التعلم ونظرياته، وتخطيط اتجاهاته. وساهمت طبيعة الوسط الأكاديمي الأمريكي المنفتحة مساهمة خاصة في تنمية أفكار الحرية الأكاديمية، وشيوعها ليس في الولايات المتحدة فحسب، وإنما في بقية أنحاء العالم".

## ٢- تطور منطلقات الحرية الأكاديمية القانونية في بعض الدول :

حظي موضوع الحرية الأكاديمية ولازال بأهمية كبيرة من قبل ممثلي الجمعية الأمريكية للأساتذة، والجمعية الأمريكية للكليات، والجامعات، إذ عقدنا سلسلة من المؤتمرات فيما بين عامي ١٩٢٥ ، ١٩٣٤ وتأسيساً على ذلك تم إعلان مبادئ الحرية الأكاديمية، والتثبيت الوظيفي للأساتذة عام ١٩٤٠ ، وتمت مراجعة بنوده القانونية، وتم تعديل بعضها في الأعوام ١٩٦٩ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠، وقد تبنت غالبية الجامعات الأمريكية مبادئ الميثاق، ويتمثل فحواه في التالي:

دعا بيان مبادئ الحرية الأكاديمية المجتمع الأمريكي إلى تفهم حاجة أعضاء هيئة التدريس في الكليات، والجامعات إلى التمتع بالحرية الكاملة في إجراء البحوث، ونشر نتائجها، وفي تدريس طلابهم ضمن الأطر العامة للمناهج وفلسفتها التي صممها زملاؤهم، وتم إقرارها في أقسامهم وكلياتهم، وأن يتم الاتفاق على البحوث الممولة مع الإداريين في الكلية أو الجامعة التابع لها العضو، ويطلب من العضو عدم التطرق إلى مناقشة موضوعات تثير الجدل، وليس لها علاقة بالمقرر الدراسي، أما الكليات الدينية أو السياسية، فالواجب على إدارتها التفاوض مع من يتم تعيينه على شروط محددة يتم الالتزام بها، كما أن الأفراد الذين يدرسون في الجامعات مواطنون، وهذا يستوجب عدم إخضاعهم للمراقبة أو إجراءات تأديبية، فلم الحرية في التعبير عن آرائهم الشخصية دون أن تمثل تلك الآراء سياسة جامعاتهم مراعين سمعة كلياتهم، وجامعاتهم، ومكانتها العلمية (AAUP,2008,p3)

وعلى كل حال ، فإن الكليات، والجامعات الرئيسة في أمريكا تبنت بيان المبادئ الذي أصدرته النقابة، ولكن عدداً قليلاً منها تبنت نسخاً معدلة منه تتوافق مع احتياجاتها ومواقعها، فهذه أدلة كلية "ألبرت" تشير إلى سياق الوثيقة حيث منحت الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لإعادة النظر في المهام الموكلة إليهم في ضوء تطور المنهجيات في حقول تخصصاتهم، وهذا يعني " نقد وتحليل منهجية التعليم في مختلف التخصصات الأكاديمية، وما يترتب على ذلك من مسؤولية نحو تطبيق المعايير المناسبة، وتحمل نتائجها، إذ أن عدم منحهم حرية استخدام معاييرهم في هذا الشأن سيكون عائقاً أمام التعليم المبدع. كما تؤكد جامعة "براون" على كامل الحرية للمعلم، ومتلقي العلم، والباحث على حد سواء، بالإضافة إلى أنها تضمن للأساتذة، والطلبة

حرية المعتقد وحرية الحديث والنشر، وحرية عقد الاجتماعات والقيام بنشاط سياسي داخل الحرم الجامعي وخارجه" (Trower,2006,p3)

وللتأكد من مدى التزام الكليات، والجامعات الأمريكية ببيان مبادئ الحرية الأكاديمية أجريت دراسة على عينة عشوائية بلغت ٢١٧ كلية تمنح درجة البكالوريوس . أظهرت النتائج أن ١٨٠ منها وتمثل ما نسبته ٩٢% تراعي في أنظمتها مبادئ الحرية الأكاديمية الصادر عن النقابة، بينما تستخدم البقية لغة خاصة بها (Trower,2006,p28).

وبالرغم من تمتع الجامعات الأمريكية بكامل الحرية الأكاديمية طيلة العقود الماضية، إذ حافظت على استقلالها الإداري، والمالي، والأكاديمي، وقامت بحماية حرية فكر منسوبيها، وخاصة أعضاء هيئة التدريس، والطلاب من التدخلات من خارج الجامعة، ومن المساءلة، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فتحت الباب واسعاً أمام المحافظين الجدد لفرض قيود على الحريات الأكاديمية غير مسبوقه في تاريخ الجامعات الأمريكية، ولم تقتصر تلك القيود على المراقبة المفروضة من قبل الجهات الرسمية، بل تعدى الأمر ذلك إلى نشأة مؤسسات تزعم أنها مدنية انبرت للرقابة على النشاط الأكاديمي، وقامت بتكوين جماعات ضغط لمحاصرة من يخالفهم في الفكر والتوجه، وانتقادهم، وطرد بعضهم من وظائفهم، يأتي على رأس تلك المؤسسات مؤسسة " كامبسواتش Campus watch " التي أسسها اليهودي المتصهين أستاذ الدراسات الشرقية في جامعتي شيكاغو وهارفرد "داينلبايس Daniel Pipes " عام ٢٠٠٢ .

وفي مقابل موجة انتهاك الحرية الأكاديمية شهدت الجامعات الأمريكية احتجاجات جماعية واسعة تمثلت في عقد عدة مؤتمرات تصدت لتلك الانتهاكات، وعملت على دعم الحرية الأكاديمية . عقد أحدها في جامعة "شيكاغو" في تشرين الأول ٢٠٠٧ بعنوان " دفاعاً عن الحرية الأكاديمية " ،وعقد الآخر في جامعة "ديبول" عام ٢٠٠٨ بعنوان " مؤتمر الحريات "، وعقد ثالث في جامعة نيويورك في عام ٢٠٠٨ بعنوان "حريات التدريس في خطر في أمريكا " حيث اتهم المؤتمرون مؤسسة "كامبسواتش " بمصادرة حرية الرأي، والفكر الحر، ورأوا ضرورة التصدي لها بفكر علمي مستنير ( Kirstein,2008,p8).

وتعد الحرية الأكاديمية في الجامعات الفرنسية مبدأً أساسياً بقوة القانون، إذ يعطي القانون الأساتذة، والباحثين مطلق الحرية في التعبير عن نتائج أبحاثهم، وأنشطتهم التدريسية، ونشر

المعرفة، وترسيخ الاستقرار السياسي، وتحقيق الانسجام بين فئات المجتمع، وفي نفس الوقت ملزمين بعدم تفضيل حزب سياسي على آخر داخل حركات الدراسة، بالإضافة إلى عدم الحديث عن أية ديانة (Wikipedia,2009) .

وقامت جامعة "إيريش Irish " في إيرلندا [ Ireland ] بتحديد مفهوم الحرية الأكاديمية في البند ١٤ من قانونها حيث نص على : أن الجامعة تملك الحق، والمسؤولية في ما يتعلق بحماية مبادئ الحرية الأكاديمية، وتعزيزها في إدارتها لشؤونها الداخلية والخارجية في ضوء أعراف الحرية الأكاديمية ومبادئها، وأن تكون مسؤولة أمام المجتمع عن تمتع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بالحرية في التدريس، والبحث، وطرح الأفكار الجديدة، وأية أنشطة أخرى، وأن لا تستخدم مكانة الجامعة من أجل فائدة ذاتية (Fielden,2008,p10) .

و على المستوى العربي، فقد أكد إعلان عمان للحرية الأكاديمية، واستقلال مؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي الذي عقد في العاصمة الأردنية في الفترة من ١٥-١٦ كانون الأول من عام ٢٠٠٤ بمشاركة نخبة من المفكرين، ورؤساء الجامعات، وأساتذتها، وباحثين من مختلف الجامعات العربية.

### ٣ - المنطلقات القانونية لحماية الحرية الأكاديمية على المستوى العالمي :

تعد المنطلقات القانونية المتعلقة بحماية الحرية الأكاديمية، واستقلال الجامعات ذات الصلة بالمنظمات الدولية ملزمة للدول الموقعة عليها، وتشمل دول أجنبية، وإسلامية، وعربية، إذ عُقد في هذا الشأن عدة مؤتمرات دولية أقرتها أنظمة الأمم المتحدة ومنها، إعلان "ليما" في الاجتماع الثامن والستين المنعقد في الفترة من ٦ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ (إعلان ليما، ١٩٨٨، ص٣) . كما أكدت منظمة اليونسكو في مشروع إعلانها العالمي في المادة الثانية بعنوان " الدور الأخلاقي والاستقلال والمسؤولية ووظيفة الاستباق " أن على مؤسسات التعليم العالي، والجامعيين العاملين فيها، والطلبة تأمين عدة أمور منها، صون وتطوير وظائفهم الأساسية مخصصين كل أنشطتهم للدقة الأخلاقية، والعلمية الفكرية، والقدرة على إبداء الرأي بشأن المشكلات الأخلاقية، والثقافية، والاجتماعية بكل الاستقلال والمسؤولية، وممارسة السلطة الفكرية التي يحتاج إليها المجتمع لترشده إلى التفكير، والفهم، والعمل، وتعزيز وظائفهم النقدية والاستشرافية عن طريق التحليل المستمر لما يستجد من الاتجاهات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، ومن ثم أداء دور المرصد القادر على التنبؤ والإنذار المبكر والوقاية،

وتسخير قدراتهم الفكرية ومكانتهم الأدبية للدفاع عن القيم المقبولة عالمياً، والسعي الحثيث لنشرها، بما في ذلك قيم السلام، والعدل والحرية، والمساواة، والتضامن، والتمتع بكامل حريتهم الأكاديمية، واستقلاليتهم على أنهما تمثلان جملة من الحقوق والواجبات، مع الشعور بالمسؤولية التامة تجاه المجتمع، وقبول الخضوع لمساءلته، والاضطلاع بدور في المساعدة على تحديد ومعالجة القضايا التي تؤثر في رفاهية المجتمعات المحلية، والأمم، والمجتمع العالمي .

أما على المستوى العربي، فقد أكد إعلان عمان للحريات الأكاديمية، واستقلال مؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي الذي عقد في العاصمة الأردنية في الفترة من ١٥-١٦ كانون الأول من عام ٢٠٠٤ بمشاركة نخبة من المفكرين، ورؤساء الجامعات، وأساتذتها، وباحثين من مختلف الجامعات العربية على أن الحاجة أصبحت ملحة إلى لفت أنظار المسؤولين العرب، وتنبيه الرأي العام إلى مخاطر التماهي في إخضاع الجامعات، ومؤسسات البحث العلمي العربي لمصالح فئوية وظرفية، وحرمانها من الاستقلال، كما رأوا ضرورة تطوير بيئة علمية صالحة لتكوين نسق علمي عربي منتج ومستقل معاً، وضمان حق التعبير عن الرأي للمجتمع الأكاديمي، وحق نشر المعلومات وتبادلها، وحق اتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله، ووضع لوائح وأنظمة تساعد على حمايتها، ومنها تكوين نقابات تدافع عن مصالحها (إعلان عمان، ٢٠٠٤، ص ٢-٣)

#### رابعا : ضوابط الحرية الأكاديمية:

تلتزم مبادئ الحرية الأكاديمية بعدة ضوابط يجب على أساتذة الجامعات الالتزام بها، إذ لا يسمح لأستاذ الجامعة أن يدرس الطلبة موضوعات قد تثير الجدل الفكري ، أو التعرض للقيم الدينية للمجتمع، القيم الأخلاقية، أو إثارة شغب سياسي، كما أكد " أورغن " أن التعليم العالي فقد القداسة، لأنه لم يعد في منعة من المحاسبة العامة، وتحمل المسؤولية نحو تحقيق فوائد المجتمع، فالحرية ليست مطلقة بل نسبية، فالاستقلال الأكاديمي يعني حرية التجريب دون خشية من العواقب، ويؤيد هذه الفكرة إعلان مبادئ الحرية الأكاديمية والتنشيط الصادر عام ١٩٤٠ الذي بين أن مؤسسات التعليم العالي تعمل على خدمة الصالح العام، وليس لمصلحة الأفراد أو المؤسسات، ويتوقف الصالح العام على البحث الحر عن الحقيقة، وإشهارها بحرية.

لقد صدر رأي قضائي عام ١٩٥٢مجمع عليه من المحكمة العليا الأمريكية يبين مبالغة بعض قضاة الولايات في الحد منح حرية أساتذة التربية بعامه، ويدعو إلى احترامهم كونهم يقومون بتعليم الأبناء في مختلف مراحل التعليم واكتساب المعرفة، والمهارة، والقيم، والعادات الجيدة، ويقومون ببناء عقولهم لتكون منفتحة، وقادرة على تقديم الرأي الصائب لمجتمعهم، ولذلك يجب أن يقومون المعلمون بواجباتهم الفعلية، وأن يكونوا مثالا للطلبة، ولهم حرية التحقق المسئولة نحو الأفكار الاجتماعية، والاقتصادية، لأنهم لا يستطيعون القيام بمهامهم الشريفة " Noble task " إذا كانت ظروف عملهم الفعلية ، وعقولهم الناقدة مرفوضة، كما يجب أن تكون لهم حرية تمحيص الآراء الزائفة وصولا إلى الفهم والحكمة، وحرية التفكير، والتحدث والتعلم والعبادة، وكل ذلك مضمون بقانون الولايات المتحدة الأمريكية، وصدر أيضا قرارا آخر بأغلبية قضاة المحكمة العليا الأمريكية عام ١٩٥٧ يؤكد على حرية منسوبي الكليات والجامعات، واستقلالها، وعدم التضيق عليها، إذ أن الثقافة والمعرفة لا تنموان في جو يسوده الشك وعدن الثقة، ولذلك يجب أن يتمتع الأساتذة، والطلبة بحرية التعلم، والدراسة ، والمتابعة ليتمكنوا من اكتساب النضج الفكري، والفهم المتعمق، وعدم تحقيق ذلك يؤدي إلى ركود نمو المعرفة، وبالتالي تعرض مستقبل نمو أمريكا للخطر. ( الحبيب ،٢٠٠٨، ص٦).

ولعل التعايش مع ضوابط الحرية الأكاديمية، ومحدداتها المكتوبة أو الضمنية، وغير المستندة إلى تشريعات دينية صحيحة أو قانونية، والانعتاق من المحددات الإدارية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية يكمن في دعم حرية أساتذة الكليات، والجامعات، وطلابها، ينتج عن ذلك تعزيز الثقة في قدراتهم، وهذا يدفعهم إلى تحمل أعباء ومسؤولية ما يقومون به من أعمال أمام جامعاتهم ومجتمعهم، وبالتالي بناء مناهج تتميز بالمرونة، والفاعلية، والاستقلالية تنصب على خدمة حاجات مجتمعها التنموية ومتطلباته المتسارعة، وخاصة في زمن تعددت فيه النظريات، وتصادمت فيه الآراء، وتضاربت فيه المواقف والفلسفات، وتعارضت فيه المصالح الفئوية، والإقليمية، والسياسية، والذاتية ، وتسارعت فيه وتيرة المستجدات العلمية والتقنية.

وهكذا فإن الانفلات من محددات الحرية الأكاديمية من خلال بناء تفاهات مكتوبة داخل كل دولة هدفها حماية استقلال الكليات، والجامعات، وحفظ حقوق منسوبيها الفكرية، والإدارية، يعزز حرية استخدام الأساتذة، والطلاب لأساليب الاستقصاء العلمي، وأساليب التفكير الناقد، ويشجعهم على تنمية المواهب، وإتقان المهارات، وبناء الشخصية المتكاملة المستقلة القادرة على استيعاب



المعرفة وإنتاجها وتوظيفها، والبعد عن أساليب حشو أذهان الطلاب بالمعلومات، وتلقيهم المعارف داخل حجرات الدراسة دون فهم، والمشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بتخصصاتهم وتكوين الآراء الإيجابية، والاتجاهات السليمة، وصياغة المواقف الصحيحة، والدفاع عنها بالبراهين العلمية، والعمل على نشر ثقافة التسامح، وحب الحياة، وتقبل وجهات النظر الأخرى ( الحبيب، ٢٠٠٨، ص٧).

#### خامسا: التحديات والمخاطر التي تواجه الحرية الأكاديمية :

على الرغم من أن النضال من أجل الحرية الأكاديمية قد استغرق قرون عديدة وقدمت من أجله الكثير من التضحيات إلا أن الحرية الأكاديمية تعرضت للتحديات والمخاطر منذ ظهور أولى معالمها. فمتابعة الحرية الأكاديمية في جامعة باريس مثلا وغيرها من الجامعات منذ ظهورها حتى الوقت الحاضر، تشير إلى أنها كانت حرية قلقلة و ذلك لأن ممارستها قد تؤدي إلى المساس بمصالح المجتمع الراسخة كمصالح رجال الدين أو الدولة. لذا فقد تعرضت هذه الحرية دائما للتقييد أو الإلغاء بين حين وآخر بحسب تطور الظروف الثقافية والسياسية في المجتمع. وعلى سبيل المثال فقد اصدر البابا غريغوري التاسع مرسوماً ألزم فيها أمين كاتدرائية باريس بالتحري الدقيق عن المؤهلات وكفاءات وصفات الأساتذة المرشحين للتدريس قبل تعيينهم في جامعة باريس والتزم القسم بعدم إفشاء أسرارهم منعاً من إلحاق الأذى والضرر بهم والإبقاء على الحريات والامتيازات التي نصت عليها قوانين جامعة باريس دون المساس بها. كما أمر البابا بالتشدد في مراقبة المقررات والمناهج الدراسية من أجل تطهيرها من الأفكار والهرطقيات الفلسفية المخالفة لتعاليم الكنيسة مما مهد الطريق لظهور محاكم التفتيش في منتصف القرن الثالث عشر. ولم يقتصر انتهاك الحرية الأكاديمية على الكنيسة وحدها وإنما شاركتها الدولة في ذلك الوقت إذ اصدر ملك فرنسا في القرن الخامس عشر مرسوماً يخضع فيه جامعة باريس لسلطة البرلمان كما أمر بمنع الأساتذة من الاشتغال في السياسة وأخيرا قرر أن يشترك مندوب ملكي في عملية انتخاب رئيس الجامعة وان يكون رئيس الجامعة خاضعا لنفوذه خضوعاً تاماً. ولم يقتصر انتهاك الحرية الأكاديمية في فرنسا على العصور الوسطى والحكم الملكي الاستبدادي بل تواصل بعد الثورة الفرنسية إذ اصدر الإمبراطور نابليون قرارات تنظيمية جديدة للجامعة الفرنسية في ١٧ آذار ١٨٠٨ تضعها تحت

إشراف حكم مركزي يشرف على كل أمور تعليمها وتحويل أسانذتها إلى موظفين عاملين في الدولة.

وقد استمرت الجامعات في مواجهة هذا التحكم في شؤونها طوال القرن التاسع عشر حتى صدور قانون تنظيم الجامعات الحديثة في فرنسا عام ١٨٦٩ حيث ضمن للجامعات الفرنسية حريتها الأكاديمية وفق الأصول المقررة في التقاليد الجامعية".

ولا تقتصر التحديات والمخاطر التي تواجهها الحرية الأكاديمية على الدولة والمؤسسات الدينية فحسب بل إن الحرية الأكاديمية ونشاطات التعليم العالي والبحث العلمي غالبا ما هددت أيضا بالقيود والتحديات من المجتمع ومختلف الأيديولوجيات الفاعلة في الوسط الاجتماعي (Remaoun, 2005,p12-18).

وتشير Sheila slaughter إلى أن التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية تتمثل أيضا بأزمات التمويل من قبل الدولة والقضايا الناجمة عن الإصلاح الوطني والمحاسبة إلى جانب تسييس الخبرات والإمكانات وتنامي الأبحاث الجديدة التي تؤدي إلى مشاركة بين الجامعة والحكومة وخاصة في مجال الدفاع.. فمشكلات وأزمات تمويل الدولة تثير مشكلات حول من سيقدر مناهج الدراسة ووجود الأقسام العلمية في الجامعة. فيما تثير مشكلات الإصلاح الوطني والمحاسبة معايير القبول للطلبة. كما أن التحديات المباشرة للحرية الأكاديمية تأتي من كيفية استخدام العلوم الجامعية. كما إن إدماج العلم الأكاديمي في عملية الإنتاج ونشر رأي الخبير في المشاكل السياسية العامة يثير بدوره مشاكل أيضا إذ أن ازدياد اعتماد المجتمع على قوى المعرفة له أثار علمية وسياسية" (Slaughter, 1988,p241-258).

كما تتأثر الحرية الأكاديمية في بعض مناطق العالم بسبب تعقد الأوضاع والأزمات والحروب والمشكلات فيها. فالباحثين الذين اهتموا وجدوا أن الحرية الأكاديمية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) كانت قضية تثير الاهتمام لفترة طويلة. فالعديد من الأكاديميين عاشوا في ظل هذه الأنظمة الدكتاتورية في هذه المنطقة . يقول Laurie Brand وبسبب ذلك طردوا من مواقعهم ووظائفهم الأكاديمية أو منعوا من إكمال أو نشر بحوثهم أو اعتقلوا أو سجنوا وأحيانا عذبوا بسبب كتاباتهم أو نشاطاتهم الأكاديمية. وكنيجة لأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ فإن التهديدات للحرية الأكاديمية تزايدت بشكل درامي واستهدفت العديد من الشخصيات العلمية الأكاديمية. فالأنظمة الدكتاتورية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما

يرى هذا الكاتب، سواء كانت عسكرية أم مدنية، علمانية أم دينية، قبلية، أم طائفية عبرت بشكل دائم عن عدائها لحرية التعبير سواء كانت هذه داخل المجتمعات الأكاديمية أم خارج أسوارها. فمضايقة الأكاديميين ومنع الحرية الأكاديمية هي جزء من انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق المدنية والتي كانت عناصر أساسية في الحفاظ على هذه الأنظمة الدكتاتورية . فضلاً عن ذلك فإن الحروب الأهلية والتمردات والحروب بين الدول والتدخلات الإقليمية قد دمرت مباشرة أو أغلقت المؤسسات الثقافية أو وفرت الحجج باسم الأمن الوطني للأنظمة للتضييق على البحوث والحوار. وليس هنالك شك بأن العسكرة المتزايدة التي رافقت ما أطلق عليه اسم "الحرب على الإرهاب" في الولايات المتحدة الأمريكية قد أعطت حلفاءها الفرصة لانتهاك حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب والتي كان لها آثار سلبية على الحريات الأكاديمية خاصة والحريات عامة داخل الولايات المتحدة وخارجها" (Brand, 2007,p384)

وفي ضوء ما تقدم يتبين لنا أن التحديات والمخاطر التي تهدد الحرية الأكاديمية غالباً ما تبرز حين ما تختفي الحريات وتنتهك الحقوق الإنسانية. وهكذا قد يتعرض أساتذة الجامعات إلى السجن أو الضرب أو القتل والاعتقال بسبب التعبير الحر عن آرائهم. وتواجه قضية التدريس تحديات عديدة حيث تتعرض إلى النقد من خارج المجتمع الأكاديمي بحجة أن بعض التدريسيين يفرضون آراءهم على طلبتهم أو يغسلون أدمغتهم بالرغم من أن لكل من الأساتذة والطلبة مصلحة مشتركة في الوصول إلى الحقيقة والحكمة المطلوبة. وبديهي أن قوة وتأثير كل من الأساتذة والطلبة مختلف تماماً. فأعمار الأساتذة ومعرفتهم وقدرتهم على إخافة الطلبة أو إخراجهم أثناء المناقشة تعطيهم إمكانات أكبر. لكن للأستاذ رأي واحد في حين أن للطلبة آراء مختلفة ومتعددة وقد يكون قسم منها يتعارض مع رأي الأستاذ نفسه لذلك فإن التعاون بين الأساتذة والطلبة في التعبير الحر عن الآراء هو الذي يحمي الحرية الأكاديمية. إن التطورات الحديثة التي شهدتها تكنولوجيا الاتصالات تثير أيضاً قضية العلاقة مع الحرية الأكاديمية. فتورة الاتصالات والتي تعتمد بشكل رئيس على العقل البشري وعلى القدرات الإنسانية والأكاديميين هم في قلب المعرفة في المجتمع ولهم الحق لابتداع طرق جديدة من المعرفة المنتجة، والتدريب والتعليم والقيام بدور اجتماعي مسؤول في قيادة مجتمعاتهم لمواجهة تحديات مجتمع المعرفة العالمي، ومن أجل استخدام أفضل لثورة الاتصالات. إن ثورة المعلومات التي انبثقت من الاتصالات الرقمية قد غيرت بعمق الوسائل التي من خلالها يقود الأكاديميون

بحوثهم وإعداد البيانات والمشاركة ونشر نتائج البحوث. كما أن ثورة المعلومات هذه قد غيرت في طرائق التدريس والتعليم فضلا عن أنها لم تؤثر على نشاطات البحث والتدريس في الجامعات فحسب بل أثرت في كيفية تنظيم وتمويل الجامعات أيضاً. إن هذه التطورات تؤثر دون شك على الحرية الأكاديمية وكيفية قيام الجامعات بحماية الحرية الأكاديمية هذه (Basyouni, 2005,p54).

#### سادسا: فلسفة الحرية الأكاديمية:

لقد طرحت كل المجتمعات الإنسانية في جميع العصور قضية الحرية كل حسب توازناتها الداخلية وظروفها الخاصة ووفقاً لصيغ تحترم خصوصياتها. إلا أن الجدل حول الحرية انحصر في موضوعين أساسيين هما الدين والسياسة، لكن بعد أن تشعبت اهتمامات الإنسان وتنوعت مشاغله، وتعددت وسائل حصوله على المعلومات التي ولدت لديه الحاجة إلى التفكير والتحليل وأعمال الفكر. كما اتسع نطاق هذه الموضوعات ليشمل الحرية الأكاديمية ومدى ممارستها داخل مؤسسات التعليم (بن حميدة، ١٩٩٧، ص١٥)

إن الحرية الأكاديمية لا تعني استقلال المؤسسات الجامعية والحرية الأكاديمية فحسب، إنما هي أشد الارتباط بسعيها الحثيث من أجل إزالة سيطرة الفكر اللاعلمي، والأسطوري، والمتزمت الذي يعيق تطور العلم وتطور التفكير العلمي العقلاني. إن الجامعة التي لا توفر الممارسة الحقة لهذه الحرية لا يمكن أن تؤدي وظائفها على أكمل وجه، وتبقى قابضة ضمن الأسلوب التقليدي الذي يحارب التحديث والتجديد والإبداع، وغير ذلك مما أكدته التربية الحديثة (عبد الله، ١٩٩٤، ص٥٩)

إن مفهوم الحرية الأكاديمية لا ينفصل عن مفهوم ثقافة السياسة الديمقراطية التي تأتي التطرف، وتتبدد الانغلاق والتسلط، وحيث أن الدول العربية لا تتمتع بثقافة سياسة ديمقراطية ثابتة فإنها لا تسمح بتقاليد أكاديمية قائمة على الحرية الأكاديمية ( عمرو، ١٩٩٤، ص٣٩)

إن تفعيل الحرية الأكاديمية داخل المؤسسات التعليمية يسهم في تهيئة الفرصة للطلبة للتدريب على النقد والتفكير، وتوفير معلومات للأستاذ لتحسين وتطوير أسلوب تدريسه ومعرفة التقدم الذي يحرزه طلابه، وتهيئة الفرصة للطلبة لتوجيه الأسئلة، كما تكشف عن نقاط الضعف لدى الطلبة، تساعد على تكوين علاقات المحبة والألفة والتقارب بين الأستاذ والطلبة، وتقدم إجابات وحلولاً للمشكلات التي يواجهها الطلبة في المباحث العلمية (مرسي، ١٩٩٤، ص٧٦)

### سابعا: مبادئ الحرية الأكاديمية:

إن ما يحرك الإنسان في سلوكه وقوله هو إرادة قائمة على مبادئ واضحة، ومن أهم المبادئ التي تضبط الحرية الأكاديمية التزام المربي بالأخلاق والقيم والأفكار والبعد عن الرياء، فلا يكون هناك أي تناقض أو تنافر بين ما يصدر عن المربي من رأي وفكر، ولا ينحصر ذلك على القول بل العمل، والسلوك والممارسة ليكون هذا العمل ترجمة حقيقية لكل ما يتبناه الفرد من مبادئ أو مثلما فيكون الحق، وأقدر على ممارسة الحرية الأكاديمية بشكل مسؤول يبتعد فيه، من إعطاء وعود تسويقية أو إهدار للوقت ( الطويل، ١٩٩٩، ص ٧٩)

### وتتجلى الحرية الأكاديمية في المبادئ الآتية:

-الأمانة : وتعني الحرص على أداء الواجب كاملا، فهي بالنسبة لعضو هيئة التدريس أن يحرص على أداء واجبه كاملا، ومنها أن يحافظ على علاقته مع طلبته والتي يجب أن تقوم على المودة والاحترام.

-المسؤولية : وتعني الالتزام بما يوكل للإنسان من مهام والقيام بها على أكمل وجه.

-الفضيلة : وتعني استغراق الإنسان لأوقاته فيما يعود عليه وعلى مجتمعه بالخير والصلاح (الجعيني وآخرون، ١٩٩٧، ص ٩٩)

-الجرأة : وتعني قول الحق، والدفاع عنه دون خوف، والجرأة النابعة من الإحساس بالثقة بالنفس، والوعي والإدراك للأمور . فالجرأة صفة إنسانية محببة شريطة أن تكون جرأة في قول الحق.

-مراعاة قيم المجتمع : لأن الجامعة لا تعيش في برج عاجي، فالأستاذ ينشط ويتعامل مع المجتمع، فإن من المناسب أن يأخذ الأستاذ هذا البعد الهام في حساسية أثناء ممارسته لحيته الأكاديمية في التعليم (أبوليل، ١٩٩٢، ص ٣٥٥)

### ثامنا: متطلبات الحرية الأكاديمية:

للحرية الأكاديمية جملة من المتطلبات وأهمها:

#### أولا : مسؤوليات الجامعة:

تعد مسؤوليات الجامعة من الضرورات المهمة في سير العملية الأكاديمية وتتجلى مسؤولياتها في مايلي:

-تعيين أحسن العناصر المؤهلة للعمل الجامعي من الحاصلين على درجة الدكتوراه بتميز.  
-الكف داخل الجامعة عن الاشتغال بالسياسة الحزبية أو الدعوة إلى مذهب دينية منعاً  
لحدوث صراعات فكرية أو عقائدية أو ذات طبيعة طائفية أو ثقافية.  
-الالتزام بآداب المهنة الجامعية والتي تجعل من الأستاذ أهلاً لحمل رسالة العلم والتنوير  
ونموذجاً يقتدي به طلابه ( قمبر، ٢٠٠١، ص ١٢٩)

### ثانياً: صلاحيات وظيفية:

إن الصلاحيات الوظيفية للجامعة تعتبر من الركائز الأساسية ورافداً رئيساً لتأدية العمل من  
خلال الآتي:  
-الأخذ برقابة ذاتية داخلية في سلطة الإدارة، وهي رقابة تتوزع على مستويات العمل الرتبوية  
داخل الجامعة.  
-اختصاص الجامعات بتشكيل مجالس التأديب للنظر في المخالفات التي تنتهك لوائح العمل  
وآداب المهنة.  
-احترام مشاركة الطلبة بنوعيات صالحة لتمثلهم في إدارة النشاط والحياة الجامعية.

### ثالثاً: ضمانات مرضية:

تعد الضمانات المرضية للجامعة من الأمور الأساسية للعمل الجاد لرفعة العمل المؤسسي  
داخل الحرم الجامعي ويتم ذلك من خلال الآتي:  
-وضع تشريع خاص بالحرية الأكاديمية يحدد المفهوم والواجبات والحقوق.  
-توسيع اختصاصات المجلس الأعلى للجامعات كأعلى هيئة حاكمة وتنويع شامل للعناصر  
المشاركة فيه.

-تعزيز وتنويع الموارد المالية الخاصة بالجامعة. ( قمبر، ٢٠٠٠، ص ١٢٢)

### تاسعاً: أبعاد الحرية الأكاديمية:

إن للحرية الأكاديمية أبعاداً تتمثل في الآتي:  
1. حرية التفكير : وهي ركن أساسي من أركان الحرية الأكاديمية، وتتمثل في قدرة الفرد على  
التعبير عن آرائه بأمان ودون قيود.

2. حرية الاختيار : هي قدرة الفرد وتمتعه بدرجة عالية من الاستقلالية في الاختيار من عدد من الخيارات والبدائل.

3. حرية البحث : قدرة الفرد على إطلاق قواه الخلاقة المبدعة، وحقه في المناقشة، والنقد البناء دون تعصب أو تحيز مع مراعاة الموضوعية والإخلاص للحقيقية.

4. درجة أفعال الإنسان : تتحدد بدرجة ضرورتها ومعقوليتها.

5. درجة الاعتقاد : تعني أن يعيش الناس أحراراً في عقائدهم دون عوائق، وأن الدولة لا تسلب الناس حرية العقيدة، ولا تمنعهم من ممارسة حقهم فيها والدفاع عنها ضمن فلسفة المجتمع. (الجعيني، ١٩٩٧، ص ١٣٢-١٣٦)

**الحرية الأكاديمية وممارستها بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس:**

إن الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس من خلال حقه في وصف المواد التي يدرسها، وتدريس هذه المواد بالطريقة التي يراها مناسبة، وحرية في عرض أفكاره واستنتاجاته أمام طلبته دون أي تدخل أو قيد من الخارج، وحقه في نشر أبحاثه والنتائج التي توصل إليها أمام طلبته (محافظة، ١٩٩٤، ص ٢٢٧)

فالمدرسون ليسوا موظفين بل هم أعضاء في مؤسسة تعليمية، وأن ما توفره الحرية الأكاديمية لهم أصبح أمراً أساسياً في عصر أصبحت فيه الديمقراطية معياراً مهماً لتطور المجتمعات وتقدمها، ليتمكنوا من البحث عن الحقيقة بشكل أفضل، ويبسر لهم سبلاً للوصول إليها، ويقوى عندهم القدرة على النقد البناء لكل ما هو مناف للعلم، وأن لا نحكم على عضو هيئة التدريس في الجامعة من منطلق أفكاره ومعتقداته، بل من منطلق كفايته وقدرته على القيام بالتدريس والبحث والخدمة العامة (الرشدان، ٢٠٠٠، ص ٥٦)

وهناك اتفاق عام على أهمية وضرورة مشاركة الجامعة مؤسسة وأساتذة وطلبة في العمل السياسي العام، لأن ذلك مسؤولية وطنية عامة على أن تكون المشاركة ضمن شرطين:

الأول : منع عضو هيئة التدريس من أن يستغل موقعه الأكاديمي للترويج لفكر ومبادئ وأهداف

أي حزب سياسي خلال وجوده في الجامعة.

الثاني : إبعاد حرم الجامعة عن النشاطات والفعاليات الحزبية بجميع أشكالها وأنواعها.

هناك مواصفات خاصة للتعليم تتجسد فيها الحرية الأكاديمية تتمثل بالحاجات الآتية:

1. إتاحة الفرصة للمتعلمين لاتخاذ قرارات حول محتوى عملية التعليم.
2. توجيه مهارة التعليم من خلال العمل بروح الفريق الواحد والحوار والتعاون والنقاش.
3. بيئة تعليمية آمنة غير مهددة.

4. الارتباط، بحيث تكون المشكلات المطروحة مرتبطة بقدر الإمكان بالحياة العملية واليومية للطلبة، والمهنية بحيث يكون هناك ارتباط بين العلوم والتكنولوجيا (السيد، ١٩٨٩، ص ١٧٧)

#### عاشرا: الحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعة:

إن المقصود باستقلال الجامعة هو أمن الجامعة وسلامتها، حتى تكون في مأمن من كل التهديدات والضغوطات التي من شأنها أن تخل بالمهمة الجامعية. (عمرو، ١٩٩٤، ص ٩٣)

إن الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة شرطان أوليان لكي تكون مؤسسة التعليم العالي مركزاً للإنتاج المعرفي العلمي وتطويره.

ولا يمكن أن يتم كل هذا إلا إذا أحيطت الجامعة بنوع من العقد الأخلاقي، وهو عقد ينبغي أن تلزم به كل عناصر المجتمع الأكاديمي من أساتذة وطلبة وإداريين، وتلزم به قوى المجتمع السياسية، حتى لا تتقلب الساحة الجامعية إلى معترك للصراع الحزبي والعقدي (أومليل، ١٩٩٤، ص ٣٣)

إن استقلال الجامعة إدارياً ومالياً يعني عدم تدخل أي سلطة سياسية أو دينية أو اجتماعية في تعيين أعضاء الهيئة التدريسية والعاملين فيها، وفي ترقياتهم وإجازاتهم وإعفائهم أو عزلهم من الجامعة. كما يعني حق الجامعة في إدارة أموالها وفي إنفاقها وفقاً لقوانينها وأنظمتها وتعليماتها دون تدخل من الخارج. (محافظة، ١٩٩٤، ص ٥٣)

إن تعدد الموارد المالية للجامعة يعتبر من أهم ضمانات الحرية الأكاديمية ومصدراً مهماً للحد من الضغوطات والتدخل في شؤونها، فكلما تعددت وتنوعت مصادر التمويل زادت استقلالية الجامعة وأصبحت أكثر قدرة على تأدية وظائفها، وكلما ازداد اعتماد الجامعة على مصدر واحد ووحيد لتمويل برامجها، ازدادت تبعيتها للجهة الممولة التي تكون في الموقع الحاكم والمتحكم في الأولوية الجامعية، الأمر الذي يقلص من هامش الحرية الأكاديمية، والاتجاه الصادق نحو التمويل الذاتي والذي سيحقق أكبر قدر من الاستقلال الداخلي والخارجي، كما يقلل من الضغوطات الخارجية غير المناسبة، ويوسع مجالات الحرية الأكاديمية فيها ويحولها



إلى حيز للحرية الفكرية، حيث يتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلبة النقاش والحوار في جو من الأمان والاطمئنان (عبد الله، ١٩٩٤، ص ٢٥٤)

"٢" أولاً: عناصر الحرية الأكاديمية

ثانياً: خصائص الحرية الأكاديمية

ثالثاً: العوامل المؤثرة على الحرية الأكاديمية

رابعاً: مجالات الحرية الأكاديمية

خامساً: معوقات الحرية الأكاديمية

تعتبر استقلالية الجامعة والحرية الأكاديمية ضرورية لتطوير الجامعة والإبداع ونقل وتطبيق المعرفة ، وهدف الحرية الأكاديمية هي الاستقلالية في تحديد محتوى التعليم الجامعي وتحديث معايير التدريس والبحث ، واختيار المشاريع البحثية وحرية النشر ، وتخصيص الأموال للصرف على مختلف المشاريع البحثية والتطويرية للمناهج ، واعتبار الجامعة حرة في السعي وراء المعرفة دون تدخل لا مبرر له من أية جهة ، وتتعلق أيضاً بحرية أعضاء الهيئة التدريسية في الاطلاع على مناهج التعليم الأكاديمي للدول المتطورة وإدخال هذا التطور على مناهج التعليم الجامعي في بلده ، والبحث عن الأساليب التعليمية والأساليب التقويمية الحديثة وإدخالها في المناهج التعليمية ، وضمان الحماية التامة اللازمة لأعضاء الهيئة التدريسية للقيام بهذا العمل دون أي ضغط سياسي ، وتسعى الحرية الأكاديمية لتطوير أساليب التعاون المادي والأدبي والعلمي دون خوف أو خجل على مستوى الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية ، وتقديم الحوافز لإنجاز هذا التعاون ومحاربة الفساد والتسلط الذي يعيق القيام بهذه الأعمال العلمية للوصول إلى مصاف الدول المتطورة .

أولاً: عناصر الحرية الأكاديمية:

تتضمن الحرية الأكاديمية العديد من العناصر التي يمكن إيجازها في الآتي:

-الاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري للجامعات، ويعني عدم تدخل أي سلطة سياسية أو دينية أو اجتماعية في الشؤون الداخلية للجامعات سواء بتعيين أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين في الجامعة أو ترقياتهم وإجازاتهم وإعفائهم أو فصلهم من العمل، بالإضافة إلى حق الجامعة في إدارة أموالها وإنفاقها تبعاً لقوانينها وأنظمتها وتعاليمها دون أي تدخل خارجي. أي حق الجامعة في رسم سياستها التعليمية والمالية والإدارية.

-حق الجامعة في إنشاء الكليات والأقسام والمعاهد والمراكز العلمية، وفتح التخصصات الأكاديمية وعقد الدورات التدريبية ووضع برامج البحث والمناهج الدراسية والتدريبية وتعديلها وتطويرها وإلغائها، وعقد الامتحانات ومنح الدرجات العلمية والشهادات، ووضع أسس القبول في الكليات (محافظة، ١٩٩٤، ص ٢٦-٢٧)

-حق الأساتذة في الجامعات والأكاديميات بممارسة العمل بحرية دون تدخل أو منع أو رقابة من أي سلطة خارج الجامعة، وحقهم في التدريس والتعليم والتعلم والنقد والإبداع، وحقهم في التعبير عن أفكارهم ومناقشتها وحريتهم في اختيار وإجراء البحوث ونشر نتائجها، وحق الأستاذ في الاحتفاظ بموقعه الوظيفي والأكاديمي طالما هو مؤهل لذلك ولم يخل بواجباته الأكاديمية. (صالح، ٢٠٠٠، ص ٢٢٧)

-حق الطلاب في اختيار تخصصاتهم التي تتناسب مع ميولهم وقدراتهم، وحقهم في انتقاء أسانذتهم والمواد التي يدرسونها، وحقهم في التعبير عن آرائهم وأفكارهم والمناقشة والحوار داخل غرفة الصف، وتشمل أيضًا حقهم في تكوين التنظيمات الطلابية الجامعية (محافظة، ١٩٩٤، ص ٥٧)

-تعدد مصادر التمويل الجامعي، بما في ذلك تعدد تمويل البحوث الأساسية والتطبيقية، حيث إنه كلما تعددت مصادر التمويل كلما زادت استقلالية الجامعة وأصبحت أكثر قدرة على تأدية وظائفها بشكل أفضل.

-الأمن الوظيفي للباحثين والأكاديميين، حيث يعتبر الاستقرار الوظيفي بمثابة العمود الفقري للحرية الأكاديمية.

-وجود هيئة أو جمعية مهنية تتولى تمثيل الباحثين والأكاديميين وتدافع عن مصالحهم، وهذا يعتبر من أساسيات الحرية الأكاديمية ( عبد الله، ١٩٩٤، ص ١٠٠)

### ثانياً: خصائص الحرية الأكاديمية:

تمتاز الحرية الأكاديمية بالعديد من الخصائص العامة التي تتلخص في الآتي:

١ -الحرية الأكاديمية هي عبارة عن حق مشروع خاص بأعضاء المجتمع الأكاديمي من الباحثين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب أفرادًا وجماعات، يتميزون بها عن سائر الأفراد والجماعات بحكم طبيعة العمل الذي يمارسونه؛ وهذا الامتياز يضمن لهم الاستمرارية في العمل العلمي اللازم لإثراء العلم والمعرفة وتقديمهما.

٢- تتضمن الحرية الأكاديمية حق الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في البحث والتدريس في مجال تخصصاتهم داخل وخارج الجامعة.

٣- الحرية الأكاديمية تتضمن حق أعضاء هيئة التدريس والباحثين في المشاركة في اتخاذ القرارات الجامعية دون الانفراد باتخاذ القرارات مهما كانت درجاتهم العلمية.

٤- الحرية الأكاديمية تتضمن حق الطالب الجامعي في التعلم، أي حقه في اختيار التخصص الذي يدرسه والمواد وطرق التدريس المناسبة، وحقه في المناقشة والحوار، وحقه في استخلاص النتائج بنفسه.

٥- تتضمن الحرية الأكاديمية حق الطلاب في اتخاذ القرارات الخاصة بهم داخل الجامعة، وتنمية الإحساس بمسئوليتهم من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجامعة.

٦- تتضمن الحرية الأكاديمية حق الجماعات الأكاديمية على مستوى المجالس الجامعية المختلفة في اتخاذ القرارات الأكاديمية والإدارية والمالية.

٧- تتضمن الحرية الأكاديمية معنى الالتزام، فلا حرية بلا التزامات، ولا حقوق بلا واجبات، وذلك يعني بأن الجماعة الأكاديمية عليها الالتزام بأداء ما عليها من واجبات على أكمل وجه، كما أن على الأكاديميين ممارسة حريتهم ممارسة مسؤولة دون الوقوع تحت المساءلة القانونية. ٨- تتضمن الحرية الأكاديمية حق الحصول على الأمن الوظيفي والحماية، فلا يستطيع الأكاديمي ممارسة عمله بحرية ما لم يحصل على الحماية الكافية لها.

٩ - تتضمن الحرية الأكاديمية عدم وجود تمييز واضح ضد الباحثين والأكاديميين المنتمين للمؤسسة الجامعية أو البحثية بسبب الأصل أو الجنس أو الميول أو القناعات الفكرية والسياسية. (سكران، ٢٠٠١، ص ٥٨-٦٢)

١٠- تتضمن الحرية الأكاديمية الالتزام بالمعايير الموضوعية والعلمية في مجال التعيين والترقيات والتأهيل بالإضافة إلى عدم التدخل في الشؤون التدريسية والأكاديمية للأستاذ الجامعي. (عبد الله، ١٩٩٤، ص ١٠٧)

١١- الحرية الأكاديمية ليست مطلقة، ولا تعني التحرر المطلق من القيود، بل هي حرية نسبية تحكمها ضوابط وتحدها حدود على الأكاديميين الالتزام بها وعدم تجاوزها، فهي حرية تعني النظام والالتزام. (القاضي، ١٩٨٧، ص ٥٢)

فالحرية الأكاديمية لا تسمح بالتشهير أو الإساءة، وتشويه سمعة الغير، ولها حدود يجب أن تحترمها مثل ديانات الآخرين وأهداف المؤسسة الأكاديمية أو البحثية وأهداف المجتمع الذي تعيش في إطاره. (صالح، ٢٠٠٠، ص ٢٢٩)

### ثالثاً: العوامل المؤثرة على الحرية الأكاديمية:

الحرية الأكاديمية جزء من منظومة المجتمع الذي تنشأ فيه، تتأثر به وتؤثر فيه وتتفاعل مع كافة متغيراته وعوامله سواء كانت سياسية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو حتى ثقافية وتعليمية، ويتضح لنا أثر كل عامل من هذه العوامل على الحرية الأكاديمية فيما يلي:

١- **العامل السياسي:** ترتبط الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في أي مجتمع أشد الارتباط بالنظام السياسي، حيث تتشكل وتتلون بلون هذا النظام. (بدران، ٢٠٠٠، ص ١٥٠)

ويعتبر العامل السياسي من أقوى العوامل المؤثرة على الحرية الأكاديمية، حيث يمتد تأثير هذا العامل سلباً أو إيجاباً على موقف الدولة من حرية الرأي والفكر، فالدولة التي توفر للباحث حرية إبداء الرأي وتدعم أسلوب الدعم الانتقادي، غالباً ما يؤدي ذلك إلى نشر العلم والحقائق والإفادة منها، وعلى العكس من ذلك الدولة التي تعتمد على أسلوب التخويف والتقييد وتعطيل الفكر العلمي وتصنع الحواجز أمام الحرية الأكاديمية فهي تعطل تقدم المجتمع وتقف حاجزاً أمام التخطيط المتوازن للتنمية المتكاملة. (الصاوي، ١٩٩٩، ص ٢٩٤)

وقد تعتمد بعض الأنظمة السياسية إلى إهمال البحث العلمي وعدم دعمه أو جعل اهتمامه إن وجد ينصب على نوعية معينة من الأبحاث هي في الغالب بحوث الإنماء العسكري، وبحوث الإنماء الاقتصادي أو الإنتاجي مع إهمال المجالات البحثية الأخرى، وقد لا يقتصر تأثير هذه الأنظمة على إهمال البحث العلمي، بل حتى فرض الرقابة على الأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعات ومراكز البحوث مما يؤثر سلباً على توليد مناخ من الاستقلالية والحرية، الأكاديمية التي في ظلها تقوم الجامعات بدورها في تنمية المجتمع. (الكبيسي وقمبر، ٢٠٠١، ص ١٤٦-١٤٩)

وتعتبر الأنظمة السياسية الديمقراطية من أكثر الأنظمة التي تزدهر في ظلها الحرية الأكاديمية، فالحرية الأكاديمية على علاقة تبادلية مع الديمقراطية، فالنظام الديمقراطي في المجتمع يستلزم وجود مؤسسات قوية وانتخابات عامة وصحافة حرة وغيرها من منظومة القيم التي ترسخ

مفاهيم الديمقراطية، وفي المقابل فالديمقراطية تستلزم ممارسة الحرية، الأكاديمية في المؤسسات الأكاديمية التي تعتبر منابر للعلم والفكر والمعرفة. (صالح، ٢٠٠٠، ص ٢٣١)

وللقوى السياسية دور في ازدهار الحريات الأكاديمية أو ركودها، فهي من ناحية تقوم بعمليات القهر الفكري لما يتناقض مع أيديولوجياتها، أو على أقل تقدير تحاول توجيه المعطيات الفكرية إلى ما يدعم توجهاتها، ومن ناحية أخرى تقوم بتأييد من يعملون على تحقيق أغراضها. (سكران، ٢٠٠١، ص ٢٦٢-٢٦٣)

٢- **العامل الديني:** ويعتبر من العوامل التي أثرت ولا زالت تؤثر في الحرية الأكاديمية، فالعلاقة بين تسييس الدين في المجتمع وانتهاك الحريات الأكاديمية علاقة طردية، ويقصد بتسييس الدين، إما اتخاذ الدين كمرجعية سياسية، أو تبني جماعات أيديولوجية سياسية تتخذ من الدين مرجعيتها الأساسية. (عدلي، ١٩٩٥، ص ١٥٢)

وفي هذا الزمن الصعب الذي نعيش فيه من حروب وإبادات جماعية وذبح للإنسان والإنسانية، يعتبر العامل الديني من أهم العوامل التي يجب أن يسلط الضوء عليها، فالفتاوى التي أطلقها بعض رجال الدين من تحليل لقتل الناس وتقطيع الرؤوس والأطراف وجهاد النكاح... إلخ شوهت الدين وشوهت الحضارة وأنجبت جيل جديد مشبع بالطائفية والحقن والإجرام وهنا لا بد لرجال الدين المعتدلين أن يلعبوا دورا إيجابيا في معالجة هذه المشكلة برعاية هذا الجيل الصاعد وتحريم القتل والذبح وتوجيه الأنظار باتجاه السعي نحو تطوير المجتمع وتطوير النفس بدلا عن الانغماس في بوتقة الحروب والدماء.

٣- **العامل الاجتماعي:** وهو المتعلق بوضع الأسرة في المجتمع واستقرارها ومدى حصانتها، وعلاقات الأفراد في المؤسسات التعليمية وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والتي قد يكون لها الأثر الواضح في إبراز المواهب وتنمية القدرات العلمية والرغبة في التعلم وانطلاق الوعي ونمو الفكر الحر.

بالإضافة إلى عادات وتقاليد المجتمع وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تؤثر في توجيه الحرية الأكاديمية، حيث قد تحد بعض القيود الاجتماعية من التطرق لموضوعات بحثية تتناول مشكلات المجتمع الاجتماعية على الرغم من أهميتها والحاجة الماسة لدراساتها. (الصاوي، ١٩٩٩، ص ٢٩٨)

ولاشك بأن الحرية الأكاديمية وضعت للقيام بمهام والتزامات أكاديمية واجتماعية معينة قوامها العمل من أجل إنتاج البحث العلمي الأصيل، والعمل على النهوض بالمجتمع المحلي والإنساني ككل، وبالتالي لا يمكن استغلالها والانحراف بها عن الهدف الذي وضعت من أجله وهو العمل من أجل الصالح العام؛ فالحرية الأكاديمية لها دورها الاجتماعي الذي يحتم على الجامعة أن تعمل من أجل النهوض بالمجتمع في مقابل أن يزودها المجتمع بالدعم المادي والمعنوي الذي يساعدها على القيام بمهامها وحماية حريتها وحرية أعضائها، فالحرية تحمل معنى الوفاء للمجتمع الذي تعمل فيه، وبالتالي ليس ثمة تخوف منها في المجتمعات إذا فعلت بطريقة سليمة. (سكران، ٢٠٠١، ص ٢٩٠)

٤ - **العامل الاقتصادي:** تؤثر عوامل الرخاء والكساد بشكل واضح على حركة الفكر والحرية الأكاديمية في المجتمع، فحتى يتقدم البحث العلمي يحتاج إلى إمكانيات، قد لا تستطيع توفيرها دولة يعاني نظامها الاقتصادي من الأزمات الشديدة، وهذه الإمكانيات إذا توفرت تساعد على توفير الأجهزة والأدوات اللازمة للبحث العلمي ونشر البحوث ودعم المؤتمرات العلمية، كما أنها تساعد على التخطيط السليم له وإرسال البعثات العلمية، والتوسع في مؤسسات البحث العلمي، وتوفير الحياة الكريمة لأساتذة الجامعة ورجال البحث العلمي. (الصاوي، ١٩٩٩، ص ٣٠٠)

ويعتبر تعدد مصادر التمويل من أهم العوامل التي تزيد من استقلالية الجامعة، وتجعلها أكثر قدرة على تأدية وظائفها التقليدية وقيادة المجتمع نحو حياة أفضل، وعلى العكس فإنه كلما زاد اعتماد الجامعة على مصدر واحد لتمويل برامجها وخططها التدريسية والبحثية، كلما ازدادت تبعيتها للجهة الممولة التي تكون في الموقع الحاكم أو المتحكم في الأولويات الجامعية، الأمر الذي يقلص من هامش الحرية الأكاديمية (عبد الله، ١٩٩٤، ص ١٠٥)

فعندما تفتقر مؤسسات التعليم العالي للإمكانيات المادية، لا تتمكن من تجنب الاكتظاظ في القاعات ولا حتى توفير الكتب والمراجع والتجهيزات المناسبة، وهذه جميعها تؤثر على الأستاذ الجامعي حيث تجعله كيف درسه باعتبار الضغوطات المادية، فقد يضطر إلى أن ينزل إلى مستوى الأغلبية مهمشاً بذلك النخبة من الطلبة، وقد يحد من مناقشات الطلبة استغلالاً للوقت نظراً لكثرة عددهم، وهذا جميعه يعرض الحرية الأكاديمية إلى العديد من المخاطر (عمر، ١٩٩٤، ص ٦٠)

وأن أثر الاضطرابات الاقتصادية لا يقتصر على مؤسسات التعليم العالي فقط بل يمتد أثرها إلى عضو هيئة التدريس، حيث تتحدر بمستواه الاقتصادي مما يجعله يصرف جل وقته في تحصيل دخل إضافي، الأمر الذي يحد من ممارسته لحريته الأكاديمية، فالوضع الغير آمن مادياً يجعل عضو هيئة التدريس يفرض نوعاً من الرقابة الذاتية على حريته الأكاديمية . (السقاف، ١٩٩٤، ص١٢١)

وانخفاض المستوى الاقتصادي لعضو هيئة التدريس يجعله ينشغل بأمر تساعده على سد حاجته المادية، وتحرمه من تكريس وقت كاف للبحث العلمي الذي يعتبر ضرورة لتقدمه ونموه العلمي والمهني. ( الصاوي، ١٩٩٩، ص٣١٦)

والتأمين من الخوف والفقر وسيلة للحد من حرية الرأي والفكر، وينبغي أن يكون للأستاذ الجامعي رأي في راتبه بحيث لا ينشغل بمشكلات العيش دون أن يكون لذلك انعكاساته على بحثه وإنتاجه. (الصاوي، ١٩٩٩، ص٣٠١)

وقد يقود ضعف الموارد المالية للجامعيين إلى إتباع أساليب بعيدة كل البعد عن الأمانة العلمية كظاهرة الدروس الخصوصية، والسرقة العلمية، والمتاجرة بالعلم... الخ، ومن هنا يتضح الأثر البالغ للعامل الاقتصادي على الحرية الأكاديمية بشكل عام.

**٥- العوامل الثقافية والتعليمية:** وتؤثر العوامل الثقافية والتعليمية بشكل ملحوظ على حركة الفكر والوعي العلمي، وذلك أن سياسات التعليم في المؤسسات الثقافية ومدى اهتمام الدولة بالمؤتمرات العلمية ومدى تقدم البحوث العلمية فيها، من الأمور التي تؤثر تأثيراً واضحاً في توجيه حركة الفكر وانتعاش الحرية الجامعية ونمو الحركة الأكاديمية.

وللجامعة دورها الأكبر في إثارة الوعي الثقافي والتفتح الحضاري في نفوس طلابها بمختلف الوسائل، بالإضافة إلى إحساسها بهذه المشكلة وبحثها بحثاً علمياً ومجابتها بكل وعي. ومن العوامل التي تعرقل حرية الفكر هو أن بعض أساتذة الجامعة يحصرون أنفسهم في إطار فكري واحد عندما يتناولون قضايا بحثية مختلفة. (الصاوي، ١٩٩٩، ص٣٠٢-٣٠٥)

#### رابعاً: مجالات الحرية الأكاديمية:

تتعدد مجالات الحرية الأكاديمية في التعليم العالي بدءاً بالمؤسسات الأكاديمية المتمثلة في الجامعات مروراً بكافة أفراد المجتمع الأكاديمي، لذا يمكن تصنيف مجالات الحرية الأكاديمية إلى ما يلي:

## أولاً: حرية الجامعة:

ويتضمن مجال الحرية الأكاديمية للجامعة ثلاثة مستويات هي:

أ- **الاستقلال الإداري**: ويعد من أهم العوامل التي تساعد الجامعة على تحقق المزيد من الفعالية والكفاءة للانطلاق نحو تحقيق رسالتها دون معوقات حيث يتضمن حرية الجامعة في اتخاذ القرارات الداخلة في نطاقها وحرية البت في أمورها وتصريف شؤونها الإدارية دون تدخل أو تسلط من جانب الأجهزة البيروقراطية الخارجية. (مرسي، ١٩٩٢، ص ٣٨)

ويقضي الاستقلال الإداري أن تضع الجامعة تشريعاتها مثل قوانينها واللوائح الخاصة بها، على أن تكون هذه القوانين متطورة فتلاحق تطور المجتمع الذي تحيا وسطه، وأن يكون للجامعة حرية وضع هياكلها التنظيمية والإدارية على أن تكون قابلة للتعديل، وأن تقوم بالوظائف الأساسية لإدارتها من تخطيط وتنظيم وإشراف ورقابة ذاتية، كما يكون لها الحق في تعيين كل من أعضاء هيئة التدريس والإداريين. (عباس، ١٩٩٨، ص ٩١)

ب- **الاستقلال الأكاديمي**: ويعني حرية الجامعة في اختيار نظامها وبرامجها ومناهجها وطرائق التدريس واختيار هيئة التدريس بها، بالإضافة إلى عدم وضع قيود على ما تدرسه الجامعة أو ما يقوله وينشره أساتذتها، أو ما يعبرون عنه من آراء علمية وأكاديمية داخل الجامعة. (مرسي، ١٩٩٢، ص ٣٤)

فالاستقلال الأكاديمي يتضمن حرية الجامعة في وضع نظام الدراسة بها وتحديد محتوى المقررات الدراسية، وتحديد أعداد الطلبة التي تتناسب مع إمكانيات الجامعة، واختيار طرق التدريس وأساليب التقويم المناسبة للمواد الدراسية. (رزق، ١٩٩٤، ص ١١٠)

ج- **الاستقلال المالي**: يعتبر الاستقلال المالي للجامعات شرطاً ضرورياً للاستقلال الأكاديمي والإداري، وهو من أقوى الضمانات لحرية واستقلال الجامعات، والجامعة لا يمكن أن تستمر في أداء رسالتها دون أن يتوفر لها المال اللازم بالإضافة إلى حرية التصرف في هذا المال دون تدخل الجهة الممولة. (مرسي، ١٩٩٢، ص ٤٠)

ومن أهم مظاهر الاستقلال المالي للجامعات ما يلي:

- تعدد المصادر المالية للجامعات، حيث يعتبر من أهم ضمانات الحرية الأكاديمية، وهو مصدر مهم للحد من الضغوطات والتدخلات في شؤونها، فكلما تعددت مصادر التمويل ازدادت استقلالية الجامعة، وأصبحت أكثر قدرة على تأدية وظائفها وقيادة المجتمع نحو حياة أفضل،



وفي المقابل كلما زاد اعتماد الجامعة على مصدر وحيد للتمويل كلما ازدادت تبعيتها للجهة الممولة، والتي تصبح هي المتحكم في الأولويات الجامعية، مما يقلص من هامش الحرية الأكاديمية.

ولا شك بأن تعدد مصادر التمويل وتوفير مصادر تمويل ذاتية، لا يعني إلغاء الدعم الحكومي للجامعات أو التقليل من أهميته، بل تخفيف الاعتماد عليه، وفي المقابل توفير مصادر مالية إضافية مما يحقق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية للجامعة، ويوسع من حرية الجامعة ويقلل من الضغوطات التي قد تفرض عليها. (عبد الله، ١٩٩٤، ص ١٠٥-١٠٦)

وعلى أية حال فإن حرية الجامعة لا تعني أن تكون مستقلة تمامًا عن الدولة، حتى في أفضل الجامعات العالمية لا يمكن للجامعة أن تستمر في وجودها دون دعم ومساعدة الدولة، ويعتبر من مصلحة الدولة والجامعة أن يكون هذا التعاون حتى تستطيع الجامعة أن تؤدي مهمتها، بالإضافة إلى أهمية الجامعة في النمو الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للدولة. (ثورنز، ١٩٩٨، ص ٤٠٥)

-بناء هيكلي للتنظيم المالي للجامعة، بحيث تقوم كل جامعة بإعداد ميزانيتها المالية السنوية بما يكفي لتغطية متطلباتها.

-تزويد الجامعة بقواعد مالية ولوائح تتسم بأكبر قدر من المرونة بحيث تستطيع تصريف شؤونها بحرية تامة وفقاً لسياسات ترسمها مجالسها المختلفة دون أي تدخل خارجي. (القاضي، ١٩٨٧، ص ٥٦)

ويمكن القول بأن حرية الجامعة تعني التكامل بين المستويات الثلاثة، أي حريتها في صنع سياستها الأكاديمية والإدارية والمالية بدون أي تدخل أو رقابة، ويتضح التداخل بين المستويات الثلاثة، فلا يمكن للجامعة أن تحقق الاستقلال الأكاديمي دون الاستقلال الإداري ولا يمكن تحقيق الاستقلال الأكاديمي والإداري دون توفر الاستقلال المالي، فحتى يتحقق جانب من جوانب الحرية الأكاديمية للجامعة لا بد من توفر حد معين من الجوانب الأخرى.

وهكذا فإن حرية الجامعة تتحقق بتكامل المستويات الثلاثة للاستقلال الأكاديمي والإداري والمالي، فممارسة الجامعة لأي مستوى فيها يتطلب بالضرورة ممارستها للجانبين الآخرين، حيث إن أبرز سمة للإدارة الجامعية هي أن العمل الفني يلتزم فيها مع العمل الإداري ولا يمكن الفصل بينهما. (رزق، ١٩٩٤، ص ١١٧)

## ثانياً : حرية أعضاء هيئة التدريس:

وتعني حقوق الأساتذة في الجامعات والأكاديميات بممارسة العمل بحرية دون تدخل أو منع أو رقابة من الآخرين سواء كانت أي سلطة إدارية أو سياسية أو دينية أو اجتماعية أو أي هيئة أخرى خارج الجامعة. (صالح، ٢٠٠٠، ص ٢٢٧)

وهذا لا يعني بأن حرية عضو هيئة التدريس مطلقة، بل نابعة من المسؤولية الملقاة على عاتقه، والتي تتطلب منه الالتزام وممارسة الحرية الأكاديمية المتاحة له بمسؤولية.

وتتمثل حرية عضو هيئة التدريس في الجوانب التالية:

-حرية في اختيار طريقة التدريس التي يرى مناسبتها لطلبتها.

-حرية في اختيار الموضوعات التي يدرسها ضمن إطار الخطط المقررة.

-حرية في التحدث في الموضوعات ذات العلاقة بموضوع المادة العلمية التي يدرسها.

-مشاركته في وضع محتوى المقررات التي تدرس في القسم ضمن مجال تخصصه.

-حرية عضو هيئة التدريس في اختيار مراجع المقررات التي يدرسها (حمادة، ١٩٨٩، ص ٦١)

-حرية في وضع تفصيلات خطته الأكاديمية، فالأستاذ لا يحتاج أن يراجع أحد في خطته الدراسية أو البحثية.

-حرية في اختيار وإجراء البحوث ونشر نتائجها بدون حذف أو تعديل.

(صالح، ٢٠٠٠، ص ٢٢٧)

-حرية في إبداء رأيه في التعيينات الإدارية الأكاديمية.

-حرية في إبداء رأيه بالأمور الأكاديمية دون خوف من فقدان الوظيفة أو الامتيازات الجامعية.

-حرية في إيصال اقتراحاته من خلال القنوات المناسبة إلى الإدارة العليا بالجامعة.

-حرية في مناقشة البرامج التعليمية في الجامعة.

-حرية في مناقشة الإجراءات والسياسات الجامعية.

-حرية في المشاركة في النشاطات والخدمات التطوعية ضمن المجتمع المحلي.

-حرية في الانضمام إلى الجمعيات والاتحادات في مجال تخصصه (محافظة، ١٩٩٨، ص ١٧٣)

ثالثاً : حرية الطالب الجامعي: تتضمن حرية الطالب الجامعي حريته في الكلام والتعبير والتفكير والمناقشة والمجادلة، وحرية التعليم والتعلم والنقد والإبداع، وحرية المشاركة في

اختيار وإجراء التقارير والتدريبات البحثية، وحرية تبادل الأفكار، وللطلاب الجامعيين الحق في تنمية معتقداتهم واتجاهاتهم المستقلة بعيداً عن أساتذتهم ومؤسساتهم الأكاديمية. (صالح، ٢٠٠٠، ص ٢٢٨)

فحرية الطلاب الجامعيين تتضمن أيضاً حق الطلاب في اختيار تخصصاتهم التي تسمح قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية بها، وحرية انتقاء المواد التي يدرسونها والأساتذة الذين يدرسونهم، بالإضافة إلى حقهم في تكوين التنظيمات الطلابية الجامعية. (محافظه، ١٩٩٨، ص ١٦٥)

وتتيح الحرية الأكاديمية للطلاب الجامعيين حقهم في اتخاذ القرارات الخاصة بهم داخل الجامعة، وتنمية الإحساس بمسئوليتهم من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجامعة. (سكران، ٢٠٠١، ص ٦٠)

ويمكن القول بأن لكل من الطالب والأستاذ مجالاته من الحرية، فللطالب الجامعي الحق في ممارسة حريته بما يتناسب مع إمكانياته، وللأستاذ الجامعي حق ممارسة حريته الأكاديمية التي تتلاءم مع كفاءته وإمكانياته، وكلٌّ منهما يمارسها بما يتناسب مع قدراته ومسئوليته.

#### خامساً: معوقات الحرية الأكاديمية:

يمكن تصنيف معوقات الحرية الأكاديمية إلى:

أولاً: -معوقات خارجية ومن أهمها:

أ -طبيعة الحريات الموجودة في المجتمع: حيث ترتبط الحرية الأكاديمية شأنها في ذلك شأن كافة الحريات العامة سواء سياسية أو مدنية أو فكرية بالبيئة الاجتماعية، حيث العلاقة بينهما ضرورية، فكلما اتسعت الحريات داخل المجتمع اتسعت المساحة أمام الحرية الأكاديمية داخل الجامعات والعكس صحيح.

وقد أوضح تقرير التنمية البشرية أن أكثر دول العالم انتهاكاً لحقوق وأقلها التزاماً بالحريات هي أكثر الدول تخلفاً، أما أكثر الدول تأكيداً لحقوق الإنسان واحتراماً للحريات فهي أكثرها تحضراً واستقراراً، فعندما تكون الدولة تمارس حرية الفكر والتعبير تكون الحرية الأكاديمية مكفولة ضمناً، وعندما تصادر الحريات المختلفة داخل المجتمع فلا مجال لإقرار الحرية الأكاديمية، خاصة وهي تتعلق بحرية فئة محدودة من المجتمع. (عبد الله، ١٩٩٤، ص ٩٥)

ب - **القيود القانونية**: قد تفرض الأنظمة الحكومية أو المؤسسات الأكاديمية قيودًا قانونية تحد من الحرية الأكاديمية، بل تقف عائقًا أمام اتساعها داخل الجامعات، لذا تعتبر هذه القيود المفروضة من أهم معوقات الحرية الأكاديمية. (صالح، ٢٠٠٠، ص ٢٤٧)

ج - **أحادية تمويل الجامعات**: فالدولة هي الممول الوحيد أو الأكبر للجامعات، وبالتالي فالممول غالبًا هو من يفرض هيمنته ورقابته على إنفاقات الميزانية، مما يمكن الدولة من الاستيلاء على الصلاحيات وإعاقة استقلالية الجامعة كمؤسسة حرة. (قمبر، ٢٠٠١، ص ١٠٠)

وأحادية التمويل تعتبر من أهم المعوقات التي تقف أمام الحريات الأكاديمية، حيث يقلل من فرصة الجامعة إدارة وأفرادًا من اتخاذ القرارات، ويعمل على قولبة الفكر الأكاديمي وتوجيهه وفق أهداف تتفق وأهداف الدولة.

د - **غياب الإدارة الذاتية المستقلة للجامعات**: لاشك بأن عدم استقلالية الجامعة يحد من حرية الإدارة، فالجامعات إما حكومية تحكمها الدولة، أو خاصة يحكمها أصحاب المال، والإدارة الجامعية لا تمتلك قوة وظيفية في رسم السياسة التعليمية أو اتخاذ القرارات المهمة سوى ما يتعلق بالأمور الروتينية أو العمل على تنفيذ التعليمات الفوقية، فالأقسام محكومة بأوامر مجلس الكلية، ومجلس الكلية محكوم بأوامر مجلس الجامعة، ومجلس الجامعة محكوم بأوامر المجلس الأعلى للجامعات، وجميعها محكومة بأوامر وزير التعليم العالي، فالنظام الإداري داخل الجامعات هرمي السلطة. (قمبر، ٢٠٠١، ص ٩٥-٩٦)

ه - **تسييس العمل الجامعي**: يعتبر تسييس الجامعات من أهم العوائق التي تقف أمام الحريات الأكاديمية، ولا شك بأن هذا التسييس يتخذ عدة أساليب منها:

- تدخل الدولة في تعيين مدراء الجامعات ووكلائها وعمداء الكليات.

- تدخل الأجهزة الأمنية في الشؤون الأكاديمية عن طريق الوجود المباشر داخل الجامعة أو تحديد المعايير غير الأكاديمية للمرشحين لعضوية هيئة التدريس . (عبد الرحمن، ٢٠٠٠، ص ٢٠١)

- فرض أسلوب تعيين القيادات بدلا من انتخابهم.

- التدخل في الانتخابات والاتحادات والجمعيات الطلابية إن وجدت، منع الاجتماعات والتظاهرات والاحتجاجات داخل أروقة الجامعة.

-اختيار موضوعات الأبحاث والندوات والمؤتمرات يخضع لاعتبارات سياسية.  
(السقاف، ١٩٩٤، ص١١٦)

و -**عدم الحفاظ على حرمة الحرم الجامعي**: والذي يعني أمنه وسلامته وحمايته من كل وسائل الضغط والإكراه حتى لا يقف أي حاجز دون التحليل والتعبير بكل حرية وموضوعية.  
فحرمة الجامعة تعتبر مسئولية مشتركة بين الدولة والجامعة، فعلى الدولة أن توفر الضمانات اللازمة لحرمة الجامعات، وعلى الجامعات أن تمتلك المقومات التي تضمن لها دعم وصيانة هذه الحرمة. (قمبر، ٢٠٠١، ص١٢٦)

**ثانياً - المعوقات الداخلية**: وتتمثل في الآتي:

أ. **التسلط الإداري**: الذي يهدد حرية عضو هيئة التدريس ولا يتمثل فقط في السلطة الخارجية، بل قد يكون من داخل الجامعة، فقد يعاني أعضاء هيئة التدريس من ثقل القيود الإدارية التي تقف عائقاً أمام حريتهم الأكاديمية، أو المعاملة الصارمة والمقيدة من قبل الإدارة، والممارسات الفوقية والرقابة المتشددة، التي تنافي حرية الأستاذ الجامعي، بالإضافة إلى الهيمنة الإدارية المتمثلة في تمركز السلطة في أيدي فئة محدودة من القيادات الإدارية العليا، مما يترتب عليها فقدان المشاركة وانعدام تفويض السلطات للمستويات الإدارية الوسطى والدنيا، ولا شك بأن التسلط الإداري كثيراً ما يؤدي إلى هدر الطاقات وتبديد الجهود والوقوف عقبة أمام تحقيق الأهداف كما يعيق تقدم الجامعات. (قمبر، ٢٠٠١، ص١٣٢-١٣٣)

ب. **طبيعة نشأة الأكاديميين**: يتأثر الأكاديمي بالمكان والزمان والجماعة التي ينشأ بها، فالشخص الذي نشأ في بيئة تحترم الحريات وتلتزم بها تراه مطالباً بها مدافعاً عنها، والشخص الذي ينشأ في بيئة لا تحترم الحريات ولا تمنح أفرادها حرية الرأي والتعبير، فلن يشعر بأهمية الحرية الأكاديمية في حياته العلمية والعملية والبحثية. (صالح، ٢٠٠٠، ص٢٥٢)

د. **فرض القيود على الأستاذ الجامعي**: فالأستاذ الجامعي لا يمتلك حرية اختيار الكتاب الذي يدرس به مادته، ولا حتى طريقة التدريس المناسبة، حيث يلزم بأسلوب تقليدي تفرضه الأقسام، وقد اعتاد على أن يمارسه بشكل روتيني، وهذا منافٍ للحرية الأكاديمية، فالحرية لا تكون إلا مع الاختيار والإبداع والتجديد. (قمبر، ٢٠٠١، ص١٢١)

هـ-**الانحراف والفساد العلمي والأخلاقي**: ويتخذ هذا الانحراف أساليب تتمثل في الآتي:

-سرقة الإنتاج العلمي وانتحال آراء علمية لباحثين آخرين دون الإشارة لهم، ويتم هذا دون مراعاة الموضوعية وضعف الأمانة العلمية، ويعتبر هذا من أهم معوقات الحرية الأكاديمية، فالأكاديمي الذي لا يتصف بالأمانة العلمية يرضى بقيود الحرية الأكاديمية لأن الحرية الأكاديمية تعمل على كشف الفساد. (صالح، ٢٠٠٠، ص ٢٥٣)

-التعيين دون الالتزام بالمعايير الأكاديمية فتتدخل المحاباة والواسطة والنفعية.

-المتاجرة في العلم، كفرض كتب معينة على الطلاب كمراجع للمادة تكون مرتفعة الأثمان وإعطاء دروس خصوصية، وبيع أسئلة الامتحانات... الخ.

-الجمع بين التدريس والعمل الخاص، وغالبًا ما يكون العمل الخاص على حساب العمل الأكاديمي في الجامعة.

-التغيب عن العمل : فالبعض قد لا يذهب للجامعة سوى يوم أو يومين في الأسبوع أو حتى أحياناً قد يتواجد في الجامعة ويقوم بتكليف المعيدين أو المدرسين المساعدين للقيام بأعمال التدريس نيابة عنهم.

و -ضعف صناعة البحث العلمي :عدم توفر الأساسيات الضرورية لإنجاز البحث العلمي سواء في مراكز البحث أو ضعف المراجع المتوفرة وافتقار المكتبات للمراجع المطلوبة، بالإضافة إلى شح الموارد المخصصة للبحث العلمي مما يحول دون القيام بأي عمل ما سواء من الأبحاث العلمية أو المشاركة في الندوات والمؤتمرات الخارجية. (السقاف، ١٩٩٤، ص ١١٥)

"٣" الحرية الأكاديمية والتعليم العالي في سورية: تاريخ - مقومات - واقع -  
أفاق.

بدأ التعليم العالي في سورية مع بدايات تأسيس الدولة الحديثة نتيجة انفرط عقد الدولة العثمانية، ونضال السوريين مع رجالات الثورة العربية الكبرى لتأسيس دولة عربية واحدة، ومع هذا الطموح في تأسيس دولة قوية كانت بدايات نشوء التعليم العالي في سورية، فتأسس معهد للطب ومدرسة للحقوق بدمشق عام ١٩١٩ وفي عام ١٩٢٣ سميت مدرسة معهد الحقوق، وتم لم شمل هذين المعهدين تحت اسم الجامعة السورية.

في عام ١٩٢٨ أنشئت مدرسة الدروس الأدبية العليا، وارتبطت إدارتها بالجامعة السورية، وبعد عام تغير اسمها إلى مدرسة الآداب العليا التي أغلقتها سلطات الانتداب الفرنسي في عام ١٩٣٥

والمعروف أن التعليم في مدرسة الطب التي سبق وافتتحت في دمشق في عام ١٩٠٣ من الدولة العثمانية كان باللغة التركية، لكن الأساتذة السوريين مع تأسيس معهدهم في عام ١٩١٩ ما لبثوا أن قاموا بترجمة وإعداد مناهج جديدة باللغة العربية. (حلواني، ١٩٩١، ص ٢٣)

فكانت دمشق بذلك السبابة في الوطن العربي في تدريس الطب بالعربية اعتزازاً بهذه اللغة وبدورها وقدراتها، وليكون الأطباء من خريجها أكثر قدرة وانسجاماً مع مجتمعهم ومواطنيهم، وفهم أوضاعهم الصحية ومعالجتها.

ومن ثم فقد كان هذا الأمر تعبيراً واضحاً عن التعلق بالحرية والخلاص من اللغة التركية، ومن القيود التي يمكن أن يفرضها على العقل العلمي والثقافي لطالب العلم في حال بعده عن لغته الوطنية.

ولم يتح للجامعة الوطنية أن تتطور خلال مرحلة الحكم الفرنسي في حين كانت جامعتا بيروت الأمريكية واليسوعية هما الجامعتين الأساسيتين في منطقة بلاد الشام، وقد كان لهاتين الجامعتين تأثيراتهما المهمة في الإشعاع العلمي، وفي خلق حالة انجذاب للحياة الأكاديمية لدى المتتورين السوريين عموماً.

ومع فجر الاستقلال عام ١٩٤٦ بدأ التطور الجدي للجامعة السورية بوصفها جامعة وطنية أساسية يربها حس علمي نام لدى المسؤولين السوريين، وطموح أكاديمي لدى الأساتذة الجامعيين المتخرجين من منابع مختلفة، وبشكل خاص من الجامعات الفرنسية، وآمال شعبية بإقامة صرح وطني علمي. (رافق، ٢٠٠٤، ص ١٠٧)

وعلى الرغم من محدودية الإمكانيات لدولة ناشئة بإمكانات اقتصادية شحيحة؛ فقد استطاعت هذه الجامعة في ظل قانون إنشائها المأخوذ من قانون الجامعات الفرنسية، وفي ظل أجواء الحماس لها، سواء من الأساتذة أو الطلبة أو المسؤولين السياسيين أن تحافظ على مكانة خاصة رفيعة المستوى، سواء من حيث قانونها أو مستواها العلمي والثقافي، فلم يكن تعبير الحرم الجامعي تعبيراً عن نظام خاص بها، وإنما كان يحمل معنى اجتماعياً خاصاً يقربها من القدسية التي ينظر بها المؤمنون إلى أماكن عبادتهم؛ حين يطلقون على المسجد الحرام المكي، أو على المسجد الأقصى الحرم القدسي.

لذلك انتعشت الحركة العلمية والثقافية في الجامعة السورية في إطار من الحرية الأكاديمية المصونة في البحوث والمؤلفات الجامعية والمناهج والمقررات؛ التي كانت تؤلف جميعها بلغة

عربية فصيحة، أو بتعريب واضح للمراجع الأساسية، مع حرص واضح من أعضاء الهيئة التدريسية على تحرير الفكر الجامعي من قيود اللغة الأجنبية وفكرها في مجال التعليم، دون أن يعني ذلك إهمالاً لتعلم اللغة الأجنبية وإتقانها كما أن الحياة الطلابية شهدت انتعاشاً من حيث المساواة بين الجنسين، وبين أبناء الوطن بجميع طوائفه دون تفرقة أو تمييز، وعلى المستويات كلّها، كما تمتع الطلبة بحرية التعبير عن آرائهم تجاه الأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدتها سورية بمختلف التيارات التي كانوا ينتمون إليها، دون أن يؤثر ذلك في الجو التعليمي، وقد كانت ساحات الجامعة تشهد مظاهرات واحتفالات وخطباً ومنشورات تعبر عن التيارات الموجودة في الحياة السورية والعربية عموماً، كما كان الطلبة العرب الدارسون في الجامعة السورية يتفاعلون مع هذه النشاطات، ويسهمون إسهاماً كبيراً فيها. (رافق، ٢٠٠٤، ص ٢٨٠)

وقد امتدت هذه الأجواء على كلية الهندسة المدنية التي تأسست في جامعة حلب، والتي شكلت نواة فيما بعد لجامعة ثانية في سورية سميت بجامعة حلب، وذلك بعد قيام الوحدة السورية المصرية، وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة؛ بحيث تحول اسم الجامعة السورية إلى جامعة دمشق وتأسست جامعة حلب كما تحول في القاهرة اسم الجامعة المصرية إلى جامعة القاهرة . وانطبق على الحياة الجامعية في سورية ومصر قانون الجامعات الجديد للجمهورية العربية المتحدة الذي قلل بشكل بسيط حرية الجامعات استناداً إلى السياسة العامة التي انتهجتها قيادة الجمهورية العربية المتحدة؛ وفق نظرية توظيف التعليم العالي لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد استمرت هذه السياسة بعد قيام ثورة الثامن من آذار في سورية، مع توجه سياسي في هيمنة الدولة على مناحي الحياة العامة جميعها من منطلق شعبي اشتراكي وفق المبادئ السياسية؛ التي طرحتها مبادئ ثورة آذار في عام ١٩٦٣.

بعد عام ١٩٧٠ وقيام حركة سياسية تصحيحية؛ بدأ توسع جديد في التعليم العالي الجامعي في سورية، فأحدثت كليات جديدة وتخصصات مختلفة في جامعتي دمشق وحلب، كما أسست جامعة جديدة في مدينة اللاذقية سميت بجامعة تشرين تخليداً لحرب تشرين التحريرية التي انطلقت من سورية ومصر في السادس من تشرين الأول سنة ١٩٧٣ وبعدها أحدثت جامعة أخرى في مدينة حمص في وسط سورية سميت جامعة البعث، وكانت نواتها كلية للهندسة



البتروولية بحكم وجود أول مصفاة للبترول فيها، وبحكم مرور خط أنابيب نبط العراق إلى موانئ البحر المتوسط في كل من بانياس وطرابلس من حمص أيضاً.

ومع صدور قانون خاص لتنظيم الجامعات، وتشكيل مجلس أعلى للجامعات، وتبعية الجامعات الأربع لوزارة التعليم العالي؛ التي يقع عليها واجب تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ما يخصها، حدث تراجع في مفهوم استقلالية الجامعات، سواء من حيث رسم السياسة العامة لكل جامعة، أو تحديد الاختصاصات، أو تعيين أعضاء الهيئة التدريسية، أو سياسة قبول الطلبة، وتحديد أعدادهم، والاستثناءات المحددة للقبول خارج تسلسل علامات الثانوية، وكذلك تعيين رؤساء الجامعات ووكلائها وجميع مستويات المسؤولين فيها من عمداء كليات ووكلاء ورؤساء أقسام ومجالس علمية؛ عن طريق التعيين بدل الانتخاب، وبغض النظر عن المرتبة العلمية لعضو الهيئة التدريسية. الأمر الذي أعاق مفهوم الحرية الأكاديمية بمعناها لواسع على الرغم من استمرار إبقاء صلاحيات المجالس العلمية كما هي واسعة، لها صلاحيات الحياة الجامعية كلها في جانبها العلمي والتدريسي.

ومما يجدر ذكره أن الحياة الجامعية السورية بقيت محافظة على النظرة الاجتماعية الخاصة بها؛ من حيث الاحترام والتميز، ووضعها في مقدمة الميادين الأخرى من حيث الترتيب الاجتماعي؛ سواء للأساتذة أو الجامعة ككل أو الطلبة أيضاً.

وبقي حال الحياة الجامعية متأثراً بالاعتبارات الآتية:

١. المدارس الفكرية لأعضاء الهيئة التدريسية، سواء من حيث انتمائهم الفكري والسياسي، أو من حيث المدرسة التي تعلموا بها خلال إيفادهم.

٢. قيام وزارة التعليم العالي بالإشراف على التشكيلات الجامعية في جانبها الإداري والتنظيمي.

٣. تدني المستوى المعاشي لأعضاء الهيئة التدريسية، وتأثرهم بالتدخلات المختلفة.

أ- بالنسبة إلى الاعتبار الأول تنوعت المنابع التي تكون فيها أعضاء الهيئة التدريسية فمن أساتذة تخرجوا في المدارس الغربية، وحملوا فكر حرية العمل الأكاديمي والحياة الجامعية، إلى أساتذة تخرجوا في الجامعات المصرية بمستويات علمية جيدة، مع تأثر وحماس لفكرة القومية العربية. ومن ثم مساندة لتوجهات الدولة في فرض سياستها على الجامعة.

ب- أما بشأن الاعتبار الثاني فقد جاءت سياسة الاستيعاب، وتأميم الكتب الجامعية، وإلزام المدرسين بإعداد مقررات تدريسية وفق مفردات تقرها المجالس، ليخلق حالة من التضخم والهبوط في مستوى كثير من المقررات وجمودها عن التطور؛ بحيث ابتعدت الحياة الجامعية عن طبيعتها أمام أساتذة يعاني بعضهم مشكلات معاشية ووظيفية مختلفة.

ج- أما الاعتبار الثالث فتمثل في ارتفاع تكاليف المعيشة في سورية بسبب هبوط قيمة الليرة السورية مقابل الدولار منذ الثمانينيات، وعدم تلاؤم الزيادات على الرواتب مع المستوى المعاشي، الأمر الذي ترافق مع ازدياد الطلب على الأساتذة المتميزين للعمل في الجامعات العربية الأخرى سواء في السعودية ودول الخليج أو في ليبيا أو حتى في الجامعات الغربية الأوروبية منها والأمريكية، فخرست الجامعات السورية خيرة مدرسيها، مقابل ازدياد عدد الطلبة بشكل يفوق قدرتها الاستيعابية ومستويات أساتذتها الجدد، الأمر الذي أوجد حالة عدم توازن بين أعداد الأساتذة والطلبة بما يتناقض ومتطلبات الجودة التعليمية.

في مقابل هذه الاعتبارات الثلاثة السلبية في غالبيتها؛ هناك اعتبارات أخرى نضعها في خانة الإيجابية، وهي:

1. ديمقراطية القبول الجامعي، من حيث تعميمه، ومجانيته، وعدم التفريق بين الجنسين.
  2. ازدياد نسبة الإناث في مراحل التعليم العالي جميعها بما فيه ازدياد عدد المدرسات.
  3. إحداث دراسات تعليم عالٍ لمرحل الدبلوم والماجستير والدكتوراه في غالبية الاختصاصات.
  4. إحداث نظام الإيفاد العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية والتفرغ العلمي، الأمر الذي أتاح فرص الإيفاد إلى جامعات مختلفة لأعضاء الهيئة التدريسية بقصد الاطلاع والتعمق.
  5. افتتاح اختصاصات جديدة تتماشى مع التطورات العلمية في مراحل الإجازة الجامعية الأولى، أو دبلومات التأهيل والدراسات العليا.
- أما موضوع البحث العلمي والدراسات الأكاديمية التخصصية العالية، فقد بقي هذا الميدان شبه معدوم؛ لعدم وجود ميادين البحث العلمي وآلياته ومحفزاته، واقتصر الأمر على تشكيلات في بحوث تتطلبها قوانين الترفيع من مرتبة إلى أخرى بالنسبة إلى أعضاء الهيئة التدريسية. (مجلة جامعة دمشق، ٢٠١٣).

## الحريات الأكاديمية في سورية:

تشكل مسألة الديمقراطية التربوية مكاناً مركزياً بين القضايا الاجتماعية المعاصرة فلم يبق مفهوم الديمقراطية محصوراً بالمجال السياسي فقط، بل تعداه ليشمل مجالات الحياة جميعها؛ التي تمس المجتمع؛ وتعلق به، وعليه فقد عدّ نشر التعليم من أهم أركان الديمقراطية؛ بحيث أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ في مجال الحقوق الثقافية للأفراد حق كل شخص في التعليم.

كما قررت المبادئ العالمية ذات المضمون التقدمي الديمقراطي حق الطلبة جميعاً في التعليم المجاني بما فيه التعليم العالي؛ دون تمييز في العرق أو الجنس أو الدين أو المعتقد. ومن هذا المنطلق فإن التعليم في سورية نهجاً ديمقراطياً منذ بداياته؛ بحيث اعتمد الأسس الآتية:

- إلزامية التعليم الأساسي؛ الذي كان يشمل المرحلة الابتدائية بين الصف الأول والخامس الابتدائي، والذي امتد إلى الصف السادس فيما بعد، ومن ثم امتد ليشمل المرحلة الإعدادية أيضاً بقرار جريء دخل في إطار عملية التطوير الشامل؛ الذي انتهجته سورية منذ بدء الألفية الثالثة.

- تنويع التخصصات في المراحل التعليمية اللاحقة للتعليم الأساسي جميعها سواء في المراحل الثانوية، أو التعليم المتوسط، أو التعليم العالي.
- تشجيع الإناث على الالتحاق في المراحل التعليمية جميعها؛ بحيث زادت نسبة الإناث على الذكور في بعض المراحل.
- تكافؤ الفرص التعليمية للطلبة وفق معايير لا تأخذ في حسابها غير الكفاءة، والمقدرة الدراسية.

- تشجيع التفوق، ومنح حوافز مختلفة للمتفوقين للارتقاء بتفوقهم.
- فتح مجالات المشاركة للمنظمات المجتمعية بشكل عام والطلابية والمعلمين بشكل خاص؛ لتوجيه العمليتين التربوية والتعليمية، والمساهمة في تطويرهما بما يتلاءم وحاجات المجتمع.
- تحقيق علاقة تبادلية بين المعلم والمتعلم في المراحل الدراسية كلها.
- تجديد الخطط والمناهج التعليمية، وإعادة النظر في التخصصات المفتوحة بما يتلاءم وحركة التطور العالمي وحاجة المجتمع الفعلية.

-تنوع قنوات التدريس وطرائقه ومجالاته بمختلف الأساليب الحديثة من التعليم الأكاديمي العالي إلى التعليم المفتوح، إلى التعليم بوساطة وسائل الاتصال الالكترونية الحديثة وصولاً إلى افتتاح الجامعة الافتراضية . (صحيفة تشرين، عدد ٥٥، ٢٠٠٥)

وعليه فإذا كانت الحريات الأكاديمية في سورية هي جزءاً من ديمقراطية التعليم؛ فإننا نستطيع أن لا نتوقف عند إلزامية التعليم، ومجانيته على أهميتها، واعتبارهما ركيزة أساسية في مفهوم ديمقراطية التعليم، وإن ما نوسعه ليشمل الأركان الأساسية الأخرى لمفهوم الديمقراطية بشكلها الأوفى والأكمل من منطلق أن العملية التعليمية هي الأساس السليم للديمقراطية الحقة، وأن التقدم الاقتصادي والتموي وتحقيق النهضة العامة يتلازم تلازماً كلياً مع التقدم في التعليم وتطويره، وأن نتائج التعليم ومخرجاته، وتأثيره في رفع مستوى المجتمع وإنتاجه هو أهم مفاهيم الاقتصاد المعرفي الحديث.

وقد حضن المجتمع السوري، ورعى مفهوم الحرية الأكاديمية بحكم الفكر الديمقراطي الذي آمن به . والتعددية السياسية والفكرية التي عاشها منذ استقلال سورية، والتي انعكست على الحياة الجامعية ونشاطاتها المختلفة في ظل من الاحترام والاعتراف بالرأي الآخر. كما أن الميراث الإيديولوجي عند القيادات العلمية كان يتسم بالنضج والصدقية الوطنية في العمل النهضوي العام؛ الأمر الذي أدى إلى بناء خرائط إدراكية للهواجس والمسلمات الوطنية. ولم يكن الميراث الأيديولوجي ليطغى على العطاء العلمي، بل بالعكس فقد كان محفزاً لهذا العطاء بمختلف أشكاله التدريسية والتأليفية والبحثية، وكذلك المشاركة في المنتديات الجامعية والحياة الطلابية.

وقد أعطى ذلك قدراً واسعاً من المرونة والاستقلالية بقصد الممارسة الهادفة، كما أدى إلى تطويع للأيديولوجيا وتطويرها، وأحياناً إلى إيجاد فضاءات انفتاحية أوسع في ما بين الأيديولوجيات المتنوعة، فقوى من إمكانات التعاون والتقارب، بدلا لتنافر أو التعصب والافتتال الأمر الذي أكد أن أجواء الحرية الجامعية في ظل مستوى علمي متميز؛ سيؤدي إلى ارتقاء بالأفكار والسلوكيات التي تنعكس إيجاباً على حياة المجتمع الحاضر كله.

منذ عام ١٩٦٣ وحتى عام ٢٠٠٠ حدث تحول في السياسة العامة للدولة السورية، وانعكس ذلك بالطبع على سياسة التعليم العالي؛ بحيث وضعت مؤسسات الدولة جميعها في خدمة

السياسة العامة لها في إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت توضع كل خمس سنوات من قبل هيئة تخطيط الدولة، والمجلس الأعلى للتخطيط(جامعتا دمشق وحلب).  
ومنذ عام ١٩٧٠ حدث تطور في إنشاء الجامعات، فأصبح عدد الجامعات أربعاً بدلاً من اثنتين هما جامعة دمشق وجامعة حلب بسياساتها القليلة، وافتتحت مراحل المعاهد المتوسطة، كما افتتحت بعض المعاهد العليا التي أتبعته لوزارات الدولة المتخصصة كالمعهد العالي للموسيقا والمعهد العالي للفنون المسرحية اللذين أُلحقا بوزارة الثقافة، والمعهد العالي للبحوث التطبيقية الذي ألحق بوزارة الدفاع.

وعلى الرغم من مركزية توجيه التعليم الجامعي وإلحاقه بوزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي، وما يستتبع هذه المركزية من أجواء تؤثر في الحريات الجامعية، ومن نشر للبيروقراطية، فإن جوانب إيجابية كثيرة اتسمت بها هذه المرحلة، ولا سيما فتح مجالات التعليم الجامعي ومجانيته واسعاً أمام شرائح الطلبة جميعهم، وتعدد الاختصاصات، وزيادة عدد الموفدين وأعضاء الهيئة التدريسية من ذكور وإناث، ومن ثم وجود ثقل للحياة الجامعية في المجتمع السوري يحسب حسابه، من حيث تأثيره العلمي والثقافي والسياسي.

وعلى الرغم من الحديث عن تدني النوع التعليمي بسبب ازدياد الكم؛ إلا أن ذلك لم يمنع ظاهرة التفوق العلمي الفردي من جهة، وتعميم الثقافة المعرفية والعلمية من جهة أخرى على المجتمع كله بحكم تأثير الطلبة الإيجابي في مجتمعهم، فضلاً عن تخريج أعداد كبيرة من الإطارات؛ التي تولت القيام بالأعمال المتوفرة على الصعيدين المحلي والعربي.

لكن ذلك رافقه هجرة المتفوقين شبه النهائية إلى البلاد الغربية لأسباب يمكن إرجاع بعضها إلى قصور في الحرية الأكاديمية، وتدني الرواتب، فضلاً عن عوامل أخرى، منها:

تأميم الكتاب الجامعي، وحصر العمل النقابي بنقابة المعلمين بحيث أصبح التنظيم النقابي الجامعي فرعاً من فروع نقابة المعلمين؛ في الجمهورية العربية السورية ككل؛ التي تضم معلمي وزارات التربية والتعليم العالي والأوقاف، وباقي الوزارات التي تتبع لها مدارس أو معاهد تعليمية. مع إدخال التربية العسكرية إلى المقررات الجامعية الإلزامية، وما تبع ذلك من إدخال قطعات عسكرية في إطار إدارة التدريب الجامعي العسكري.

أما بشأن الحياة الطلابية فقد اقتصر التنظيم على تنظيم موحد هو الاتحاد الوطني لطلبة سورية، وهو إحدى المنظمات التابعة لحزب البعث العربي الاشتراكي.

وعلى الرغم من عدم النص الحرفي على مفهوم الحرية الأكاديمية في قانون تنظيم الجامعات، فإن هذه الخطط التنموية حققت نتائج كبيرة في تطوير بنية الجامعات السورية؛ من حيث أبنيتها وتجهيزاتها وقدرتها الاستيعابية وتركيزها(على تعزيز الشخصية العربية للطلاب في تطويع محتوى المناهج بما يعمق الانتماء القومي، ويحمي الطالب من أي اضطراب ثقافي بإيجاد مقررين دراسيين هما اللغة العربية والثقافة القومية الاشتراكية من أجل تنمية ثقة الطالب بنفسه، وتأهيل الذاتية العربية لديه. (سنقر، ٢٠٠٠، ص٣٣)

### -ملاح سياسة تعليمية جديدة مع مشارف القرن ٢١:

منذ منتصف عام ٢٠٠٠ ومع مشارف القرن الحادي والعشرين بدأت ملاح سياسة جديدة ترتسم في سورية، أطلق عليها سياسة التطوير والتحديث، رفعت شعارها الحكومة السورية مع تولي الرئيس بشار الأسد لرئاسة الجمهورية، وارتفعت شعارات ومبادئ عمل جديدة، يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

1-تأكيد الارتباط بين التطوير الكمي والنوعي، وتحسين مستوى الأداء بما يتلاءم ومتطلبات السوق المحلي والعربي والدولي والحاجة المعرفية العامة؛ بحيث يتماشى مع ما هو معروف من سمعة جيدة للخصائص السورية، ويعيد للمتخصص السوري مكانته المرموقة على الصعيد العربي بشكل خاص.

2-مشاركة المجتمع في عمليات التطوير والتحديث في ميدان التعليم، واستخدام وسائل الاتصال الجماهيري لهذه الغاية، وتشجيع تأسيس جمعيات مدنية أهلية متخصصة، وفتح مجالات تفاعلها.

3-تحسين نوعية التعليم العالي، والعمل على تحويل الجامعات السورية إلى مراكز بحث وعلم وفكر وتأهيل بالاعتماد على الخبرات المحلية؛ في ظل التعاون المنفتح مع الخبرات العالمية والعالمية، والاتفاقيات مع الجامعات، ومراكز البحوث العالمية المتطورة.

4-العمل على اجتذاب الكفاءات السورية المهاجرة؛ وفق خطة منفتحة ذات طابع وطني عام، مع تقديم الحماية والحوافز اللازمة.

5-إنشاء مراكز بحثية تعليمية وتربوية، مع توثيق الصلة بينها وبين الجامعات والمعاهد والوزارات المختصة.

- 6-تأكيد استقلالية الجامعات، ومنحها الحرية الكاملة علمياً وإدارياً ومالياً.
- عدت هذه المبادئ طريقاً لإجراءات هدفها إخراج التعليم العالي في سورية من نمطية حشرته في عنق الزجاجة، رافقه حوارات مفتوحة بين الجهات ذات العلاقة، أكدت مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار ومفهوم ديمقراطية التعليم. (مجلة المعرفة، ٢٠٠٣، ص ٦٥-٧٥)
- وقد ارتسمت هذه الدعوات والشعارات على الواقع التعليمي بالإجراءات الآتية:
- 1-تطوير الأوضاع الجامعية، وإحداث تخصصات جديدة تتماشى والتطور العلمي العالمي، وإعلان نيات العودة إلى انتخاب قيادات العمل العلمي الجامعي، وإخراج الجانب العسكري من الحرم الجامعي (المسؤولون عن التدريب الجامعي العسكري).
  - 2-إدخال مناهج التعليم الإلكتروني، والتشدد في مستوى تعليم اللغات الأجنبية، وافتتاح معاهد للغات في الجامعات.
  - 3-السماح بافتتاح جامعات خاصة لمؤسسات سورية بشروط أكاديمية دقيقة، وتأسيس جامعات مشتركة سورية أوروبية وسورية ألمانية وسورية أمريكية.
  - 4-تأسيس الجامعة الافتراضية السورية.
  - 5-الدعوة إلى تشجيع البحث العلمي، وتأسيس هيئة مستقلة خاصة به أسست، وألحقت برئاسة مجلس الوزراء.
  - 6-افتتاح فروع للجامعات الأربع في المحافظات المجاورة؛ تمهيداً لتحويلها إلى جامعات جديدة.
  - 7-افتتاح نظام التعليم المفتوح والتعليم الموازي.
  - 8-إصدار قانون جديد للجامعات بديل للقانون القديم الصادر في عام ١٩٨٠ مع إعطاء استقلالية أكبر للجامعة.
  - 9-افتتاح جامعة جديدة في المنطقة الشرقية باسم جامعة الفرات في مدينة دير الزور.
  - 10-اتباع نظام قبول جديد عن طريق المفاضلة هو القبول الموازي بنسبة ٥ % من عدد الطلاب، رفع إلى ٢٠ % شريطة دفع الطالب المقبول لأقساط جامعية طوال مدة دراسته.
- وعلى الرغم من أن هذا النظام في القبول أحدث ثغرة في مجانية التعليم في الجامعات الحكومية، ومنافسة للجامعات الخاصة، إلا أنه أمن مجالات لعدد من الطلبة يرغبون بالدراسة

في بلدهم وعدم السفر خارج سورية، أو الدراسة في الجامعات الخاصة بسبب عدم التأكد من مستوياتها بعد.

أفسحت هذه الإجراءات مجالات كبيرة في حرية الاختيار للطلبة، كما أنها جاءت منسجمة مع نوااميس التغيير ومتطلباته؛ في محاولة ربط سياسة التعليم العالي بسوق العمل انسجاماً مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة أن المؤشرات التي توصل إليها برنامج تطوير التعليم العالي؛ أظهرت وجود فجوة بين ما ينتجه التعليم العالي من مخرجات تعليمية وبين ما يتلقاه سوق العمل من خريجين. الأمر الذي حاولت الإجراءات المذكورة التصدي له؛ من خلال تطوير العلاقة بين قطاعي التعليم العالي وسوق العمل.

ولابد من الإشارة هنا في هذا المجال إلى ورشة العمل التي أقامتها وزارة التعليم العالي لربط مخرجات التعليم العالي بعالم الأعمال؛ بالتعاون مع برنامج الاتحاد الأوروبي، وقد هدفت الورشة إلى تقديم معلومات عن الممارسات المثلى للتشبيك بين الجامعات وسوق العمل، وتقديم الإطار العامل سياسة الربط؛ بهدف مساعدتها على وضع خططها التنفيذية، وتأمين الارتباط العضوي بين جودة التعليم وعلاقته بالسوق.

كما أن التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي دفع التعليم العالي؛ إلى إشراك القطاع الخاص بهذا الموضوع.

وعلى الرغم من أن حق الطلبة بالتعليم مرتبط بصحة قرار الاختيار، وهو ما يؤكد أهمية الإرشاد المهني للطلبة، وعرض المعلومات الواضحة عن التغيرات الحاصلة في سوق العمل . فضلاً عن أهمية تأكيد ثقافة الشراكة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية؛ نظراً إلى المصلحة المشتركة في هذا الميدان، وهو ما يستلزم دعماً مستمراً من الدولة عبر هيئة تخطيط الدولة، ومن برامج التنمية الأهلية والدولية على السواء.

وهو أمر يتلاءم ومتغيرات دور التعليم في مواكبة حركة سوق العمل، وتطويره؛ لتأمين مجالات عمل تواجه البطالة، وتحقق تقدماً ورقياً في مستوى الحياة العامة.

الحرية الطلابية:

كان من أهم الإشكالات التي واجهت وضعية التعليم العالي في سورية هي تقييد حرية الطالب في اختيار الدراسة التي يرغبها، وحصرها في مجموع درجاته في الثانوية العامة؛ بغض النظر عن الظروف التي واجهته في أثناء امتحان الثانوية العامة الوحيد، والرغبة، والموهبة.



وبحكم أن القبول كان يجري عن طريق المفاضلة المركزية وفق درجات الثانوية، فقد كان قبول الطالب يمكن أن يأتي جغرافياً بعيداً عن مكان إقامته ومحافظة، أو مخالفاً لرغباته وميوله الأساسية؛ مما كان يستدعي في حال وجود إمكانية لدى الطالب الانتساب إلى إحدى الجامعات خارج سورية، مع ما يترتب على ذلك من غربة وتكاليف وشعور بالغبن الداخلي، الأمر الذي كان يعد تقييداً في حرية الاختيار.

وبشأن تساؤل بعضهم عن جدوى إقامة هذه الجامعة قبل الانتهاء من عملية تطوير الجامعات السورية القائمة حالياً وتحديثها؛ فإنه سيعطي دعماً كبيراً لعملية التطوير الجارية للجامعات السورية القائمة، وسيتيح المجال واسعاً للاستفادة المتبادلة على طريق تحقيق أهداف الارتقاء، والتحول إلى مراكز إشعاع، وخلق جو ثقافي وعلمي ومعرفي عام، تماماً كما كانت منذ بداياتها، وسيفتح مناخاً من أجواء جاذبة للأسراب المهاجرة، في مناخ يتيح العيش في أجواء الحرية، سواء من حيث المصادر المفتوحة والآراء والتحليل والبحوث، ومن ثم إشاعة قيم الحرية، ونتائجها الفكرية والإبداعية في المجتمع كله.

كما أن إتاحة استخدام وقت الفراغ بطريقة بناءة وإيجابية تشكل نوعاً من ممارسة الحرية بشكلها البناء، وتتمى مجالات التفكير والتحليل في موضوعات الدراسة بشكل ذاتي وإيجابي، ويوسع ملكة تحمل المسؤولية المباشرة والانضباط الذاتي، والمبادرات، وكسر الحواجز التي تمنع التواصل مع طلبة من مختلف الجنسيات والمشارب الثقافية.

إن الخروج من النمطية التي سادت التعليم التقليدي طوال تاريخ التعليم العالي خلال العقود الماضية ليست عملية سهلة، كما أي عملية انتقال أو تغير في المجتمع؛ لذلك فإن ما تم حتى الآن خطوات جريئة وكبيرة، وبفضل وجود وسائل الاتصال الجماهيري، ذات القدرة الكبيرة على العرض والشرح والتواصل والإقناع، يمكن اختصار كثير من الوقت والجهد للوصول إلى المبتغى، بحيث يتم التركيز على شرح الأنماط الجديدة، ومشاركة الجماهير المستهدفة في مناقشتها، وتبيان أهدافها وطرائقها جميعها، لأن القاعدة تقول "إن الإنسان عدو ما يجهل" ولذلك عد الإعلام الجماهيري من أركان أي عمل جديد. وفي هذه الحالة، ومع تفهم الجماهير الطلابية وذويهم واقتناعهم؛ فإن الانتقال إلى الأنماط الجديدة يكون عملاً واسعاً ويسيراً يحقق حرية الاختيار، والتعود على مسؤولياته، مما يحمل القائمين على الأنماط الجديدة مسؤولية كبيرة في تقديم أفضل ما لديهم من العلم والقدرة على استخدام التقنيات الجديدة، والتواصل مع المراكز

والجامعات العالمية؛ بحيث يشعر الطلبة بفوائد وأهمية التحاقهم بهذه الأنماط الجديدة، ويعايشون فضاءاتها.

إن الحياة الجامعية للطلبة هي من أخصب مراحل الحياة العمرية؛ من حيث التفتح والطموح والنشاط والرغبة في الانطلاق نحو الأفضل؛ مما يستدعي منح هذه الحياة التسهيلات اللازمة لممارسة نشاطاتهم ومواهبهم في المجالات العلمية والأدبية والفنية والرياضية جميعها، وهو ما يتولاه في الجامعات السورية الاتحاد الوطني لطلبة سورية كمنظمة طلابية وحيدة تنتخب قياداته من جماهير الطلبة المنتسبين إلى الاتحاد، وتمثل فيه شرائح مختلفة من الطلبة ذكوراً وإناثاً.

ويتمتع الاتحاد الوطني بكثير من الحرية في عمله، والدعم لنشاطاته الطلابية؛ التي تتضمن دورات تأهيلية ومعارض وندوات ومباريات ومعسكرات، فضلاً عن تمثيله في المجالس الجامعية جميعها.

إن الآثار الإيجابية للتعليم تكون عادةً بعيدة المدى، ومن ثم فإن قطف ثمارها لا يتم بصورة سريعة؛ ولهذا فإن القيادة ذات الأفق الاستراتيجي هي التي تهتم بهذا الميدان، فعن طريق عمليات التنوير والتثقيف والتوعية والتعليم في أجواء الحرية تظهر تلك الفئات القيادية من الأجيال التي لا تتماشى مع تيارات التراخي والتقليد والإذعان، فتسعى دائماً إلى التغيير والتطوير المنشود في إطار العمل المؤسسي، والبيئة الإيجابية الحاضنة، وهو ما يعطي للإجراءات القائمة في تطوير التعليم العالي، وفتح آفاقه في مستويات وأنماط مختلفة، المجال لأفق حضاري متطور. (مجلة جامعة دمشق، ٢٠١٣)

### الفصل الثالث: إجراءات الدراسة

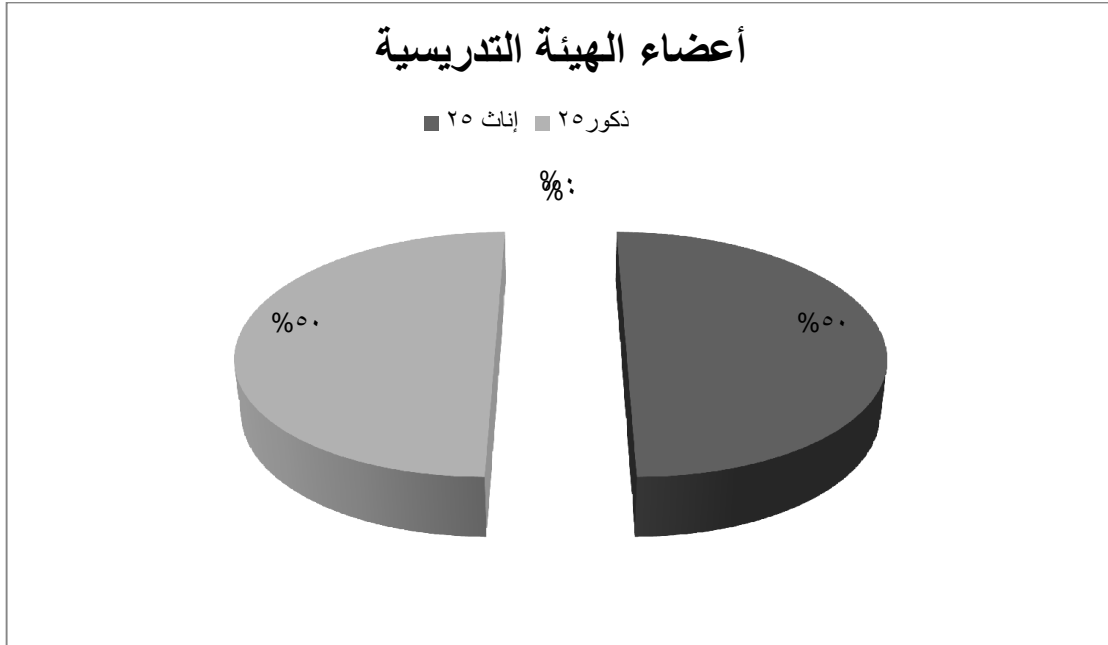
عالج الباحث في هذا الفصل الجانب الإحصائي لفرضيات البحث ومتغيراته وقد استخدم النظام الإحصائي SPSS لمعالجة البيانات وتحليلها ومعرفة درجة مصداقيتها وثبات الأداة التي قام بتصميمها والجدول والمخططات اللازمة لتوضح ذلك، كما يشمل المنهج المستخدم ، مجتمع البحث ، وأداة البحث.

#### أداة البحث: استبانة

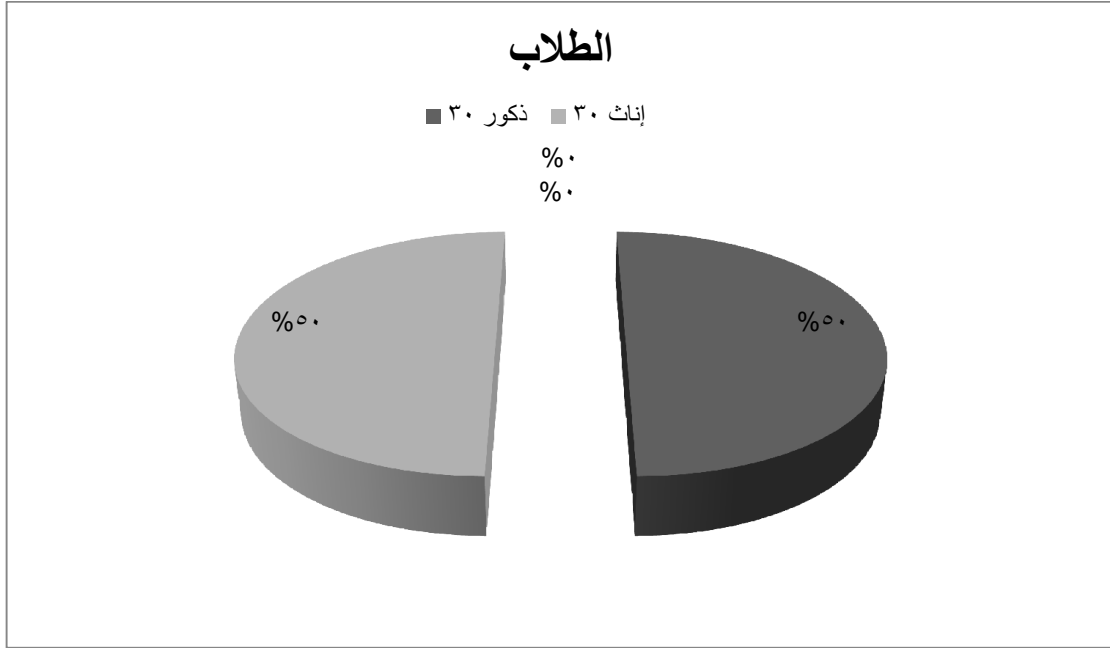
**منهج البحث:** بما أن المنهج الملائم للبحث العلمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل موضوع من موضوعات البحث وأهدافه ، تم إتباع (المنهج الوصفي التحليلي) في هذا البحث نظراً لملاءمته لطبيعة البحث الحالي وأهدافه.

**مجتمع البحث:** شمل مجتمع الدراسة ١١٠ من أعضاء الهيئة التدريسية والطلاب، وتكونت عينتها النهائية من ( ٥٠ ) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية: دمشق - البعث - تشرين - دمشق (فرع درعا) والجامعات الخاصة: iust للعلوم والتكنولوجيا- الحواش، و ( ٦٠ ) طالباً وطالبة من طلاب الجامعات المذكورة.

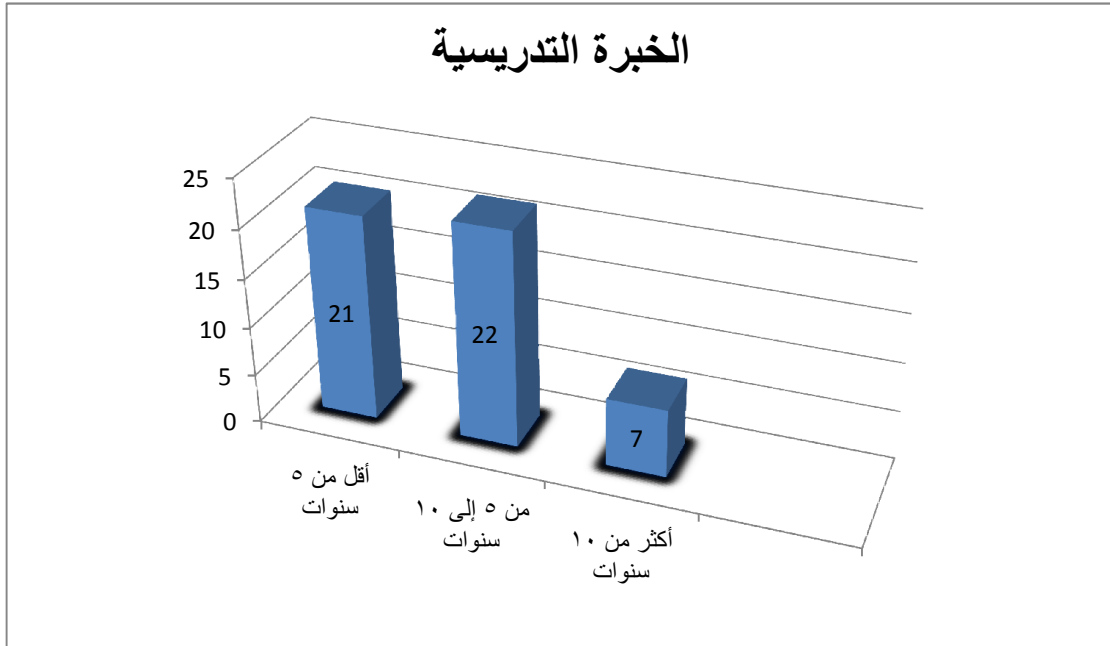
-توزع عينة الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية حسب مغير الجنس:



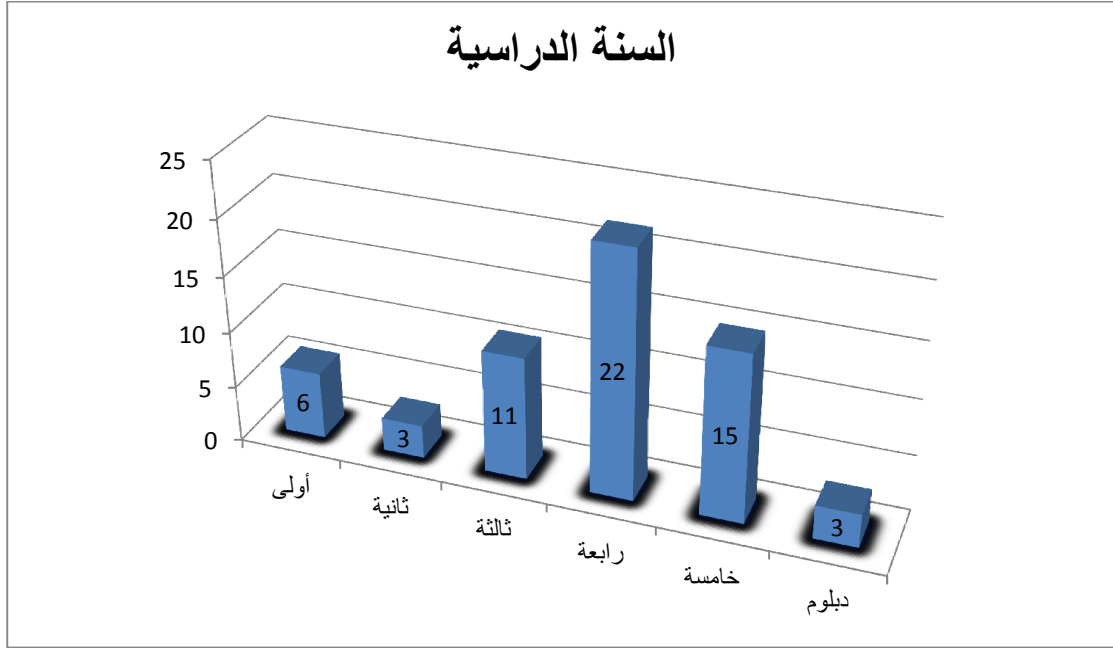
-توزع عينة الدراسة من الطلاب حسب متغير الجنس:



-توزع عينة البحث وفقا لمتغير الخبرة التدريسية:



-توزع عينة البحث وفقا لمتغير السنة الدراسية:



#### حدود البحث:

الحدود البشرية: عينة من طلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات التالية:

الجامعات الحكومية: دمشق - البعث - تشرين - دمشق (فرع درعا)

الجامعات الخاصة: iust للعلوم والتكنولوجيا- الحواش

الحدود الزمانية: العام الدراسي ٢٠١٣ - ٢٠١٤

الحدود العلمية والموضوعية: دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج

التعليم الأكاديمي (جامعات حكومية - جامعات خاصة) في الجمهورية العربية السورية من

وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية.

#### أدوات البحث وتصميمها:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة في مجال البحث والمراجعة النظرية قام الباحث ببناء

استبانتيين:

الأولى: مكونة من جزأين:

الجزء الأول: يضم متغيرات البحث المراد دراسة تأثيرها على آراء عينة من الطلاب في الجامعات الخاصة والحكومية في الجامعات الأنفة الذكر حول مدى تأثير الحرية والديمقراطية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي في الجمهورية العربية السورية للعام الدراسي

٢٠١٣-٢٠١٤ والمتغيرات هي: الجنس: ١- ذكر ٢- أنثى

والسنة الدراسية: ١-سنة (١) ٢-سنة (٢) ٣-سنة (٣) ٤-سنة (٤) ٥-سنة (٥)

الجزء الثاني: يتألف من محاور البحث وكانت أوزان الإجابة على البنود كما يلي:

موافق: أربع درجات .

أحياناً: ثلاث درجات.

لا أدري: درجتان

غير موافق: درجة.

الثانية: مكونة من جزأين:

الجزء الأول: يضم متغيرات البحث المراد دراسة تأثيرها على آراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الخاصة والحكومية في الجامعات الأنفة الذكر حول مدى تأثير الحرية والديمقراطية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي في الجمهورية العربية السورية للعام الدراسي

٢٠١٣-٢٠١٤ والمتغيرات هي: الجنس: ١- ذكر ٢- أنثى

الخبرة التدريسية: ١-أقل من خمس سنوات ٢-من خمس إلى عشر سنوات ٣-أكثر من عشرة

الجزء الثاني: يتألف من محاور البحث وكانت أوزان الإجابة على البنود كما يلي:

موافق: أربع درجات .

أحياناً: ثلاث درجات.

لا أدري: درجتان.

غير موافق: درجة.

- قبل البدء باختبار الفرضيات يجب اختبار مدى جودة الاستبانة التي قمنا بها، وهناك عدة معايير لاختبار الاستبانة منها الثبات الذي يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي انه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة بنفس الظروف. ولإجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبانة نستخدم أحد معاملات الثبات مثل معامل الفا كرونباخ، ومعامل الثبات بأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ، فإذا لم يكون هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل تكون مساوية للصفر ، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل تكون مساوية للواحد، وكلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد كان الثبات مرتفعاً.

أ-معامل الثبات لاستبانته الأستاذة عن طريق اختبار الفا كرونباخ:

جدول ( أ-١ ) نتيجة اختبار الفا كرونباخ

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.994	76

نلاحظ من الجدول أن قيمة الاختبار مرتفعة البالغة ٠.٩٩٤ وهذا دليل على ارتفاع ثبات الاستبانة و جودة نتائجها، وقد أعطى جدول (item-total statistics) الإحصاءات الكاملة لمعاملات الثبات والتميز لكل عبارة ومن الواضح أن كل العبارات نتائجها موجبة واكبر من ٠.١٩ فلذلك لا داعي لحذف أي عبارة.

١- حساب المتوسط والانحراف المعياري :

وسنقوم باحتساب معدل المتوسط العام للإجابات كافة و وإجابات كل محور على حدا والانحراف المعياري لكل منهم.

جدول (أ-٢) قيم المتوسط والانحراف المعياري والقيم العظمى والصغرى

Statistics				
		دواعي التطوير	حرية التطوير	الحرية والديمقراطية
N	Valid	51	51	51
	Missing	0	0	0
Mean		3.2782	2.4624	2.8703
Std. Deviation		.74557	.81600	.76216
Minimum		1.14	1.08	1.11
Maximum		4.00	3.96	3.98

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحورين والاستبانة بشكل كامل حسب طريقة تجميع المتوسطات ينتج لدينا:

١- المحور الأول ( دواعي التطوير): نجد انه حصل على نتيجة ٣.٣ أي انه أحيانا يكون هناك دواعي لتطوير المناهج التعليمية.

٢- المحور الثاني ( حرية التطوير): نجد انه حصل على نتيجة ٢.٤ أي انه لا ادري إذا كانت هناك حرية في تطوير المناهج التعليمية.

٣- الاستبانة : نجد انه حصلت على نتيجة ٢.٨ أي انه أحيانا يكون حرية وديمقراطية في تطوير المناهج التعليمية.

٤- إن بعض عناصر العينة هم موافقون على المناهج الحالية حيث بلغ متوسط إجاباتهم ٤ سواء على العبارات الايجابية أو السلبية، والبعض الآخر هم غير موافقين حيث بلغ متوسط إجاباتهم ١.٠٨ سواء على العبارات الايجابية أو السلبية.

ب-معامل الثبات لاستبانة الطلاب عن طريق اختبار الفا كرونباخ:

جدول ( ب-١ ) نتيجة اختبار الفا كرونباخ

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.994	73

نلاحظ أن قيمة الاختبار مرتفعة البالغة ٠.٩٩٤ وهذا دليل على ارتفاع ثبات الاستبانة و جودة نتائجها، وقد أعطى جدول (item-total statistics) الإحصاءات الكاملة لمعاملات الثبات



والتمييز لكل عبارة ومن الواضح ان كل العبارات نتائجها موجبة واكبر من ٠.١٩ فلذلك لا داعي لحذف أي عبارة.

### ١- حساب المتوسط والانحراف المعياري

وسنقوم باحتساب معدل المتوسط العام للإجابات كافة و إجابات كل محور على حدا والانحراف المعياري لكل منهم.

جدول ( ب-٢ ) قيم المتوسط والانحراف المعياري والقيم العظمى والصغرى

Statistics				
		دواعي التطوير	حرية التطوير	الحرية الديمقراطية
N	Valid	60	60	60
	Missing	2	2	2
Mean		3.2242	2.5075	2.7296
Std. Deviation		.79212	.92103	.86888
Minimum		1.14	1.02	1.08
Maximum		4.00	4.00	4.00

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحورين والاستبانة بشكل كامل حسب طريقة تجميع المتوسطات ينتج لدينا:

١- المحور الأول ( دواعي التطوير): نجد انه حصل على نتيجة ٣.٢ أي انه أحيانا يكون هناك دواعي لتطوير المناهج التعليمية.

٢- المحور الثاني ( حرية التطوير): نجد انه حصل على نتيجة ٢.٥ أي انه أحيانا تكون حرية في تطوير المناهج التعليمية.

٣- الاستبانة : نجد انه حصلت على نتيجة ٢.٧ أي انه أحيانا يكون حرية وديمقراطية في تطوير المناهج التعليمية.

٤- إن بعض عناصر العينة هم موافقون على المناهج الحالية حيث بلغ متوسط إجاباتهم ٤ سواء على العبارات الايجابية أو السلبية، والبعض الآخر هم غير موافقين حيث بلغ متوسط إجاباتهم ١.٠٨ سواء على العبارات الايجابية أو السلبية.

**-اختبار الصدق لاستبانة الاساتذة:**

ويكون اختبار الصدق من خلال اكتشاف الاتساق الداخلي بين محاور الاستبانة والاستبانة بشكل كامل ويتم ذلك من خلال إيجاد العلاقة بين كل محور من المحاور والاستبانة

**Correlations**

		دواعيالتطوير	حريةالتطوير	الحريةوالديمقراطية
دواعيالتطوير	Pearson Correlation	1	.906**	.974**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	50	50	50
حريةالتطوير	Pearson Correlation	.906**	1	.978**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	50	50	50
الحريةوالديمقراطية	Pearson Correlation	.974**	.978**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	50	50	50

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ أن العلاقة قوية بين كل محور من المحاور والاستبانة ٠.٩٧٤ و ٠.٩٧٨ وهذا دليل على صدق الاستبانة

**-استبانة الطلاب:**

ويكون اختبار الصدق من خلال اكتشاف الاتساق الداخلي بين محاور الاستبانة والاستبانة بشكل كامل ويتم ذلك من خلال إيجاد العلاقة بين كل محور من المحاور والاستبانة

**Correlations**

		دواعيالتطوير	حريةالتطوير	الحريةوالديمقراطية
دواعيالتطوير	Pearson Correlation	1	.932**	.964**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	60	60	60
حريةالتطوير	Pearson Correlation	.932**	1	.995**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	60	60	60
الحريةوالديمقراطية	Pearson Correlation	.964**	.995**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	60	60	60

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ أن العلاقة قوية بين كل محور من المحاور والاستبانة ٠.٩٤٦ و ٠.٩٩٥ وهذا دليل على صدق الاستبانة

وتم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين للتحقق من الصدق الظاهري وأسماء المحكمين: الدكتور سام عمار والدكتور منذر بوبو والأستاذ أحمد خير بك والدكتورة ريم سليمان.

#### الفصل الرابع: نتائج الدراسة وتفسيرها:

يقوم هذا الفصل على الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة ، وذلك عن طريق اختبار الفرضيات التي ستوصلنا إلى نتائج الدراسة، وقد قام الباحث بإعداد استبيانين أحدهما موجه إلى الأساتذة الجامعيين والآخر موجه إلى الطلاب، وقسم كل استبيان إلى محورين المحور الأول يقيس دواعي التطوير للمناهج الجامعية والمحور الثاني يقيس حرية تطوير المناهج الجامعية، وقام الباحث في هذا الفصل بوضع الفرضيات الإحصائية المناسبة لكل اختبار، والقيام باختبار كل استبيان على حدا بالاعتماد على برنامج SPSS لتحليل البيانات:

أولاً- استبانة الأساتذة الجامعيين: سيتم اختبار الفرضيات عند مستوى الدلالة ٠.٠٠٥.

- ١- لا يوجد فرق بين توزيع بيانات العينة والتوزيع الطبيعي .
- ٢- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة على محور دواعي التطوير و درجاتهم على محور حرية التطوير .
- ٣- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة حول سنوات الخبرة ومدى ممارسة الحرية والديمقراطية .
- ٤- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية ودرجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير الجنس.
- ٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية ودرجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير سنوات الخبرة.

## اختبار الفرضيات

### ١- اختبار الفرضية الأولى :

إن اختبار البيانات إذا كانت تأخذ شكل التوزيع الطبيعي مهم جدا وذلك من أجل تحديد نوعية الاختبارات سواء كانت تخضع لاختبارات الإحصاء المعلمي أم لاختبارات الإحصاء اللا معلمي وبالتالي إمكانية تعميم نتائج الاختبارات على المجتمع. ولمعرفة إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي سنقوم باختبار الفرضية الأولى بالاعتماد على اختبار سميرونوف-كلموغروف:

- الفرضية البديلة  $H_1$  : يوجد فرق بين توزيع بيانات العينة والتوزيع الطبيعي عند مستوى الدلالة ٠.٠٠٥ .

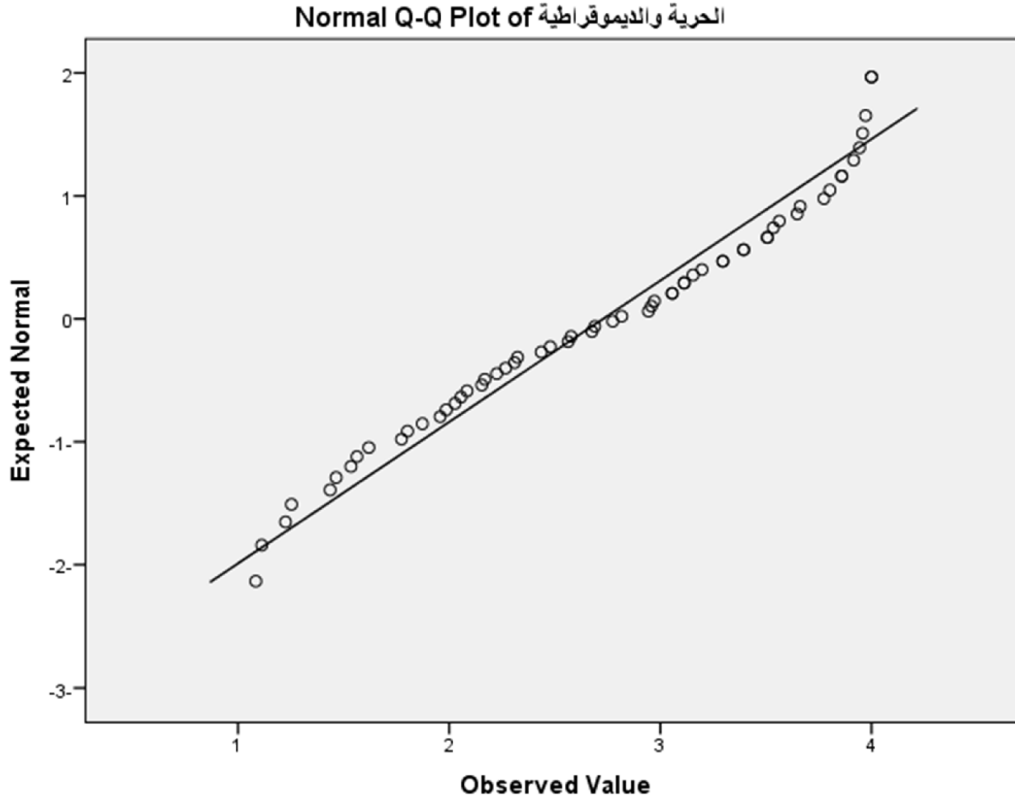
جدول ( ١-١ ) نتيجة اختبار سميرونوف-كلموغروف

	دواعي التطوير	حرية التطوير	الحرية والديمقراطية
N	50	50	50
Mean	3.2782	2.4624	2.8703
Normal Parameters <sup>a,b</sup>			
Std. Deviation	.74557	.81600	.76216
Absolute	.166	.091	.077
Most Extreme Positive	.166	.091	.073
Differences Negative	-.140-	-.058-	-.077-
Kolmogorov-Smirnov Z	1.177	.646	.548
Asymp. Sig. (2-tailed)	.125	.799	.925

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig لكل من المتغيرات اكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٠٥ لذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق في شكل التوزيع لكل من دواعي حرية التطوير والحرية والديمقراطية بشكل عام عن شكل التوزيع الطبيعي أي إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ، ونرفض الفرضية البديلة.

وبالتالي يمكننا الاعتماد في التحليل الإحصائي على اختبارات الإحصاء المعلمي.

ويمكننا توضيح النتيجة من خلال الرسم البياني التالي:



## ٢- اختبار الفرضية الثانية:

- الفرضية البديلة  $H_1$ : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة على محور دواعي التطوير و درجاتهم على محور حرية التطوير عند مستوى الدلالة ٠.٠٠٥.

وقد اخترنا معامل الارتباط الخطي لبيرسون الذي يستخدم لقياس التغير الذي يطرأ على المتغير التابع، ويستخدم هذا المقياس في حالة البيانات الكمية، وبما أن المتغيرات هي عبارة عن متوسطات تجميعية لإجابات العبارات فتكون المتغيرات من النوع الكمي.

جدول (٢-١) نتيجة اختبار معامل الارتباط بيرسون

Correlations				
		دواعي التطوير	حرية التطوير	الحرية الديمقراطية
دواعي التطوير	Pearson Correlation	1	.906**	.974**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	50	50	50
حرية التطوير	Pearson Correlation	.906**	1	.978**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	50	50	50
الديمقراطية والحرية	Pearson Correlation	.974**	.978**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	50	50	50

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ أن معامل الارتباط البسيط المحسوب للعلاقة بين دواعي التطوير و حرية التطوير يبلغ ٠.٩٠٦ وهو يعبر عن علاقة طردية قوية جدا بين المتغيرين، وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ وبذلك نكون قد قبلنا الفرضية البديلة ورفضنا الفرضية الصفرية.

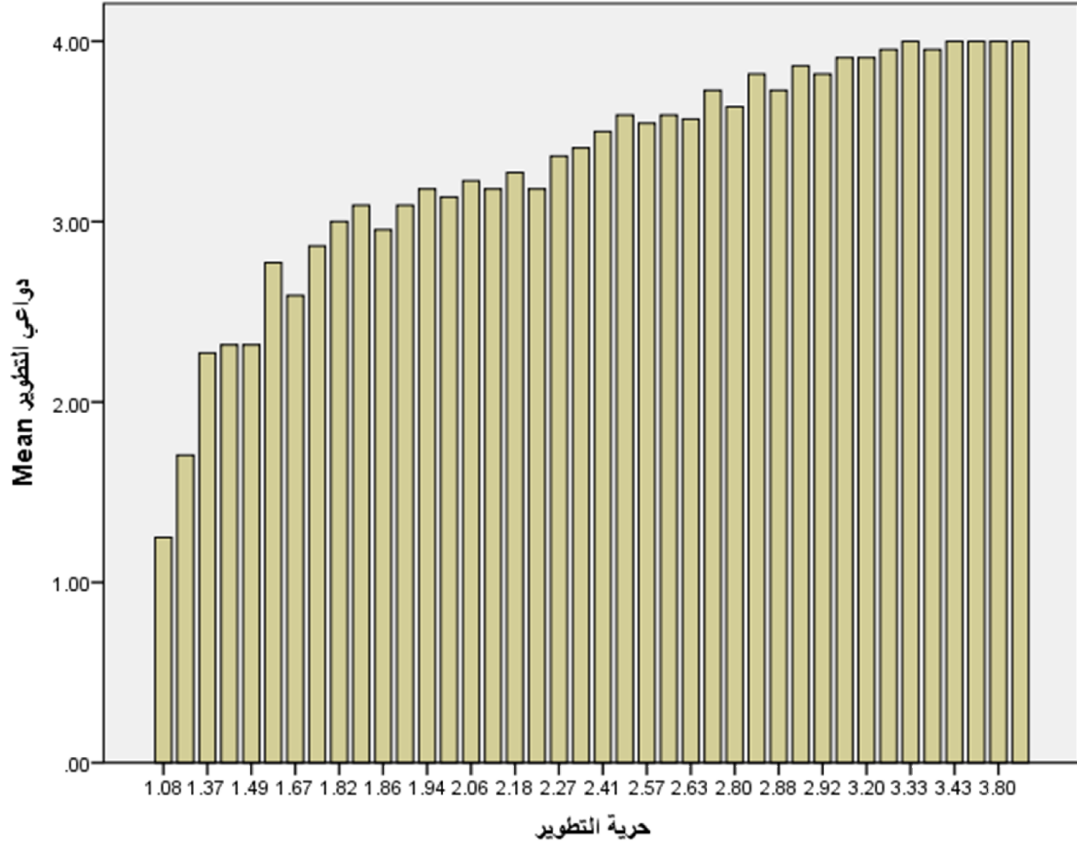
ونلاحظ أيضا أن معامل الارتباط للعلاقة بين الحرية والديمقراطية ولكل من دواعي التطوير و حرية التطوير هي علاقة طردية قوية جدا إذ تبلغ قيمة معامل الارتباط على التوالي ٠.٩٧٤ و ٠.٩٧٨ وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ .

واستنادا على هذه النتيجة يمكن القول أن التعايش مع ضوابط الحرية الأكاديمية، ومحدداتها المكتوبة أو الضمنية، والانعتاق من المحددات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، والسياسية يكمن في دعم حرية الجامعات والأساتذة والطلبة وينتج ذلك عن تعزيز الثقة في قدراتهم ، وهذا يدفعهم إلى تحمل أعباء ومسؤولية ما يقومون به من أعمال وبالتالي بناء مناهج تتميز بالمرونة والفاعلية والاستقلالية تنصب على خدمة حاجات مجتمعها التنموية ومتطلباته المتسارعة، وخاصة في زمن تعددت فيه النظريات وتصادمت فيه الآراء وتضاربت فيه المواقف والفلسفات وتعارضت فيه المصالح الفئوية والإقليمية والسياسية والذاتية وتسارعت فيه ونيرة المستجدات العلمية والتقنية.

ولكن برأي الباحث أنه يجب على الحكومة توفير الموارد المادية والمعنوية اللازمة، وتوفير الأمان للباحثين، والابتعاد عن تمركز السلطة في أيدي القيادات العليا، وتوفير قانون خاص بالجامعات يوفر فيه الحرية للجامعة ولأعضاء الهيئة والطلاب ممارسة الحرية الأكاديمية لا وب

محاسبة من لا يمارسها ضمن حدودها المنطقية التي تخدم المجال العلمي بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

ويمكننا توضيح النتيجة من خلال الرسم البياني التالي:



### ٣- اختبار الفرضية الثالثة:

- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة حول سنوات الخبرة ومدى ممارسة الحرية والديمقراطية عند مستوى الدلالة 0.05.

وقد اخترنا معامل الارتباط الخطي لسبيرمان الذي يستخدم لقياس مقدار قوة العلاقة بين المتغيرات على صورة بيانات يمكن وضعها في صورة ترتيبية أو مجالية، وبما أن متغير سنوات الخبرة هو متغير تراتبي أو نوعي والآخر هو كمي فإن هذا الاختبار هو الأنسب للمتغيرات.

جدول (٣-١) نتيجة اختبار معامل الارتباط سبيرمان

Correlations		الحرية والديمقراطية	الخبرة
الحرية والديمقراطية	Correlation Coefficient	1.000	-.943**
	Sig. (2-tailed)	.	.000
	N	50	50
الخبرة	Correlation Coefficient	-.943**	1.000
	Sig. (2-tailed)	.000	.
	N	50	50

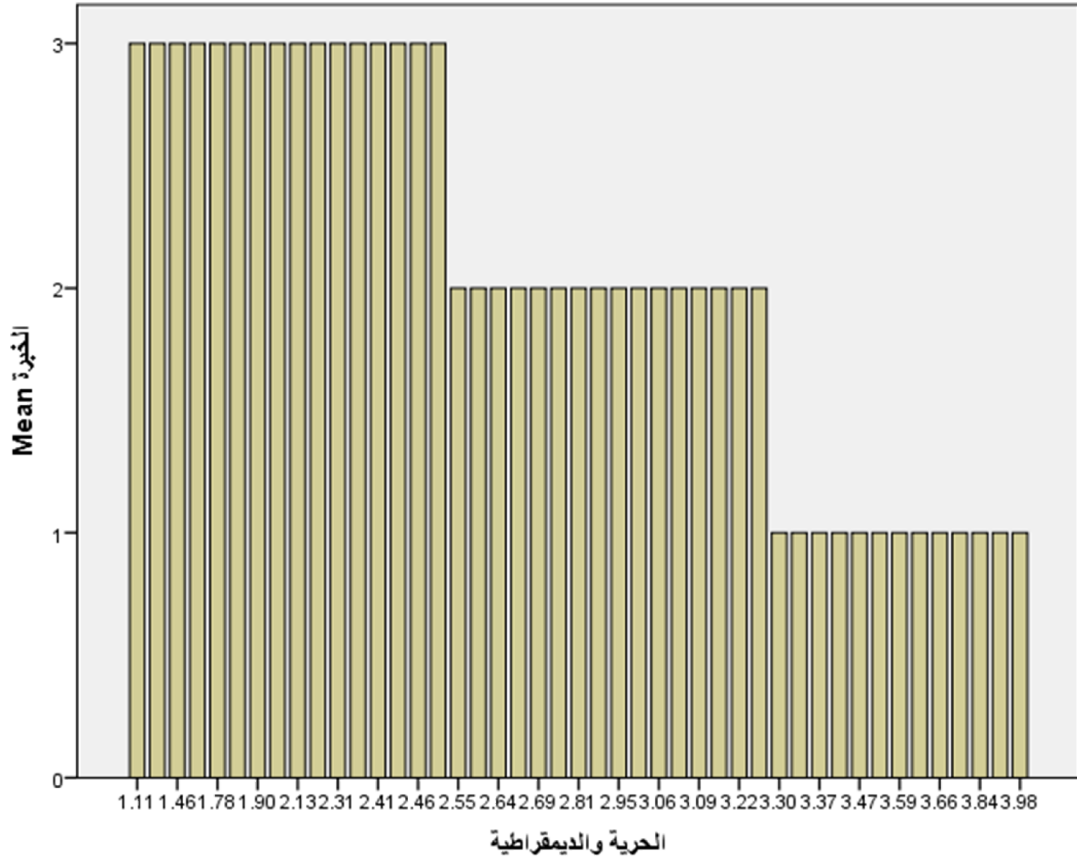
\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ أن معامل الارتباط البسيط المحسوب للعلاقة بين الحرية والديمقراطية و حرية التطوير وسنوات الخبرة يبلغ  $-0.943$  وهو يعبر عن علاقة عكسية قوية جدا بين المتغيرين، وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $0.05$  وبذلك نكون قد قبلنا الفرضية البديلة ورفضنا الفرضية الصفرية.

واستنادا على هذه النتيجة يمكننا القول انه كلما كانت سنوات الخبرة مرتفعة كلما كان هناك رأي معاكس في مجال تطبيق الحرية والديمقراطية في المناهج التعليمية وبتفسير الباحث : الخبرة التدريسية تكسب أعضاء الهيئة التدريسية خبرة واسعة في تحديد المهارات وتحليلها ووضع أهداف، والعمل على تدريسها وتحقيقها، وتسهم في تطوير قدراتهم ومهاراتهم وتجعلهم أكثر مرونة وقدرة على تطوير بيئة علمية صالحة لتكوين نسق علمي منتج ومستقل. بالإضافة إلى أنه مع ازدياد التحصيل العلمي للأساتذة تزداد معه المطالبة بشكل أكبر بالتعديل، من أجل الوصول إلى مستويات عالية ومرتفعة في مجال التقدم العلمي ويأتي ذلك من خلال حرية طرح المعلومة العلمية الصحيحة المستندة على أسس ومعايير منطقية، وأن أعضاء هيئة التدريس يجدون نقصا في معايير الجودة بالمناهج السورية التي تتدرج الحرية الأكاديمية ضمن بنودها ويطمحون لتوفيرها سواء في الجامعات الخاصة أم الحكومية وأنه كلما زادت سنوات الخبرة كلما تمتع عضو الهيئة التدريسية بقدر من الحماية الشخصية والحماية العلمية وكلما أصبح على درجة من الوعي بأهمية ممارسة الحرية الأكاديمية للوصول إلى أفضل المخرجات في العملية التعليمية ويساهم في رفع مستواه العلمي وتحسين النظرة العامة للمؤسسة التعليمية.



ويمكننا توضيح النتيجة من خلال الرسم البياني التالي:



#### اختبار الفرضية الرابعة:

- الفرضية البديلة H1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية ودرجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير الجنس.

وقد اخترنا اختبار Independent-Samples T-test الذي يستخدم للمقارنة بين متوسطين مجتمعين مثل (الذكور والإناث) ولكن يجب أن يكون تباين هذين المجتمعين متساو، وبما أننا اخترنا هذين المجتمعين من عينة واحدة فان تباينهما واحد، ويستخدم هذا الاختبار للمتغيرات التي تحتوي على مجموعتين (١،٢).

جدول (٤-١) نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ

Group Statistics					
	الجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الحرية والديمقراطية	ذكر	25	2.8837	.75736	.15147
	انثى	25	2.8569	.78231	.15646

يعرض هذا الجدول كلا من التكرار المطلق والوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المعياري لمتوسط إجابات الاستبيان لكل من المجموعتين (الذكور والإناث) حيث ان متوسط الإجابات للذكور هو ٢.٨٨ أي انه برأي الأساتذة الذكور انه أحيانا يوجد حرية وديمقراطية في المناهج التعليمية، وكذلك هو الأمر بالنسبة للإناث إذ يبلغ متوسط الإجابات هو ٢.٨٥ أي انه برأي الأساتذة الإناث انه أحيانا يوجد حرية وديمقراطية في المناهج التعليمية.

جدول ( ١-٤-١ ) نتيجة اختبار Independent Samples Test.

Independent Samples Test										
	Levene's Test for Equality of Variances	t-test for Equality of Means								
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
الحرية والديمقراطية	Equal variances assumed	.014	.907	.123	48	.903	.02679	.21777	.41107	.46465
	Equal variances not assumed			.123	47.950	.903	.02679	.21777	.41108	.46466

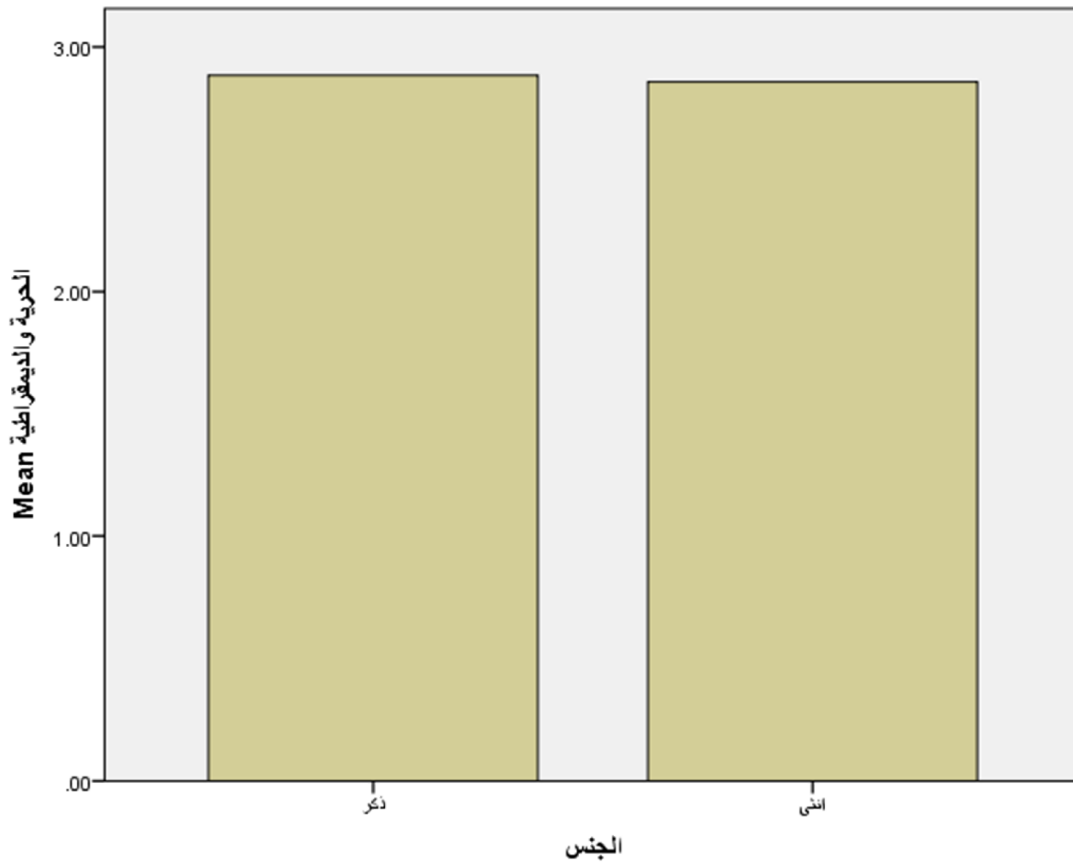
من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig هو أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ وهذا دليل على تساوي التباين احتمال الدلالة sig لاختبار T في السطر الأول هو أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ لذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية و الخاصة حسب الجنس ويفسر الباحث هذه

النتيجة إلى أن جميع أعضاء الهيئة التدريسية تلقوا تعليماً وتدريباً مشابهاً إلى حد ما وهذا الأمر أثر بشكل ما إلى استخدامهم للحرية الأكاديمية في التعليم وجعل طريقتهم متشابهة نتيجة طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتقاربة عند جميع أعضاء الهيئة التدريسية سواء كانوا ذكورا أو إناث، إضافة إلى خضوع القسم الأكبر من أعضاء الهيئة التدريسية للرقابة والتفتيش بشكل مستمر حد من استخدامهم حرية التعبير عن رأيهم بموضوعية، وكما أنهم يخضعون لعملية تقييم مستمرة .

وبرأي الباحث يجب على الجامعة تنظيم لوائح خاصة بتنظيم الحرية الأكاديمية، وضمان الحرية الشخصية ومساعدة عضو الهيئة التدريسية على التخلص من الخوف والانعزال والتردد وإطلاق العنان للمواهب والكفاءات الخلاقة والسماح لها بأخذ مكانها المناسب وبناء الشخصية القوية الواثقة القادرة على النقد.

ويمكننا وضع مجال للثقة للفرق بين المتوسطين باحتمال وقدره ٩٥% حيث يمكن القول بان الفرق بين المتوسطين يتراوح بين -0.41107 كحد أدنى و 0.46465 كحد أقصى.

ويمكننا توضيح النتيجة من خلال الرسم البياني التالي:



#### ٤- اختبار الفرضية الخامسة:

- الفرضية البديلة  $H_1$  : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية ودرجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير سنوات الخبرة.

وقد اخترنا اختبار  $AnovaOne\ Way$  الذي يستخدم لمقارنة متوسطات بين أكثر من مجموعتين مثل (سنوات الخبرة) التي تحتوي على أكثر من مجموعة (١,٢,٣)، ولكن يجب أن يكون تباين هذين المجتمعين متساو، وبما أننا اخترنا هذين المجتمعين من عينة واحدة فإن تباينهما واحد، ويستخدم هذا الاختبار للمتغيرات.

جدول (١-٥) نتيجة اختبار  $AnovaOne\ Way$ .

ANOVA						
		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
	Between Groups	23.725	2	11.863	117.664	.000
الحريّة والديمقراطية	Within Groups	4.738	47	.101		
	Total	28.464	49			
	Between Groups	20.524	2	10.262	71.834	.000
دواعي التطوير	Within Groups	6.714	47	.143		
	Total	27.238	49			
	Between Groups	27.885	2	13.942	138.192	.000
حرية التطوير	Within Groups	4.742	47	.101		
	Total	32.627	49			

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة  $sig$  لكل من المتغيرات اصغر من مستوى الدلالة  $0.05$ ، لذلك نرفض الفرضية الصفرية التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية و الخاصة حسب سنوات الخبرة. ، ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود فروق جوهرية بين الإجابات. وبما انه قد ظهر لدينا فروق جوهرية لذا يجب القيام باختبار بعد إجراء تحليل التباين للتعرف على المجموعات التي أدت إلى رفض الفرضية الصفرية وأحدثت الاختلاف وستقوم بدراسة اختبار دونيت للوصول إلى النتيجة.

جدول ( ١-٥-١ ) نتيجة اختبار دونيت

Multiple Comparisons

Dunnett t (2-sided)

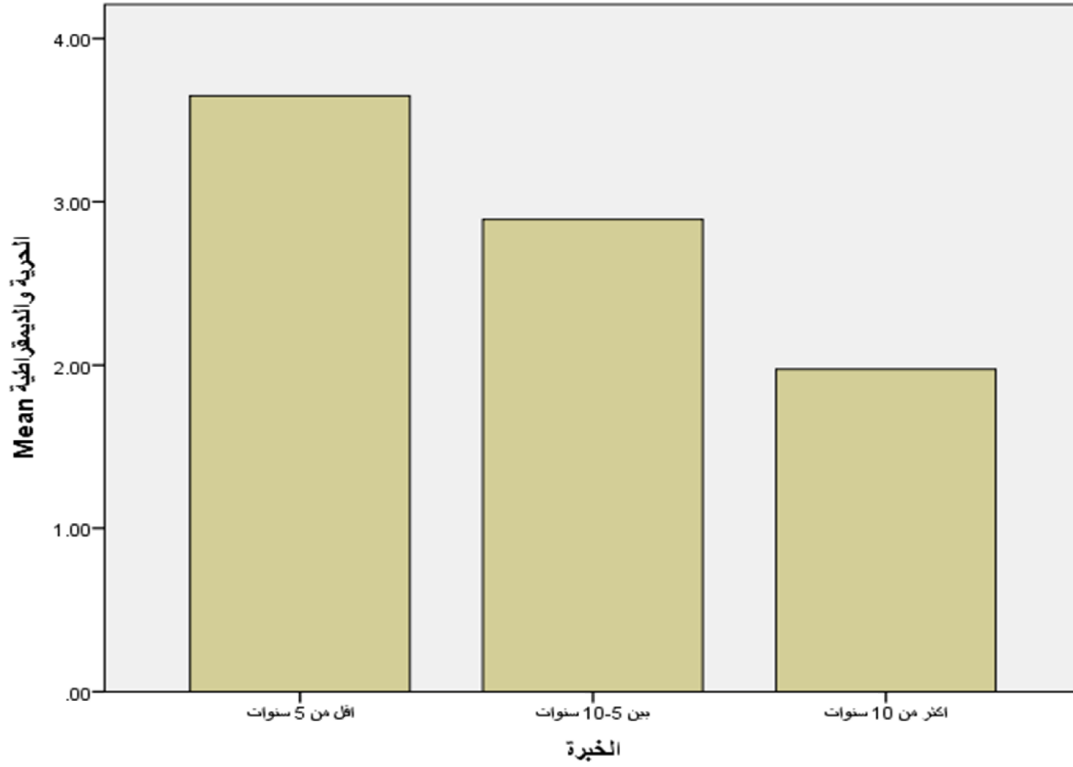
Dependent Variable	الخبرة (I)	الخبرة (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
الحرية والديمقراطية	سنوات 5 اقل من	10 اكثر من سنوات	1.67320*	.10910	.000	1.4246	1.9218
	بين 5-10 سنوات	10 اكثر من سنوات	.91747*	.11226	.000	.6617	1.1733
دواعي التطوير	سنوات 5 اقل من	10 اكثر من سنوات	1.53914*	.12987	.000	1.2432	1.8350
	بين 5-10 سنوات	10 اكثر من سنوات	1.01989*	.13363	.000	.7154	1.3244
حرية التطوير	سنوات 5 اقل من	10 اكثر من سنوات	1.80726*	.10914	.000	1.5586	2.0559
	بين 5-10 سنوات	10 اكثر من سنوات	.81505*	.11230	.000	.5592	1.0709

\*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

a. Dunnett t-tests treat one group as a control, and compare all other groups against it.

يتم في هذا الجدول حساب الفروقات بين متوسط الإجابات مع سنوات الخبرة في العمود الثاني من هذا الجدول والعلامة النجمية (\*) تشير إلى أن الفرق معنوي وهو الذي أدى إلى رفض الفرضية الصفرية، ونلاحظ هنا أن الفرق المعنوي موجود في جميع الحالات وهذا ما يؤكد قيمة الاحتمال المعدومة في العمود الرابع ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى أن الجامعة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام لا يولي أعضاء الهيئة التدريسية الأقل خبرة الاهتمام المناسب أو الحرية المناسبة في طرح رأيه نظرا لوجود من هم ذوو خبرة عالية في هذا المجال أو السماح له بالتدريس بالطريقة التي يراها مناسبة لطلابه أو اختيار المحتوى الذي يراه ملائم لطلابه نظرا لأنه قد تكون النتيجة غير مجدية إذا قامت على مدرس غير مؤهل تأهيلا جيدا ونظرا لوجود قوانين تلزمه بتدريس مواضيع معينة وبطرق معينة وبرأي الباحث وجود قانون عام من الحكومة أو قانون خاص بالجامعة يحمي عضو الهيئة التدريسية عندما يمارس الحرية بالتدريس بالطريقة و المحتوى والزمن الذي يراه مناسباً دون أوامر تأتيه من الأعلى أو تهديد بفصل أو حرمان لأن الحرية التي تعني في أبسط صورها انعدام

القيود أو رفع القيود، أو هي التحرر من القيود، وتعني القدرة على النمو والتطور نحو الأفضل، وسلخ القيود المانعة لهذا التطوير والنمو، وللحرية الأكاديمية حدودها، وحدودها هي ممارستها بمسؤولية وبتطبيق هذا ستصل الجامعة إلى مستوى مرموق بين الجامعات العالمية . ويمكن تفسير النتيجة من خلال الرسم البياني التالي:



ثانياً - استبيان الطلاب: سيتم اختبار الفرضيات عند مستوى الدلالة 0.05.

- 1- لا يوجد فرق بين توزيع بيانات العينة والتوزيع الطبيعي .
- 2- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة على محور دواعي التطوير و درجاتهم على محور حرية التطوير .
- 3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة حول سنوات الدراسة ومدى ممارسة الحرية والديمقراطية .
- 4- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية و درجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير الجنس.

٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية ودرجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير سنوات الدراسة.

### اختبار الفرضيات

#### ١- اختبار الفرضية الأولى :

إن اختبار البيانات إذا كانت تأخذ شكل التوزيع الطبيعي مهم جدا وذلك من اجل تحديد نوعية الاختبارات سواء كانت تخضع لاختبارات الإحصاء المعلمي أم لاختبارات الإحصاء اللا معلمي وبالتالي إمكانية تعميم نتائج الاختبارات على المجتمع. ولمعرفة إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي سنقوم باختبار الفرضية الأولى بالاعتماد على اختبار سميرونوف-كلموغروف:

- الفرضية البديلة  $H_1$  : يوجد فرق بين توزيع بيانات العينة والتوزيع الطبيعي عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ .

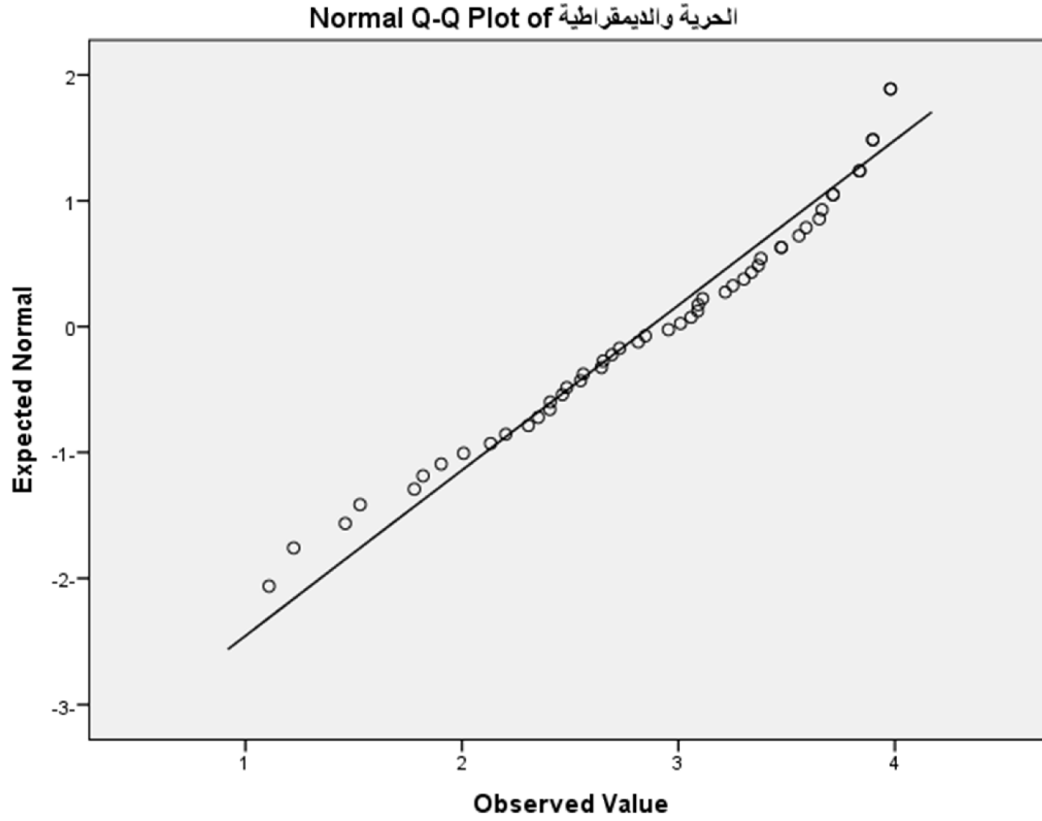
جدول ( ٢-١ ) نتيجة اختبار سميرونوف-كلموغروف

		دواعي التطوير	حرية التطوير	الحرية الديمقراطية
N		60	60	60
Normal Parameters <sup>a,b</sup>	Mean	3.2242	2.5075	2.7296
	Std. Deviation	.79212	.92103	.86888
Most Extreme Differences	Absolute	.164	.085	.081
	Positive	.164	.085	.072
	Negative	-.140-	-.068-	-.081-
Kolmogorov-Smirnov Z		1.268	.657	.629
Asymp. Sig. (2-tailed)		.080	.780	.824

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig لكل من المتغيرات اكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ لذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق في شكل التوزيع لكل من دواعي وحرية التطوير والحرية والديمقراطية بشكل عام عن شكل التوزيع الطبيعي أي إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ، ونرفض الفرضية البديلة.

وبالتالي يمكننا الاعتماد في التحليل الإحصائي على اختبارات الإحصاء المعلمي.

ويمكننا توضيح النتيجة من خلال الرسم البياني التالي:



**٢- اختبار الفرضية الثانية:**

- الفرضية البديلة  $H_1$  : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة على محور دواعي التطوير و درجاتهم على محور حرية التطوير عند مستوى الدلالة ٠.٠٠٥ .

- جدول ( ٢-٢ ) نتيجة اختبار معامل الارتباط بيرسون

<b>Correlations</b>				
		دواعي التطوير	حرية التطوير	الحرية والديمقراطية
دواعي التطوير	Pearson Correlation	1	.932**	.964**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	60	60	60
حرية التطوير	Pearson Correlation	.932**	1	.995**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	60	60	60
الحرية والديمقراطية	Pearson Correlation	.964**	.995**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	60	60	60

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

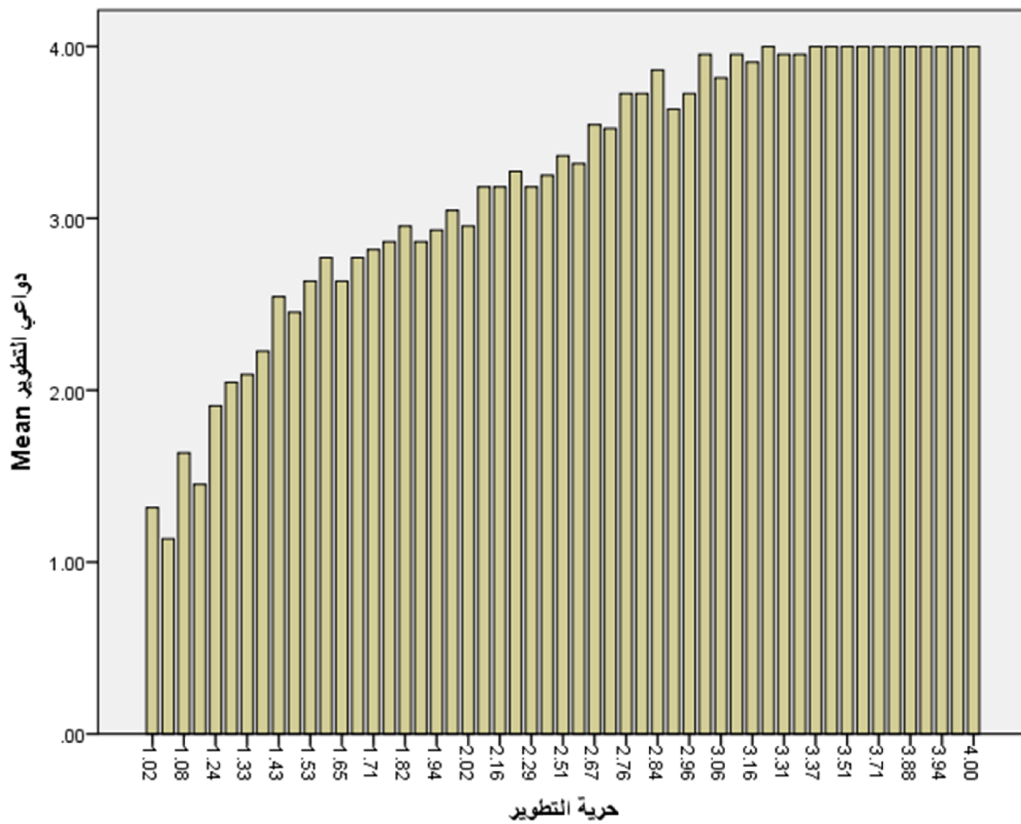


نلاحظ أن معامل الارتباط البسيط المحسوب للعلاقة بين دواعي التطوير و حرية التطوير يبلغ ٠.٩٣٢ وهو يعبر عن علاقة طردية قوية جدا بين المتغيرين ، وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ وذلك نكون قد قبلنا الفرضية البديلة ورفضنا الفرضية الصفرية.

ونلاحظ أيضا أن معامل الارتباط للعلاقة بين الحرية والديمقراطية ولكل من دواعي التطوير و حرية التطوير هي علاقة طردية قوية جدا إذ تبلغ قيمة معامل الارتباط على التوالي ٠.٩٦٤ و ٠.٩٩٥ . وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ .

واستنادا على هذه النتيجة يمكننا القول أن نظام التعليم الحر المستقل يعمل على تأمين وصيانة النظام الديمقراطي العام الذي ينتعش ويتخذ بالعلم والثقافة والمبادرة والإخلاص في العمل والإبداع فيه. على أن نظام التعليم هذا لا بد أن يستظل هو الآخر بمظلة النظام الديمقراطي العام الذي يقع على عاتقه تأمين البيئة الآمنة وتوفير الضمانات القانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتأسيس ودعم نظام التعليم وتعزيز تطوره وازدهاره.

ويمكننا توضيح النتيجة من خلال الرسم البياني التالي:



### ٣- اختبار الفرضية الثالثة:

- الفرضية البديلة H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات لأفراد العينة حول سنوات الدراسة ومدى ممارسة الحرية والديمقراطية عند مستوى الدلالة ٠.٠٠٥ ..

جدول ( ٢-٣ ) نتيجة اختبار معامل الارتباط سبيرمان

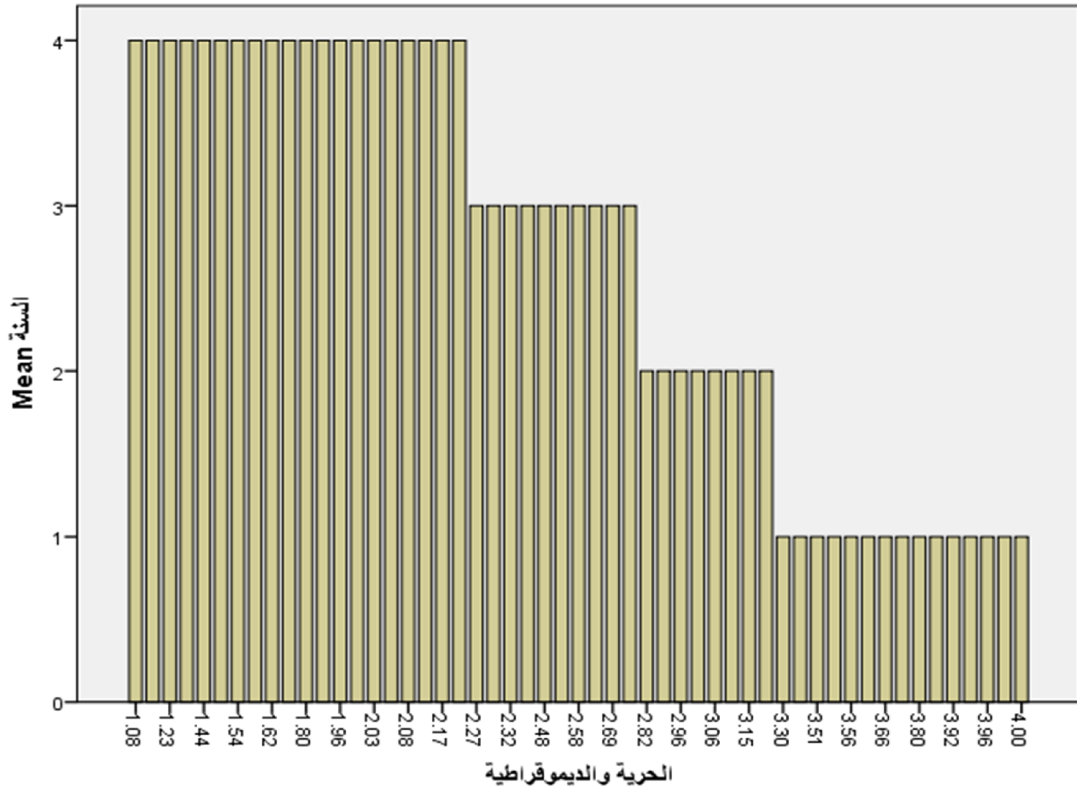
Correlations		الحرية والديمقراطية	السنة
Spearman's rho	Correlation Coefficient	1.000	-.958**
	Sig. (2-tailed)	.	.000
	N	60	60
	Correlation Coefficient	-.958**	1.000
	Sig. (2-tailed)	.000	.
	N	60	60

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ أن معامل الارتباط البسيط المحسوب للعلاقة بين الحرية والديمقراطية و حرية التطوير وسنوات الدراسة يبلغ ٠.٩٥٨- وهو يعبر عن علاقة عكسية قوية جدا بين المتغيرين، وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥ وبذلك نكون قد قبلنا الفرضية البديلة ورفضنا الفرضية الصفرية.

واستنادا على هذه النتيجة يمكننا القول انه كلما كانت سنوات الدراسة مرتفعة كلما كان هناك رأي معاكس في مجال تطبيق الحرية والديمقراطية في المناهج التعليمية وربما يعود سبب ذلك إلى ازدياد وعي الطالب والمطالبة بشكل أكبر بالتعديل من اجل الوصول إلى مستويات عالية ومرتفعة في مجال التقدم العلمي ويأتي ذلك من خلال زيادة الخبرة في اختيار المعلومات التي تناسب قدراتهم وميولهم والتي يرون أنها تناسب حياتهم العملية أو سوق العمل في ظل الصراعات التي يمر بها المجتمع سياسية واجتماعية واقتصادية .

ويمكننا توضيح النتيجة من خلال الرسم البياني التالي:



#### ٤- اختبار الفرضية الرابعة:

- الفرضية البديلة H1 يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية و درجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير الجنس.

جدول ( ٤-٢ ) نتيجة كل من المتوسط والانحراف المعياري والخطأ

Group Statistics					
	الجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الحرية والديمقراطية	ذكر	30	2.7085	.89145	.16276
	انثى	30	2.7507	.86043	.15709

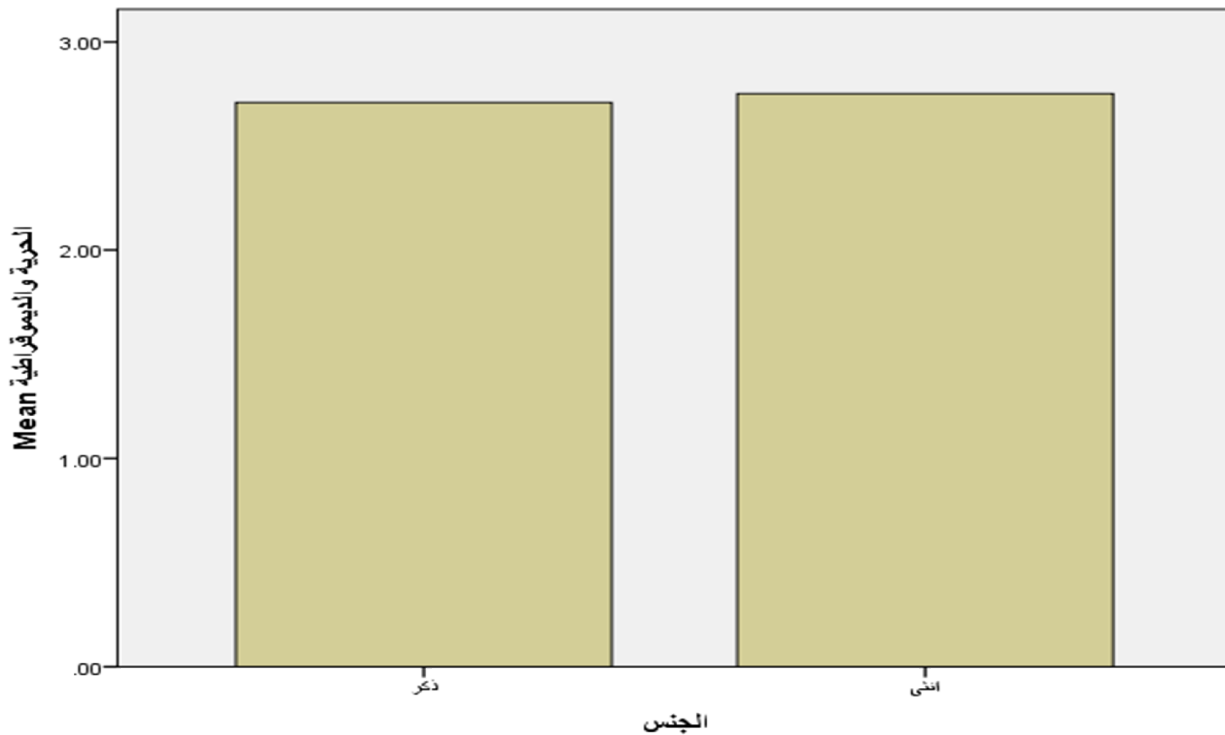
يعرض هذا الجدول كلا من التكرار المطلق والوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المعياري لمتوسط إجابات الاستبيان لكل من المجموعتين (الذكور والإناث) حيث ان متوسط الإجابات للذكور هو ٢.٧ أي انه برأي الطلاب الذكور انه أحيانا يوجد حرية وديمقراطية في المناهج التعليمية، وكذلك هو الأمر بالنسبة للإناث إذ يبلغ متوسط الإجابات هو ٢.٧٥ أي انه برأي الطالبات انه أحيانا يوجد حرية وديمقراطية في المناهج التعليمية.

جدول ( ٢-٤-١ ) نتيجة اختبار Independent Samples Test.

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
الحرية والديمقراطية	Equal variances assumed	.113	.738	-.187	58	.852	-.04225	.22620	-.49505	.41054
	Equal variances not assumed			-.187	57.927	.852	-.04225	.22620	-.49506	.41055

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig هو أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ لذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية و الخاصة حسب الجنس. ويمكننا وضع مجال للثقة للفرق بين المتوسطين باحتمال وقدره ٩٥% حيث يمكن القول بان الفرق بين المتوسطين يتراوح بين -0.49505 كحد أدنى و 0.41054 كحد أقصى. يفسر الباحث هذه النتيجة أنه موضوع الحرية الأكاديمية في الجامعات الخاصة أو الحكومية لا يراعى فيه جنس ممارس الحرية وهذا في جانب من الجوانب يخدم المساواة بين الذكر والأنثى وأن الطلاب يعيشون حياة جامعية واحدة ضمن القاعات الدراسية وضمن حرم الجامعة ويدرسون نفس المقررات ويناقشون نفس القضايا. وبرأي الباحث يجب على الجامعة عقد المؤتمرات والندوات والدراسات واللقاءات و ورشات العمل والرحلات التي تدعم ممارسة الحرية الأكاديمية للوصول بالجامعة إلى مكانة مرموقة بين الجامعات.

ويمكننا توضيح النتيجة من خلال الرسم البياني التالي:



#### ٥- اختبار الفرضية الخامسة:

الفرضية البديلة H1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية ودرجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير سنوات الدراسة. جدول ( ٢-٥ ) نتيجة اختبار AnovaOne Way.

#### ANOVA

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	40.418	3	13.473	182.953	.000
Within Groups	4.124	56	.074		
Total	44.542	59			
Between Groups	30.287	3	10.096	83.961	.000
Within Groups	6.733	56	.120		
Total	37.020	59			
Between Groups	45.873	3	15.291	205.026	.000
Within Groups	4.177	56	.075		
Total	50.050	59			

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig لكل من المتغيرات اصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ لذلك نرفض فرضية الصفرية التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية و الخاصة حسب سنوات الدراسة، ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود فروق جوهرية بين الإجابات.

وبما انه قد ظهر لدينا فروق جوهرية لذا يجب القيام باختبار بعد إجراء تحليل التباين للتعرف على المجموعات التي أدت إلى رفض الفرضية الابتدائية وأحدثت الاختلاف وسنقوم بدراسة اختبار دونيت للوصول إلى النتيجة.

جدول ( ٢-٥-١ ) نتيجة اختبار دونيت

#### Multiple Comparisons

Dunnett t (2-sided)

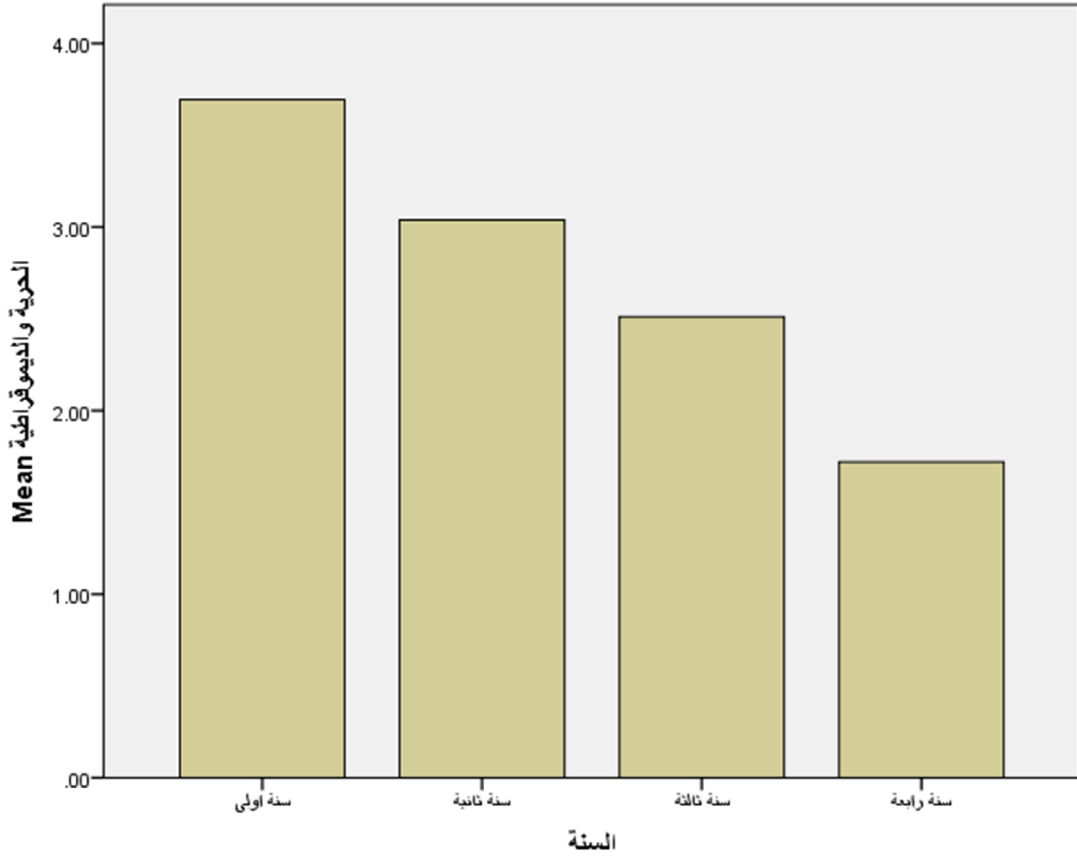
Dependent Variable	السنة (J)	السنة (I)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
الحرية والديموقراطية	سنة رابعة	سنة اولى	1.97394 <sup>*</sup>	.08581	.000	1.7651	2.1828
	سنة رابعة	سنة ثمانية	1.31761 <sup>*</sup>	.10510	.000	1.0618	1.5734
	سنة رابعة	سنة ثالثة	.78944 <sup>*</sup>	.10510	.000	.5337	1.0452
دواعي التطوير	سنة رابعة	سنة اولى	1.68182 <sup>*</sup>	.10965	.000	1.4150	1.9487
	سنة رابعة	سنة ثمانية	1.33636 <sup>*</sup>	.13430	.000	1.0095	1.6632
	سنة رابعة	سنة ثالثة	.87273 <sup>*</sup>	.13430	.000	.5459	1.1996
حرية التطوير	سنة رابعة	سنة اولى	2.10510 <sup>*</sup>	.08636	.000	1.8949	2.3153
	سنة رابعة	سنة ثمانية	1.30918 <sup>*</sup>	.10577	.000	1.0518	1.5666
	سنة رابعة	سنة ثالثة	.75204 <sup>*</sup>	.10577	.000	.4946	1.0094

\*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

a. Dunnett t-tests treat one group as a control, and compare all other groups against it.

يتم في هذا الجدول حساب الفروقات بين متوسط الإجابات مع سنوات الدراسة في العمود الثاني من هذا الجدول والعلامة النجمية (\*) تشير إلى أن الفرق معنوي وهو الذي أدى إلى رفض الفرضية الصفرية، ونلاحظ هنا أن الفرق المعنوي موجود في جميع الحالات وهذا ما يؤكد قيمة الاحتمال المعدومة في العمود الرابع ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى أنه كلما زادت سنوات الدراسة ازداد وعي الطلاب بأهمية ممارسة الحرية لبناء مجتمع سليم حر خالي من القيود السياسية والاجتماعية قادر على تطوير الجامعة والمجتمع وأن على الجامعة احترام وضمن جميع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الأكاديمي .

ويمكننا توضيح النتيجة من خلال الرسم البياني التالي:



**النتائج :**

**أولاً - استبيان الأساتذة:**

١- الحصول على نتيجة (أحياناً) يكون حرية وديمقراطية في تطوير المناهج التعليمية.

٢- لا يوجد فرق بين توزيع بيانات العينة والتوزيع الطبيعي عند مستوى الدلالة ٠.٠٠٠٥.

٣- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة على محور دواعي التطوير و درجاتهم على محور حرية التطوير عند مستوى الدلالة ٠.٠٠٠٥.

٤- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة حول سنوات الخبرة ومدى ممارسة الحرية والديمقراطية عند مستوى الدلالة ٠.٠٠٠٥.

٥- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية ودرجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير الجنس.

٦- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية ودرجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير سنوات الخبرة.

#### ثانياً - استبيان الطلاب:

١- الحصول على نتيجة (أحياناً) يكون حرية وديمقراطية في تطوير المناهج التعليمية.

٢- لا يوجد فرق بين توزيع بيانات العينة والتوزيع الطبيعي عند مستوى الدلالة ٠.٠٠٥.

٣- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة على محور دواعي التطوير و درجاتهم على محور حرية التطوير عند مستوى الدلالة ٠.٠٥.

٤- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة حول سنوات الدراسة ومدى ممارسة الحرية والديمقراطية عند مستوى الدلالة ٠.٠٠٥.

٥- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية و درجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير الجنس.

٦- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية ودرجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير سنوات الدراسة.

#### وتوصل البحث أيضاً إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

-إن درجة تطبيق الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية كانت أقل من المتوسطة وفقاً لآراء الطلبة.

-إن درجة تطبيق الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية كانت أقل من المتوسطة وفقاً لآراء أعضاء هيئة التدريس.

-أهمية الحرية الأكاديمية في تطوير مناهج الجمهورية العربية السورية.

-الحرية الأكاديمية حق من الحقوق المشروعة للباحث والمفكر والمتقف فهي تسهم في زيادة المعارف والتعليم والبحث عن الحقيقة من خلال فتح أبواب الحوار النافع والنقد البناء والتعبير



-التدخلات الخارجية في الجامعة بسبب الظروف السياسية تقف حجر عثرة في طريق الحرية الأكاديمية .

-من أهم مظاهر الحرية الأكاديمية ،ضرورة توفيرها لأعضاء الهيئة التدريسية في(اختيار موضوعات البحوث، التعبير عن الرأي، ممارسة حرية البحث العلمي، نشر البحوث)

-يتأثر مدى استقلالية الجامعة إلى حد كبير بالإيديولوجية السائدة في المجتمع.

-من أهم العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية هي البيروقراطية والروتين الإداري في أنظمة الجامعة وضعف مصادر التمويل ومركزية السلطة وعدم وجود لوائح خاصة بتنظيم الحرية الأكاديمية.

-إن الحريات الأكاديمية حق أساسي من حقوق الأستاذ والطالب وبدونها لا يمكن لأي منهما أن ينتج أو يتطور لكي يخدم الأهداف التي وجدت من أجلها الجامعة.

-وجود عدد من الأخطار التي تهدد الحرية الأكاديمية للطلبة في الجامعة سواء أكان هذا التهديد سياسيا أم اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينياً، وتتمثل هذه الأخطار في التعامل الفوقي لبعض أعضاء هيئة التدريس للطلبة، وتجاهل إدارة الجامعة لطلبات الطلبة ، وكذلك غياب الكفاية في قبول الطلبة نتيجة القبول الاستثنائي وانخفاض معدلات القبول في الجامعة مما يترك أثرا في عمليات ومخرجات العملية التعليمية .

**و في ضوء نتائج البحث قدم الباحث عدداً من التوصيات والمقترحات أهمها:**

١- اقترح إحداث وحدات للعناية بالحرية في الجامعات و الأقسام و إشراك الطلبة في هذه

الوحدات وحصول أعضاء هيئة التدريس على دورات تدريبية في هذا المجال.

٢- اقترح على الجامعة عقد المؤتمرات والندوات والدراسات واللقاءات و ورشات العمل

التي تدعم ممارسة الحرية الأكاديمية .

٣- تزويد الأكاديميين بالمعرفة والمعلومات عن واقع الحريات في جامعات العالم.

٤- إلغاء إلزامية الكتاب الجامعي المقرر والاقتصار على مفردات المادة العلمية.

٥- تطوير القوانين الناظمة للحرية الأكاديمية.

٦- إيجاد أنظمة تشريعية تسمح لأعضاء الهيئة التدريسية بالتعبير عن وجهات نظرهم الشخصية، والتخصصية، والبحثية.

٧- منح الجامعات قدرا أكبر في اختيار البحوث العلمية والتنافس الحر في المجالات الأكاديمية مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى.

٨- دراسة علاقة الحرية الأكاديمية بالرضا الوظيفي لدى أعضاء الهيئة التدريسية.

## مراجع البحث العربية:

- ١- أبو حميد، ندى. (٢٠٠٧). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، جامعة الملك سعود.
- ٢- أبوليل، أمين. (١٩٩٢). "الحاجة إلى هيئة تدريس مؤهلين في الجامعات العربية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية العدد ٢٨.
- ٣- إومليل، علي. (١٩٩٤). "الحرية الأكاديمية والمواثيق الدولية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٠.
- ٤- إلياس، اسما-الأكلبي، فهد آل عمرو. (١٩٩٦). "اتجاهات حديثة في تصميم وتطوير المناهج"، مكتبة الأسد.
- ٥- إلياس، طه الحاج. (١٩٩٠). "المناهج بين الثوابت والمتغيرات"، عمان: مكتبة الأقصى.
- ٦- إعلان عمان. (٢٠٠٤). "الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي".
- ٧- إعلان ليما. (١٩٨٨). "الحرية الأكاديمية" الجمعية العمومية الثامنة والستين لخدمة الجامعات العالمية المنعقدة في ليما.
- ٨- بدران، عبد الكريم أحمد. (٢٠٠٥). "الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية الرياضية"، مجلة كلية التربية الرياضية، العدد ٥٨، المنصورة.
- ٩- البرجس، عبد الرحمن المفضي. (٢٠٠٩). "الحرية الأكاديمية ودرجة ممارستها لدى طلبة الجوف من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد: جامعة اليرموك.
- ١٠- بريفش، محمد حسن. (٢٠٠٣). "تحو منهج تربوي أصيل، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١١- بن حميدة، سفيان. (١٩٩٧). "حرية الرأي والتعبير قراءة في المفهوم والإشكالية"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المجلد ٢٤.
- ١٢- ثورنز، جوستنبي. (١٩٩٨). "الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات"، ترجمة: علي مجدي، العدد ٣، المجلد ٢٨.

- ١٣- الرشدان، محمد.(٢٠٠٠). "التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح"، الأردن:بحوث مؤتمر جامعة الزرقاء.
- ١٤- جروبيك Grubiak.(١٩٩٦). "مقارنة بين آراء أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع بولاية واشنطن وآراء الإداريين ومعتقداتهم حول الحرية الأكاديمية.
- ١٥- الجعيني وأخرون.(١٩٩٧). "قواعد التدريس في الجامعة"، الأردن: دار الفكر .
- ١٦- جودل Goodell.(٢٠٠٥) . "مدرجات أعضاء الهيئة التدريسية حول الحرية الأكاديمية "جامعة فيرجينا.
- ١٧- الحبيب، مصدق. (٢٠٠٨). " الحرية الأكاديمية ونظام التعليم الحر المستقل " المنتدى الموازي لمنظمات الإصلاح.
- ١٨- حلواني، فادية المليح.(١٩٩١).أراء في الأدب والتعليم والمرأة، دمشق: دار البشائر .
- ١٩- حمادة، عبد المحسن.(١٩٨٩). "دراسة ميدانية للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت"، المجلة التربوية، العدد ٢١، المجلد ٦، الكويت.
- ٢٠- حمدان ، دانا .(٢٠٠٨). "العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، فلسطين.
- ٢١- خلف، عمر محمد.(١٩٨٦). "ديمقراطية التعليم العالي في الدول العربية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (٢١).
- ٢٢- خوري.( ١٩٨٨ ). "المناهج التربوية : مرتكزات تطويرها وتطبيقها" ، بيروت: المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر .
- ٢٣- الدمرداش ، صبري .(٢٠٠١). "المناهج حاضرا ومستقبلا"، الكويت: مكتبة المنار الإسلامية .
- ٢٤- الدمياطي، سلطنة.(٢٠٠٩). "المشكلات الأكاديمية لطالبات جامعة طيبة وعلاقتها بمستوى الأداء، جامعة طيبة.
- ٢٥- رافق، عبد الكريم.(٢٠٠٤). تاريخ الجامعات السورية، دمشق: مكتبة نوبل.
- ٢٦- رزق، فتحي محمد.(١٩٩٤). "بعض مشكلات استقلال الجامعات في مصر وبعض الدول المتقدمة دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، مصر: جامعة أسيوط.

٢٧- رياض، قاسم.(١٩٩٥). "مسؤولية المجتمع العلمي العربي: منظور الجامعة العصرية وأفق الحرية الديمقراطية داخل الحرم الجامعي العربي". مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٣.

٢٨- سالم، رائد.(٢٠٠٧). "تطوير المناهج التربوية"، دمشق: مكتبة الأسد.

٢٩- السامرائي، هاشم.(١٩٩٥). "المناهج أسسها -تطويرها-نظرياتها"، اريد: دار الأمل.

٣٠- السقاف، عبد العزيز.(١٩٩٤). "الحرية الأكاديمية في الجامعات اليمينية"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، سلسلة الحوارات العربية، عمان: منتدى الفكر العربي.

٣١- سكران، محمد.(٢٠٠١). "الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية"، القاهرة: دار الثقافة.

٣٢- سكران، محمد.(١٩٨٣). "الحرية الأكاديمية في ضوء وظائف التعليم الجامعي"، مصر.

٣٣- سنقر، صالحة.(٢٠٠٠). "تطوير التعليم العالي في سورية، دمشق: وزارة التعليم العالي السورية.

٣٤- السيد، محمد علي.(١٩٨٩). "تقييم الطلبة لأساتذتهم في الجامعات العربية"، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، العدد ٩.

٣٥- السيد علي، محمد.(٢٠٠٣). "تطوير المناهج الدراسية من منظور هندسة المنهج" ط١، القاهرة: دار الفكر العربي.

٣٦- صالح، أحمد محمد.(٢٠٠٠). "محددات الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر، مركز البحوث العربية بالتعاون مع المجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية، القاهرة: دار الأمين.

٣٧- الصاوي، محمد وجيه.(٢٠٠٠). "أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة تحليلية مقارنة في ضوء بعض المعايير"، المجلة التربوية، العدد ٥٥، المجلد الرابع عشر.

٣٨- الطويل، هاني عبد الرحمن.(١٩٩٩). "الإدارة التعليمية مفاهيم وأفاق"، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.

٣٩- عباس، عايده.(١٩٩٨). "تطوير الاستقلال المالي والإداري بجامعة صنعاء في ضوء خبرات الجامعات الأمريكية"، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد(١٣-١٤) ،المجلد الرابع.

٤٠- عبد الله، عبد الخالق.(١٩٩٤). "حالة جامعة الإمارات العربية المتحدة"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، سلسلة الحوارات العربية، عمان :منتدى الفكر العربي.

٤١- عبد الرحمن، عواطف.(٢٠٠٠). " الحرية الأكاديمية وتعليم الإعلام في العالم العربي"، دراسة حالة مصر، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر التي عقدها مركز البحوث العربية بالتعاون مع المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية، القاهرة :دار الأمين.

٤٢- عدلي، هويدا.(١٩٩٥). "الحرية الأكاديمية ما بين الدين والسياسة"، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي والاجتماعي ، القاهرة :المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٤٣- العدوي، غسان.(٢٠٠٦). "تطوير المناهج التربوية وفق معايير الجودة الشاملة" ،دمشق: مكتبة الأسد.

٤٤- عمرو، عبد الفتاح.(١٩٩٤). "الحرية الأكاديمية في الجامعات التونسية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية بعنوان الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، سلسلة الحوارات العربية، عمان :منتدى الفكر العربي.

٤٥- فروهوالد ، ولفجانج.(٢٠٠٣). " ثقافة المعرفة أم سوق المعرفة: حول الأيدلوجية الجديدة للجامعة" ، مجلة مستقبلات ع٢٥، مكتب التربية الدولي.

٤٦- القاضي، سعيد إسماعيل.(١٩٨٧). "دراسة ميدانية لبعض مشكلات أعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي في مصر"، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط ،كلية التربية بأسوان.

٤٧- القرني ، علي سعد.(٢٠٠٣). " اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعودية من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم" : تحليل ونقد " بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز المنعقد بجامعة الملك سعود ، المحور التربوي ، الجزء الأول.

- ٤٨- قمبر، محمود.(٢٠٠١). "الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية،دراسة تحليلية نقدية مقارنة، الدوحة: دار الثقافة .
- ٤٩- الكبيسي، عبدالله، قمبر، محمود.(٢٠٠١). "دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع"، الدوحة: دار الثقافة.
- ٥٠- كوجك ،كوثر حسين.(١٩٩٧). "اتجاهات حديثة في المناهج وطرائق التدريس" ،دمشق: مكتبة الأسد.
- ٥١- كيث Keith (١٩٩٦). "موقف أعضاء هيئة التدريس والإداريين حول الحرية الأكاديمية من حيث (المنصب، التدريس، البحث).
- ٥٢- مجلة جامعة دمشق.(٢٠١٣).المجلد ٢٩، العدد ٣+٤.
- ٥٣- محافظه، سامح.(١٩٩٨). "مفهوم الحرية الأكاديمية وحدود ممارستها عند أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة"، مؤتمر البحث التربوي في الوطن العربي إلى أين؟، عمّان.
- ٥٤- محافظة، علي.(١٩٩٤). "الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة فكرية حول الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية ، عمان :منتدى الفكر العربي.
- ٥٥- مرسي، محمد منير.(١٩٩٢). "الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه"، القاهرة: دار النهضة العربية .
- ٥٦- مرعي، توفيق أحمد.(٢٠٠٤). "المناهج التربوية الحديثة مفاهيمها وعناصره"، عمان :دار المسيرة.
- ٥٧- نشرة المجتمع المدني.(٢٠٠٥). "أكاديميون تحت الحصار " العدد ١٢٧.
- ٥٨- هندرسون، جيمس- كاتلين ،كيسون.(٢٠٠٢). "تحو فهم لقيادة المناهج الديمقراطية"، دمشق :منشورات المركز العربي للتعريب والترجمة.
- ٥٩- ورغن ، جون.(٢٠٠٦). "بناء ثقافات التميز وتعزيزها في البرامج الأكاديمية"، ترجمة :ديب ، ثائر ، مكتبة العبيكان .

## المراجع الأجنبية:

1. AAUP" .(2008). "**Statement of principles on Academic Freedom and tenure**". "http://www.aaup.org/AAUp/ pubsres.
2. Fielden, john.(2008).**Global Trends in Universities Governace**
3. Keith, Kent, Marsteller.(1996) .**Faculty Attitudes toward Academic Freedom.**  
(Tenure, Teaching, Research). EDD, University of Southern California.
4. B.ALTBAcH, Philip. (2001). **Academic Freedom: Intrnational Realities and Challenge to Higher Education.** Klawer Academic Publishers, Netherlands.
5. Basyouni, Ibrahim Hamada. (2005). **Communication Revolution and Academic Freedom Proceedings.** Academic Freedom Conference, Unesco, 10- 11 September, Alexandria, Egypt..
6. Dictionary of the History of Ideas " **Academic Freedom** " <http://etext.lib.virginia.edu/cgi>
7. Evangelista, Mathew. (2007). "**The Dangerous Study of Peace and the Risk to Academic Freedom**". International Studies Perspectives.
8. Fielden, john". (2008). **Global Trends in Universities Governace**". "www.worldbank. org/edm.
9. Karran, Terence.(2007). "**Academic Freedom in Europe** ".The Journal of Higher Education .
10. Kirsten ،N. Peter. (2008). "**University Academic Freedom conference**".
11. Remaoun, Hassan. (2005). **Social Human Sciences and Academic Freedom. UnescoProcedings.** 1- 10 September, Alexandria, Egypt,.
12. Slaughter, Sheila. (1988). **Academic Freedom and the State: Reflections on the Use of Knowledge.** The Journal of Higher Education,.
13. Trower , Cathy A.(2006). "**Policies on Faculty Appointment**". Anker Publishing Company.Inc..

## المواقع الإلكترونية:

- www.wikipedia.com, 2009
- Wikipedia Encyclopedia. The Concept of Academic Freedom.
- www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67746
- www.worldbank.org/edm



## ملخص باللغة العربية:

في ظل الحياة الجامعية التي عاشها الباحث ولقائه مع عدد من الطلاب وعدد من أعضاء الهيئة التدريسية ونظرا للظروف التي تعيشها البلاد قرر الباحث اختيار هذه الدراسة، وقدمت هذه الدراسة في جانبها النظري: في البحث الأول: مفهوم الحرية الأكاديمي، جذور الحرية الأكاديمية، المنطلقات القانونية للحرية الأكاديمية: ١- نشأة فكرة الحرية الأكاديمية ٢- تطور منطلقات الحرية الأكاديمية القانونية في بعض الدول ٣- المنطلقات القانونية لحماية الحرية الأكاديمية على المستوى العالمي، ضوابط الحرية الأكاديمية والتحديات والمخاطر التي تواجه الحرية الأكاديمية.

وفي البحث الثاني: عناصر الحرية الأكاديمية، خصائص الحرية الأكاديمية، العوامل المؤثرة على الحرية الأكاديمية، مجالات الحرية الأكاديمية ومعوقات الحرية الأكاديمية وفي البحث الثالث: الحرية الأكاديمية والتعليم العالي في سورية: تاريخ- مقومات - واقع - آفاق، وتضمنت أيضا عدد من الدراسات العربية والأجنبية في هذا المجال والنتائج التي توصلت لها هذه الدراسات وقارن الباحث نتائج هذه الدراسات مع نتائج هذه الدراسة، وقدم عدد من التوصيات والمقترحات لكي يتم الاستفادة منها .

أهمية البحث: التعرف إلى مستوى الأداء الأكاديمي للطلاب في الجامعات السورية ، وتحديد سبل رفع وتحسين هذا الأداء . توجيه أنظار القائمين على التعليم الجامعي إلى طبيعة المشكلات القائمة ومسبباتها والناجئة عن عدم تطبيق الحرية والديمقراطية في مناهج التعليم العالي. التعرف إلى مدى مساهمة عوامل الحرية والديمقراطية في تطوير مناهج التعليم الجامعي. الوصول إلى مقترحات لمواجهة المشكلات الأكاديمية التي تواجه الطلاب أثناء الدراسة للارتقاء بمستوى المناهج في التعليم الأكاديمي . التعرف إلى أهمية الدور الذي تلعبه الجامعة في تطبيق الحرية والديمقراطية الأكاديمية بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية والطلاب.حث الباحثين على إجراء بحوث جديدة في هذا المجال وذلك من خلال الإطلاع على الإطار النظري وما توصلت إليه من نتائج وإمكانية تطبيق دراسات مشابهة على عينات أخرى في مواضيع تربوية.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى إبراز أهمية الحرية والديمقراطية من خلال تحقيق الأهداف التالية: مفهوم الحرية والديمقراطية لدى الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في

الجامعات السورية. الدور الذي يلعبه هذان العاملان في تطوير مناهج التعليم الجامعي. درجة ممارسة العاملين السابقين في الجامعات السورية الحكومية والخاصة. أهم العوامل التي تحد من ممارسة هذين العاملين. أهم المقترحات التي من شأنها تفعيل العوامل السابقة في الجامعات السورية الحكومية والخاصة من أجل تطوير المناهج وتطوير المجتمع. الكشف عن فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية و الخاصة. إثبات العلاقة بين متغير الجنس، الخبرة التدريسية، والسنة الدراسية ومدى ممارسة الحرية والديمقراطية.

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بالسؤال الرئيس التالي: ما درجة مساهمة الحرية والديمقراطية كعاملين أساسيين في تطوير المناهج؟ وإلى أي درجة يتم تطبيق هذين العاملين في الجامعات الحكومية و الخاصة في الجمهورية العربية السورية؟

واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للإجابة عن أسئلة البحث الثاني ( استبانة موجهة لأعضاء هيئة التدريس و أخرى موجهة للطلاب) وقام الباحث ببناء استبانتين: الأولى: مكونة من جزأين: الجزء الأول: يضم متغيرات البحث المراد دراسة تأثيرها على آراء عينة من الطلاب في الجامعات الخاصة والحكومية حول مدى تأثير الحرية والديمقراطية في تطوير

مناهج التعليم الأكاديمي في الجمهورية العربية السورية للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤

الجزء الثاني: يتألف من محاور البحث وكانت أوزان الإجابة على البنود كما يلي:

موافق: أربع درجات .

أحياناً: ثلاث درجات.

لا أدري: درجتان

غير موافق: درجة.

الثانية: مكونة من جزأين: الجزء الأول: يضم متغيرات البحث المراد دراسة تأثيرها على آراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الخاصة والحكومية حول مدى تأثير الحرية والديمقراطية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي في الجمهورية العربية السورية للعام

الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤

الجزء الثاني: يتألف من محاور البحث وكانت أوزان الإجابة على البنود كما يلي:

- موافق: أربع درجات .
- أحياناً: ثلاث درجات.
- لا أدري: درجتان.
- غير موافق: درجة.

ومحاور البحث كانت على الشكل التالي: المحور الأول تمحور حول داعي التطوير وتألف من ٢٢ سؤال والثاني تمحور حول حرية التطوير وتألف من ٤٩ سؤال، كما اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينتها النهائية من (٥٠) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية: دمشق - البعث - تشرين - دمشق (فرع درعا) والجامعات الخاصة: iust للعلوم والتكنولوجيا- الحواش، و (٦٠) طالباً وطالبة من طلاب الجامعات المذكورة وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- معامل بيرسون .
- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أدوات البحث.
- التكرارات والنسب المئوية ، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- اختبار دونيت.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).

**والنتائج التي توصلت إليها الدراسة العملية :**

**أولاً - استبيان الأساتذة:**

- ١- الحصول على نتيجة (أحياناً) يكون حرية وديمقراطية في تطوير المناهج التعليمية.
- ٢- لا يوجد فرق بين توزيع بيانات العينة والتوزيع الطبيعي .
- ٣- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة على محور دواعي التطوير و درجاتهم على محور حرية التطوير .
- ٤- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة حول سنوات الخبرة ومدى ممارسة الحرية والديمقراطية .

٥- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية ودرجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير الجنس.

٦- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية ودرجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير سنوات الخبرة.

#### ثانياً - استبيان الطلاب:

١- الحصول على نتيجة (أحياناً) يكون حرية وديمقراطية في تطوير المناهج التعليمية.

٢- لا يوجد فرق بين توزيع بيانات العينة والتوزيع الطبيعي .

٣- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات أفراد العينة على محور دواعي التطوير و درجاتهم على محور حرية التطوير.

٤- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات إجابات لأفراد العينة حول سنوات الدراسة ومدى ممارسة الحرية والديمقراطية .

٥- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية و درجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير الجنس.

٦- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة البحث في الجامعات السورية الحكومية ودرجاتهم في الجامعات الخاصة حسب متغير سنوات الدراسة.

#### وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

-إن درجة تطبيق الحرية الأكاديمية والديمقراطية التروية كانت أقل من المتوسطة وفقاً لآراء الطلبة.

-إن درجة تطبيق الحرية الأكاديمية والديمقراطية التروية كانت أقل من المتوسطة وفقاً لآراء أعضاء هيئة التدريس.

-أهمية الحرية الأكاديمية في تطوير مناهج الجمهورية العربية السورية.

-الحرية الأكاديمية حق من الحقوق المشروعة للباحث والمفكر والمتقف فهي تسهم في زيادة المعارف والتعليم والبحث عن الحقيقة من خلال فتح أبواب الحوار النافع والنقد البناء والتعبير الفكري .

-التدخلات الخارجية في الجامعة بسبب الظروف السياسية تقف حجر عثرة في طريق الحرية الأكاديمية .

-من أهم مظاهر الحرية الأكاديمية ،ضرورة توفيرها لأعضاء الهيئة التدريسية في(اختيار موضوعات البحوث، التعبير عن الرأي، ممارسة حرية البحث العلمي، نشر البحوث)

-يتأثر مدى استقلالية الجامعة إلى حد كبير بالإيديولوجية السائدة في المجتمع.

-من أهم العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية هي البيروقراطية والروتين الإداري في أنظمة الجامعة وضعف مصادر التمويل ومركزية السلطة وعدم وجود لوائح خاصة بتنظيم الحرية الأكاديمية.

-إن الحريات الأكاديمية حق أساسي من حقوق الأستاذ والطالب وبدونها لا يمكن لأي منهما أن ينتج أو يتطور لكي يخدم الأهداف التي وجدت من أجلها الجامعة.

-وجود عدد من الأخطار التي تهدد الحرية الأكاديمية للطلبة في الجامعة سواء أكان هذا التهديد سياسيا أم اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينياً، وتتمثل هذه الأخطار في التعامل الفوقي لبعض أعضاء هيئة التدريس للطلبة، وتجاهل إدارة الجامعة لطلبات الطلبة ، وكذلك غياب الكفاية في قبول الطلبة نتيجة القبول الاستثنائي وانخفاض معدلات القبول في الجامعة مما يترك أثرا في عمليات ومخرجات العملية التعليمية .

**والتوصيات التي قدمها الباحث :**

١. اقترح إحداث وحدات للعناية بالحرية في الجامعات و الأقسام و إشراك الطلبة في هذه

الوحدات وحصول أعضاء هيئة التدريس على دورات تدريبية في هذا المجال.

٢. اقترح على الجامعة عقد المؤتمرات والندوات والدراسات واللقاءات و ورشات العمل

التي تدعم ممارسة الحرية الأكاديمية .

٣. تزويد الأكاديميين بالمعرفة والمعلومات عن واقع الحريات في جامعات العالم.

٤. إلغاء إلزامية الكتاب الجامعي المقرر والاقتصار على مفردات المادة العلمية.

٥. تطوير القوانين الناظمة للحرية الأكاديمية.
٦. إيجاد أنظمة تشريعية تسمح لأعضاء الهيئة التدريسية بالتعبير عن وجهات نظرهم الشخصية، والتخصصية، والبحثية.
٧. منح الجامعات قدرا أكبر في اختيار البحوث العلمية والتنافس الحر في المجالات الأكاديمية مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى.
٨. دراسة علاقة الحرية الأكاديمية بالرضا الوظيفي لدى أعضاء الهيئة التدريسية.

## الملاحق:

### بعض القوانين والتشريعات الخاصة بالحرية الأكاديمية :

إعلان "ليما" الصادر عام ١٩٨٨ أن الحرية الأكاديمية تتمثل في " حرية الأعضاء الأكاديميين فردياً، وجماعياً في متابعة المعرفة، وتطويرها، وتحويلها لخدمة المجتمع من خلال البحث، والدراسة، والمناقشة، والتوثيق، والإنتاج، والإبداع، والتدريس، وإلقاء المحاضرات، والكتابة؛ ويعني " الاستقلال " استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة ،وغيرها من قوى المجتمع، وصنع القرارات المتعلقة بسير العمل الداخلي وبمالياتها وإدارتها ،وإقرار سياساتها للتعليم والبحث والإرشاد ،وغيرها من الأنشطة ذات الصلة " ( إعلان ليما، ١٩٨٨، ص٢ ) . إذ حدد الإعلان مجموعة من النقاط والتعريفات الهامة فيما يتعلق بالحرية الأكاديمية كالآتي:

❖ "الحرية الأكاديمية" تعني حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي، فردياً أو جماعياً، في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والخلق والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة.

❖ الحرية الأكاديمية شرط مسبق أساسي لوظائف التعليم والبحث والإدارة والخدمات التي تسند إلى الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي. ولجميع أعضاء المجتمع الحق في الاضطلاع بوظائفهم دون تمييز من أي نوع ودون خشية التدخل أو القهر من جانب الدولة أو أي مصدر آخر.

❖ الدولة ملتزمة باحترام وضمان جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الأكاديمي التي يعترف بها ميثاق الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان. وكل عضو في المجتمع يتمتع بوجه خاص بحرية الفكر والضمير والدين والتعبير والاجتماع والانضمام إلى الجمعيات ،وكذلك بالحق في الحرية والأمن الشخصي وحرية الحركة.

❖ يتمتع جميع أعضاء المجتمع على قدم المساواة بإمكانية الوصول إلى المجتمع الأكاديمي دون تمييز. ولكل شخص، على أساس المقدرة، الحق دون تمييز من أي نوع في أن يصبح جزءاً من المجتمع الأكاديمي، كطالب أو معلم أو باحث أو عامل أو مدير. ولا

يفصل أي عضو من المجتمع الأكاديمي دون تحقيق عادل أمام هيئة من المجتمع الأكاديمي منتخبة ديمقراطياً.

❖ جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي الذين يضطلعون بمهام بحثية لهم الحق في إجراء بحوثهم دون أي تدخل كما أن لهم الحق أيضاً في إبلاغ نتائج بحوثهم بحرية إلى الآخرين ونشرها دون رقابة.

❖ جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي الذين يضطلعون بوظائف التدريس لهم الحق في التدريس دون أي تدخل رهنا بمبادئ التدريس ومعاييرها ومناهجها المقبولة.

❖ يتمتع جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي بالحرية في إقامة اتصالات مع نظرائهم في أي جزء من العالم، وكذلك بالحرية في مواصلة تنمية قدراتهم التعليمية.

❖ يتمتع جميع أعضاء طلبة التعليم العالي بالحرية في الدراسة، بما في ذلك الحق في اختيار ميدان الدراسة من بين المقررات المتوافرة، والحق في الحصول على إقرار رسمي بما يكتسبونه من معارف وتجارب. وينبغي أن يكون هدف التعليم العالي هو تلبية الاحتياجات والتطلعات للطلبة. كما ينبغي للدولة توفير موارد كافية للطلبة المحتاجين كي يواصلوا دراساتهم.

❖ تكفل جميع مؤسسات التعليم العالي اشتراك الطلبة في هيئاتها الإدارية، كما ينبغي لجميع الدول ومؤسسات التعليم العالي احترام حق الطلبة، فرادى وجماعات، في التعبير عن آرائهم بشأن أية مسألة قومية أو دولية.

❖ ينبغي للدول اتخاذ التدابير المناسبة لتخطيط وتنظيم تنفيذ شبكة للتعليم العالي المجاني لجميع خريجي التعليم الثانوي وغيرهم من الأشخاص الذين يثبتون قدرتهم على الدراسة بفعالية عند ذلك المستوى.

❖ جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي لهم الحق في حرية الانضمام إلى جمعيات مع آخرين، بما في ذلك الحق في تشكيل نقابات والانضمام إليها لحماية مصالحهم. وينبغي لنقابات جميع قطاعات المجتمعات الأكاديمية أن تشارك في صياغة المعايير المهنية لكل منها.

❖ تكون ممارسة الحقوق المنصوص عليها أعلاه مقترنة بواجبات ومسؤوليات خاصة، ويجوز أن تكون خاضعة لقيود معينة ضرورية لحماية حقوق الآخرين. وتجري مباشرة



التدريس والبحوث في توافق كامل مع المعايير المهنية، وفي استجابة للمشاكل التي تواجه المجتمع.

**وثيقة عمل التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين "الرؤية والعمل"** الصادرة عن المؤتمر العالمي الذي عقده اليونسكو للمدة ٥-٩ تشرين الثاني ١٩٩٨ أكدت على أن الطابع العالمي للتعليم العالي يفترض أن تستحدث أسلوباً إدارياً يستند إلى المبدأ المزدوج للاستقلال المسؤول والخضوع للمسائلة في إطار من الشفافية. وكي يضطلع التعليم العالي بمهامه ويضع نفسه في خدمة المجتمع ينبغي له أن ينادى بنفسه عن الضغوط التي قد تحرفه عن مساهمته وأن يتمتع بالاستقلال. فالاستقلال المسؤول والخضوع للمسائلة وجهان لا ينفصمان للحرية الأكاديمية المفهومة بصورة سليمة. وأسست عام ٢٠٠٣ منظمة الطلبة من أجل الحرية الأكاديمية التي أصبح لها اليوم ١٥٠ فرعاً في الولايات المتحدة. وأوصى المؤتمر السابع للتعليم العالي في العراق الذي عقد في أيلول ٢٠٠٤ باحترام استقلال الجامعات وحرياتها. وأكد المؤتمر العالمي للتعليم العالي الذي عقد في أربيل ٢٠٠٧ على أن المرحلة التي يمر بها العراق تتطلب أقصى الحذر في إقامة التوازن الحرج بين الجامعات التي تهدف إلى الاستقلالية في إدارة شؤونها وبين الحكومة المتمثلة بوزارة التعليم العالي التي تسعى إلى السيطرة. ففي الدول النامية حيث ناضلت العديد من الجامعات من أجل الحرية الأكاديمية تسعى الحكومات إلى التدخل في الشؤون الأكاديمية بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار. وحينما تندلع النزاعات في مناطق كثيرة من العالم الثالث فإن الحريات الأكاديمية تتعرض إلى مخاطر. ففي مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت الحرية الأكاديمية لمدة طويلة ولا زالت مهددة لاسيما في الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية حيث يطرد الأكاديميون من وظائفهم أو يعتقلوا بسبب كتاباتهم وآرائهم.

**بيان مبادئ الحرية الأكاديمية المجتمع الأمريكي** دعا إلى تفهم حاجة أعضاء هيئة التدريس في الكليات، والجامعات إلى التمتع بالحرية الكاملة في إجراء البحوث، ونشر نتائجها، وفي تدريس طلابهم ضمن الأطر العامة للمناهج وفلسفتها التي صممها زملاؤهم، وتم إقرارها في أقسامهم وكلياتهم، وأن يتم الاتفاق على البحوث الممولة مع الإداريين في الكلية أو الجامعة التابع لها العضو، ويطلب من العضو عدم التطرق إلى مناقشة موضوعات تثير الجدل، وليس لها علاقة بالمقرر الدراسي، أما الكليات الدينية أو السياسية، فالواجب على إدارتها التفاوض مع من يتم تعيينه على شروط محددة يتم الالتزام بها، كما أن الأفراد الذين يدرسون في الجامعات مواطنون، وهذا يستوجب عدم إخضاعهم للمراقبة أو إجراءات تأديبية، فلم الحرية

في التعبير عن آرائهم الشخصية دون أن تمثل تلك الآراء سياسة جامعاتهم مراعين سمعة كلياتهم، وجامعاتهم، ومكانتها العلمية

منظمة اليونسكو في مشروع إعلانها العالمي في المادة الثانية بعنوان " الدور الأخلاقي والاستقلال والمسؤولية ووظيفة الاستباق " أكدت أن على مؤسسات التعليم العالي، والجامعيين العاملين فيها، والطلبة تأمين عدة أمور منها، صون وتطوير وظائفهم الأساسية مخصصين كل أنشطتهم للدقة الأخلاقية، والعلمية الفكرية، والقدرة على إبداء الرأي بشأن المشكلات الأخلاقية، والثقافية، والاجتماعية بكل الاستقلال والمسؤولية، وممارسة السلطة الفكرية التي يحتاج إليها المجتمع لترشده إلى التفكير، والفهم، والعمل، وتعزيز وظائفهم النقدية والاستشرافية عن طريق التحليل المستمر لما يستجد من الاتجاهات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، ومن ثم أداء دور المرصد القادر على التنبؤ والإنذار المبكر والوقاية، وتسخير قدراتهم الفكرية ومكانتهم الأدبية للدفاع عن القيم المقبولة عالمياً، والسعي الحثيث لنشرها، بما في ذلك قيم السلام، والعدل والحرية، والمساواة، والتضامن، والتمتع بكامل حريتهم الأكاديمية، واستقلاليتهم على أنهما تمثلان جملة من الحقوق والواجبات، مع الشعور بالمسؤولية التامة تجاه المجتمع، وقبول الخضوع لمساءلته، والاضطلاع بدور في المساعدة على تحديد ومعالجة القضايا التي تؤثر في رفاهية المجتمعات المحلية، والأمم، والمجتمع العالمي .

أما على المستوى العربي، فقد أكد إعلان عمان للحريات الأكاديمية، واستقلال مؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي الذي عقد في العاصمة الأردنية في الفترة من ١٥-١٦ كانون الأول من عام ٢٠٠٤ بمشاركة نخبة من المفكرين، ورؤساء الجامعات، وأساتذتها، وباحثين من مختلف الجامعات العربية على أن الحاجة أصبحت ملحة إلى لفت أنظار المسؤولين العرب، وتبنيه الرأي العام إلى مخاطر التمادي في إخضاع الجامعات، ومؤسسات البحث العلمي العربي لمصالح فئوية وظرفية، وحرمانها من الاستقلال، كما رأوا ضرورة تطوير بيئة علمية صالحة لتكوين نسق علمي عربي منتج ومستقل معاً، وضمان حق التعبير عن الرأي للمجتمع الأكاديمي، وحق نشر المعلومات وتبادلها، وحق اتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله، ووضع لوائح وأنظمة تساعد على حمايتها، ومنها تكوين نقابات تدافع عن مصالحها

جدول اختبار ثبات كل سؤال على حدى في استبانة الأساتذة

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item- Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
A1Q1	193.00	2901.796	.895	.994
A1Q2	193.08	2939.708	.688	.994
A1Q3	193.28	2889.961	.902	.994
A1Q4	193.12	2885.781	.905	.994
A1Q5	193.86	2843.225	.907	.994
A1Q6	192.84	2883.443	.836	.994
A1Q7	193.20	2878.612	.904	.994
A1Q8	192.76	2905.982	.851	.994
A1Q9	192.56	2924.129	.788	.994
A1Q10	192.90	2884.173	.877	.994
A1Q11	192.84	2898.586	.887	.994
A1Q12	193.06	2903.527	.868	.994
A1Q13	192.94	2883.609	.890	.994
A1Q14	192.62	2909.383	.756	.994
A1Q15	193.20	2870.082	.927	.994
A1Q16	192.98	2878.918	.904	.994
A1Q17	192.80	2900.163	.863	.994
A1Q18	192.60	2915.878	.769	.994
A1Q19	192.50	2925.847	.696	.994
A1Q20	192.74	2896.523	.821	.994
A1Q21	192.96	2883.713	.894	.994
A1Q22	193.32	2880.793	.906	.994
A2Q1	193.62	2863.669	.951	.994
A2Q2	192.96	2889.549	.905	.994
A2Q3	193.50	2887.071	.912	.994
A2Q4	194.36	2869.256	.872	.994
A2Q5	193.18	2878.273	.919	.994
A2Q6	194.16	2865.647	.916	.994
A2Q7	194.34	2872.474	.882	.994
A2Q8	194.56	2888.170	.819	.994
A2Q9	194.32	2909.487	.819	.994
A2Q10	194.32	2879.814	.895	.994
A2Q11	193.86	2907.551	.881	.994
A2Q12	193.98	2863.979	.932	.994
A2Q13	193.88	2849.332	.935	.994
A2Q14	193.30	2890.092	.916	.994
A2Q15	194.02	2854.673	.926	.994

A2Q16	194.28	2888.981	.863	.994
A2Q17	193.78	2909.236	.845	.994
A2Q18	194.52	2888.949	.862	.994
A2Q19	193.54	2863.886	.961	.994
A2Q20	193.48	2892.255	.815	.994
A2Q21	194.94	2929.119	.713	.994
A2Q22	193.40	2857.143	.934	.994
A2Q23	194.26	2866.482	.898	.994
A2Q24	193.64	2881.011	.923	.994
A2Q25	192.62	2917.098	.785	.994
A2Q26	192.66	2914.678	.812	.994
A2Q27	194.10	2866.459	.923	.994
A2Q28	195.00	2934.857	.646	.994
A2Q29	194.54	2887.641	.828	.994
A2Q30	193.26	2883.339	.911	.994
A2Q31	194.44	2880.904	.842	.994
A2Q32	192.70	2907.480	.833	.994
A2Q33	192.88	2885.904	.877	.994
A2Q34	192.90	2877.235	.849	.994
A2Q35	193.62	2885.710	.835	.994
A2Q36	193.94	2895.323	.919	.994
A2Q37	192.90	2892.704	.909	.994
A2Q38	193.74	2893.911	.905	.994
A2Q39	194.42	2867.596	.815	.994
A2Q40	193.54	2852.090	.907	.994
A2Q41	193.06	2887.078	.915	.994
A2Q42	194.36	2882.072	.898	.994
A2Q43	193.86	2848.204	.929	.994
A2Q44	192.52	2924.336	.710	.994
A2Q45	193.02	2879.449	.889	.994
A2Q46	194.38	2883.302	.877	.994
A2Q47	194.42	2876.412	.855	.994
A2Q48	194.40	2883.061	.872	.994
A2Q49	193.62	2862.526	.961	.994

جدول اختبار ثبات كل سؤال على حدى في استبانة الطلاب

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
A1Q1	194.58	3581.264	.887	.994
A1Q2	194.58	3610.451	.787	.994
A1Q3	194.80	3567.519	.913	.994
A1Q4	194.68	3565.373	.890	.994
A1Q5	195.27	3518.267	.923	.994
A1Q6	194.47	3565.236	.881	.994
A1Q7	194.72	3559.800	.884	.994
A1Q8	194.47	3572.931	.911	.994
A1Q9	194.27	3592.131	.868	.994
A1Q10	194.57	3553.945	.885	.994
A1Q11	194.52	3571.101	.920	.994
A1Q12	194.62	3580.139	.889	.994
A1Q13	194.72	3543.359	.888	.994
A1Q14	194.27	3588.538	.820	.994
A1Q15	194.70	3548.451	.927	.994
A1Q16	194.57	3562.962	.908	.994
A1Q17	194.50	3569.271	.911	.994
A1Q18	194.27	3591.351	.815	.994
A1Q19	194.28	3583.190	.765	.994
A1Q20	194.38	3572.749	.875	.994
A1Q21	194.65	3550.740	.905	.994
A1Q22	194.80	3559.892	.906	.994
A2Q1	195.03	3541.287	.961	.994
A2Q2	194.60	3556.447	.923	.994
A2Q3	195.03	3568.711	.915	.994
A2Q4	195.22	3536.851	.827	.994
A2Q5	194.82	3548.525	.914	.994
A2Q6	195.50	3541.610	.929	.994
A2Q7	195.77	3540.589	.901	.994
A2Q8	195.93	3552.979	.849	.994
A2Q9	195.80	3571.383	.874	.994
A2Q10	195.70	3543.400	.923	.994
A2Q11	195.62	3556.444	.910	.994
A2Q12	195.47	3558.660	.813	.994
A2Q13	195.43	3524.114	.918	.994
A2Q14	195.07	3559.351	.913	.994

A2Q15	195.25	3526.258	.954	.994
A2Q16	196.10	3569.414	.741	.994
A2Q17	195.25	3558.496	.930	.994
A2Q18	195.95	3567.947	.891	.994
A2Q19	194.98	3542.695	.947	.994
A2Q20	194.88	3564.681	.856	.994
A2Q21	196.22	3579.427	.753	.994
A2Q22	194.90	3537.346	.943	.994
A2Q23	195.75	3540.428	.909	.994
A2Q24	195.08	3563.908	.925	.994
A2Q25	194.52	3557.847	.888	.994
A2Q26	194.45	3566.184	.888	.994
A2Q27	195.55	3535.201	.934	.994
A2Q28	196.20	3570.739	.744	.994
A2Q29	196.03	3560.338	.803	.994
A2Q30	195.08	3535.535	.952	.994
A2Q31	195.73	3539.589	.910	.994
A2Q32	194.53	3558.558	.902	.994
A2Q33	194.63	3550.948	.914	.994
A2Q34	194.62	3548.376	.915	.994
A2Q35	195.07	3550.707	.921	.994
A2Q36	195.27	3559.250	.941	.994
A2Q37	194.85	3530.435	.923	.994
A2Q38	195.12	3568.749	.912	.994
A2Q39	195.88	3543.325	.864	.994
A2Q40	195.15	3529.418	.950	.994
A2Q41	194.72	3552.851	.912	.994
A2Q42	195.70	3540.044	.922	.994
A2Q43	195.32	3526.084	.942	.994
A2Q44	194.37	3572.304	.770	.994
A2Q45	194.67	3550.056	.887	.994
A2Q46	195.72	3539.190	.895	.994
A2Q47	195.78	3543.020	.901	.994
A2Q48	195.80	3553.620	.910	.994
A2Q49	195.23	3538.487	.953	.994

## الطالب / ة

بين يدك استبانة دراسة عنوانها (دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية)

تهدف الى التعرف على واقع الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات لذا يرجى من حضرتكم التفضل بالإجابة عن بنود الأداة بوضع إشارة ( \* ) أمام الإجابة علماً أن الإجابات لن يطلع عليها احد وهي معدة لأغراض البحث العلمي

شاكرين تعاونكم

معلومات عامة

الجنس : ذكر ( ) أنثى ( )

السنة الدراسية : ١ ( ) - ٢ ( ) - ٣ ( ) - ٤ ( ) - ٥ ( )

المحور الأول	دواعي التطوير	موافق	أحيانا	لا أدري	غير موافق
١- يواكب المنهج الحالي التقدم العلمي في الوقت الحاضر					
٢- تعتبر المناهج مجرد قص ولصق وتغيير أسماء مؤلفين وأغلفة وتصاميم وسنوات طبع					
٣- تحقق المناهج ميول الطالب ورغباته					
٤- تتوفر تقنيات التعليم والوسائل المناسبة للمواقف التعليمية					
٥- تتميز المناهج بالكفاءة الداخلية					
٦- تعاني المناهج من عدم وجود هدف محدد					
٧- هناك تناسق بين المناهج وربطها بالحياة بشكل مستمر					
٨- يوجد مقررات تعنى بالتاريخ والأديان والأفكار مخرفة ومؤولة					

			٩-الجمود الذي أصاب مناهجنا نتيجة الظروف التي مر بها بلدنا تبقي الطالب دون سلاح عندما ينتقل من منطقة الى أخرى
			١٠- تنتقل المقررات وبرامج المواد حرفيا من مقررات بعض الدول
			١١- توجد هيئة مختصة في التخطيط الاستراتيجي للمناهج التعليمية
			١٢- تعاني المناهج من صعوبة في مجارة التطور في مجالات العلوم والتكنولوجيا
			١٣- تعاني المناهج من قصور في فرص التطبيق العملي
			١٤- تتبع مناهجنا للجامعات الأجنبية
			١٥- اختلال التوازن بين الزيادة الكمية للطلاب مع نوعية وجودة المناهج
			١٦- انعدام المواثمة بين مخرجات التعليم واحتياجات خطط التنمية الوطنية
			١٧- يقتصر البحث العلمي والدراسات الاكاديمية على الشكليات
			١٨- تعدد مصادر التمويل تساعد على تطوير المناهج
			١٩- هجرة المتفوقين الى البلاد الغربية يعد سببا في عرقلة عملية تطوير المناهج
			٢٠- الكتاب الجامعي الزامي ومقتصر على مفردات المادة العلمية لكل تخصص
			٢١- يعاني بعض الأساتذة الجامعيين من ضعف وعدم قدرة على تطبيق المناهج
			٢٢- يعاني القطاع الخاص من بطء في تحديد احتياجاته من الخريجين



المحور الثاني	حرية التطوير	موافق	أحيانا	لا أدري	غير موافق
	١- توجد جهة مركزية مؤلفة من لجان متعددة حسب التخصصات تواكب التطور بشكل مستمر				
	٢- تطوير المناهج محدود بسبب معلومات إدارية أو قانونية أو موافقة جهات معينة				
	٣- يتمتع الأستاذ الجامعي بحرية تحديد المفردات ضمن اختصاصه				
	٤- تواكب مناهجنا مناهج الدول التي وصلت الى مكانة مرموقة في التطور				
	٥- نعاني من غياب استراتيجية واضحة لتطوير المناهج				
	٦- يتم التركيز على جانب الجودة في التطوير				
	٧- توجد آلية للقضاء على الفساد الإداري				
	٨- تمتلك الجامعة درجة من الحرية في إدارة شؤونها المالية				
	٩- هناك مراكز خاصة لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية				
	١٠- يسمح للأستاذ الجامعي بمقارنة مناهجنا مع مناهج دول أخرى				
	١١- يقوم الأستاذ الجامعي بجلسات عصف فكري مع الطلاب لانتقاء محتوى مادة ما				
	١٢- يضطلع الأستاذ الجامعي على نماذج من المعايير للمناهج المطورة				
	١٣- يحدد الأستاذ الجامعي المشكلات ويقترح حلول لها				
	١٤- يستخدم الأستاذ الجامعي تكنولوجيا المعلومات بما يخدم تطوير المناهج				
	١٥- الأستاذ الجامعي حر في التعبير وله الحق في				

				محاكمة عادلة
				١٦- الأستاذ الجامعي يمارس حقوقه بشكل غير قابل للتجزئة
				١٧- الأستاذ الجامعي ملم بكافة سياسات وإجراءات الدولة
				١٨- الأستاذ الجامعي حر بالحصول على المعلومة من أي مصدر
				١٩- يشارك الأستاذ الجامعي بالحياة الثقافية
				٢٠- للأستاذ الجامعي الحق في الكرامة الشخصية واحترام القيم والعادات والتقاليد
				٢١- يشارك الطالب في عمليات الاعداد والتطبيق للبرنامج التطويري
				٢٢- يتوفر مناخ تعليمي مادي ومعنوي يسهم في تطوير المناهج
				٢٣- تعطي مؤسسات المجتمع المحلي دورا مهما في التطوير حسب احتياجاتها
				٢٤- يعطى الأستاذ الجامعي حرية تبني مشاريع تطويرية
				٢٥- يتبع أسلوب النمطية في القبول والترقية للأستاذ الجامعي
				٢٦- تتدخل الدولة في مفاصل قطاع التعليم الجامعي
				٢٧- يعطى الأستاذ الجامعي فرصة البحث والتطوير التكنولوجي
				٢٨- يتسم تطوير المناهج بالديمومة
				٢٩- توجد دراسات عربية مشتركة لتقييم المناهج وتطويرها
				٣٠- تتم الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال التطوير

			٣١- يتمتع الأستاذ الجامعي بحرية تبادل الخبرات الاكاديمية
			٣٢- يتأثر الأستاذ الجامعي المتخرج من الجامعات الغربية بالحرية المتبعة هناك مقارنة بنظام التعليم في سورية
			٣٣- تدني الراتب يعتبر سببا في عدم حث الأستاذ الجامعي بالتطوير
			٣٤- ديمقراطية التعليم ومجانيته تقف عائق امام التطوير
			٣٥- نظام الايفاد والتفرغ العلمي يساعد في تطوير المناهج
			٣٦- يسمح بافتتاح اختصاصات جديدة تتماشى مع التطورات العالمية
			٣٧- ضعف الاتفاق الحكومي يؤثر على عملية التطوير
			٣٨- يتمتع الأستاذ الجامعي بحرية البحث عن الحقيقة ونشرها وتعليمها
			٣٩- يعيش الأستاذ الجامعي بحالة من الأمن الوظيفي
			٤٠- يلتزم الأستاذ الجامعي بشروط الأمانة العلمية والموضوعية في التطوير
			٤١- يحصر مفهوم الحرية الاكاديمية بالمجال السياسي
			٤٢- يتعلق موضوع تطوير المناهج بجنس المطور
			٤٣- تجند الخطط والمناهج التعليمية بما يتلاءم وحركة التطور العالمي
			٤٤- يسهم تطبيق الحرية الاكاديمية في تطوير الاقتصاد المعرفي

				٤٥- وجود مقرر اللغة العربية والثقافة القومية يعد بند من بنود الحرية
				٤٦- تقدم الحماية اللازمة والحوافز لاجتذاب الكفاءات السورية
				٤٧- يجتمع مكتب التعليم العالي مع مجالس الجامعات لمناقشة التطوير
				٤٨- يتمتع الأستاذ الجامعي بالحرية في المشاركة واتخاذ القرار والحوار في الاجتماعات
				٤٩- يتم دعم التواصل الحر والمفتوح بين الجامعات السورية والعربية والعالمية في مجال التطوير

الدكتور /ة المحترم/ة

بين يديك استبانة دراسة عنونها (دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية)

تهدف الى التعرف على واقع الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها أعضاء الهيئة التدريسية والطلاب في الجامعات لذا يرجى من حضرتكم التفضل بالإجابة عن بنود الأداة بوضع إشارة ( \* ) أمام الإجابة علما أن الإجابات لن يطلع عليها احد وهي معدة لأغراض البحث العلمي

شاكرين تعاونكم

معلومات عامة

الجنس : ذكر ( ) أنثى ( )

الخبرة التدريسية: أقل من ٥ سنوات ( ) من ٥ الى ١٠ سنوات ( ) أكثر من ١٠ ( )

المحور الأول	دواعي التطوير	موافق	أحيانا	لا أدري	غير موافق
١-يواكب المنهج الحالي التقدم العلمي في الوقت الحاضر					
٢-تعتبر المناهج مجرد قص ولصق وتغيير أسماء مؤلفين وأغلفة وتصاميم وسنوات طبع					
٣-تحقق المناهج ميول الطالب ورغباته					
٤-تتوفر تقنيات التعليم والوسائل المناسبة للمواقف التعليمية					
٥- تتميز المناهج بالكفاءة الداخلية					
٦ تعاني المناهج من عدم وجود هدف محدد					
٧- هناك تناسق بين المناهج وربطها بالحياة بشكل مستمر					

			٨- يوجد مقررات تعنى بالتاريخ والأديان والأفكار مخرفة ومؤولة
			٩- الجمود الذي أصاب مناهجنا نتيجة الظروف التي مر بها بلدنا تبقي الطالب دون سلاح عندما ينتقل من منطقة الى أخرى
			١٠- تنقل المقررات وبرامج المواد حرفيا من مقررات بعض الدول
			١١- توجد هيئة مختصة في التخطيط الاستراتيجي للمناهج التعليمية
			١٢- تعاني المناهج من صعوبة في مجارة التطور في مجالات العلوم والتكنولوجيا
			١٣- تعاني المناهج من قصور في فرص التطبيق العملي
			١٤- تتبع مناهجنا للجامعات الأجنبية
			١٥- اختلال التوازن بين الزيادة الكمية للطلاب مع نوعية وجودة المناهج
			١٦- انعدام الموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات خطط التنمية الوطنية
			١٧- يقتصر البحث العلمي والدراسات الاكاديمية على الشكليات
			١٨- تعدد مصادر التمويل تساعد على تطوير المناهج
			١٩- هجرة المتفوقين الى البلاد الغربية يعد سببا في عرقلة عملية تطوير المناهج
			٢٠- الكتاب الجامعي الزامي ومقتصر على مفردات المادة العلمية لكل تخصص
			٢١- يعاني بعض الأساتذة الجامعيين من ضعف وعدم قدرة على تطبيق المناهج
			٢٢- يعاني القطاع الخاص من بطء في تحديد

احتياجاته من الخريجين			
المحور الثاني	حرية التطوير	موافق	أحيانا لا أدري غير موافق
	١- توجد جهة مركزية مؤلفة من لجان متعددة حسب التخصصات تواكب التطور بشكل مستمر		
	٢- تطوير المناهج محدود بسبب معلومات إدارية أو قانونية أو موافقة جهات معينة		
	٣- يتمتع الأستاذ الجامعي بحرية تحديد المفردات ضمن اختصاصه		
	٤- تواكب مناهجنا مناهج الدول التي وصلت الى مكانة مرموقة في التطور		
	٥- نعاني من غياب استراتيجية واضحة لتطوير المناهج		
	٦- يتم التركيز على جانب الجودة في التطوير		
	٧- توجد آلية للقضاء على الفساد الإداري		
	٨- تمتلك الجامعة درجة من الحرية في إدارة شؤونها المالية		
	٩- هناك مراكز خاصة لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية		
	١٠- يسمح للأستاذ الجامعي بمقارنة مناهجنا مع مناهج دول أخرى		
	١١- يقوم الأستاذ الجامعي بجلسات عصف فكري مع الطلاب لانتقاء محتوى مادة ما		
	١٢- يضطلع الأستاذ الجامعي على نماذج من المعايير للمناهج المطورة		
	١٣- يحدد الأستاذ الجامعي المشكلات ويقترح حلول لها		
	١٤- يستخدم الأستاذ الجامعي تكنولوجيا المعلومات بما يخدم تطوير المناهج		

			١٥- الأستاذ الجامعي حر في التعبير وله الحق في محاكمة عادلة
			١٦- الأستاذ الجامعي يمارس حقوقه بشكل غير قابل للتجزئة
			١٧- الأستاذ الجامعي ملم بكافة سياسات وإجراءات الدولة
			١٨- الأستاذ الجامعي حر بالحصول على المعلومة من أي مصدر
			١٩- يشارك الأستاذ الجامعي بالحياة الثقافية
			٢٠- للأستاذ الجامعي الحق في الكرامة الشخصية واحترام القيم والعادات والتقاليد
			٢١- يشارك الطالب في عمليات الاعداد والتطبيق للبرنامج التطويري
			٢٢- يتوفر مناخ تعليمي مادي ومعنوي يسهم في تطوير المناهج
			٢٣- تعطي مؤسسات المجتمع المحلي دورا مهما في التطوير حسب احتياجاتها
			٢٤- يعطى الأستاذ الجامعي حرية تبني مشاريع تطويرية
			٢٥- يتبع أسلوب النمطية في القبول والترقية للأستاذ الجامعي
			٢٦- تتدخل الدولة في مفاصل قطاع التعليم الجامعي
			٢٧- يعطى الأستاذ الجامعي فرصة البحث والتطوير التكنولوجي
			٢٨- يتسم تطوير المناهج بالديمومة
			٢٩- توجد دراسات عربية مشتركة لتقييم المناهج وتطويرها
			٣٠- تتم الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال التطوير



			٣١- يتمتع الأستاذ الجامعي بحرية تبادل الخبرات الأكاديمية
			٣٢- يتأثر الأستاذ الجامعي المتخرج من الجامعات الغربية بالحرية المتبعة هناك مقارنة بنظام التعليم في سورية
			٣٣- تدني الراتب يعتبر سببا في عدم حث الأستاذ الجامعي بالتطوير
			٣٤- ديمقراطية التعليم ومجانيته تقف عائق امام التطوير
			٣٥- نظام الايفاد والتفرغ العلمي يساعد في تطوير المناهج
			٣٦- يسمح بافتتاح اختصاصات جديدة تتماشى مع التطورات العالمية
			٣٧- ضعف الاتفاق الحكومي يؤثر على عملية التطوير
			٣٨- يتمتع الأستاذ الجامعي بحرية البحث عن الحقيقة ونشرها وتعليمها
			٣٩- يعيش الأستاذ الجامعي بحالة من الأمن الوظيفي
			٤٠- يلتزم الأستاذ الجامعي بشروط الأمانة العلمية والموضوعية في التطوير
			٤١- يحصر مفهوم الحرية الأكاديمية بالمجال السياسي
			٤٢- يتعلق موضوع تطوير المناهج بجنس المطور
			٤٣- تجند الخطط والمناهج التعليمية بما يتلاءم وحركة التطور العالمي
			٤٤- يسهم تطبيق الحرية الأكاديمية في تطوير الاقتصاد المعرفي

				٤٥- وجود مقرر اللغة العربية والثقافة القومية يعد بند من بنود الحرية
				٤٦- تقدم الحماية اللازمة والحوافز لاجتذاب الكفاءات السورية
				٤٧- يجتمع مكتب التعليم العالي مع مجالس الجامعات لمناقشة التطوير
				٤٨- يتمتع الأستاذ الجامعي بالحرية في المشاركة واتخاذ القرار والحوار في الاجتماعات
				٤٩- يتم دعم التواصل الحر والمفتوح بين الجامعات السورية والعربية والعالمية في مجال التطوير

Damascus University

Faculty of Education

Department of Curricula and Teaching Methods



**The Role of Freedom and  
Democratic Education in  
Developing Academic Teaching  
Curricula in (Syrian  
Governmental and Private  
Universities) From Pointe of  
View of Students and  
Professoriate Members Mind.**

*"searching for having master degree in  
courses and teaching methods"*

***Preparation Student  
Alaa Adnan Abbass***

***Direction Doctor  
Mouhamad Kher Ahmad Ibrahim  
Alfoual  
Master in Curricula and Teaching  
Methods***

**(2014-2015)**

## **Abstract:**

During the researcher's university life ,he met many students and professoriate then he decided choosing to country's circumstances ,this studing in its theoretical side, it introduced the definition of academic freedom and its obstacles, factors, features and many of passages that includes the academic freedom and many Arabic and foreign studying in this field and studing's consequences. The researcher compared between this consequences and the result of this studying then he introduced many orders and proposal in order to benefit of them. and The research aimed to know how level of applying and relation of academic freedom and democrat education in developing of courses in private and governmental universities in Syrian Arabic Republic .And finding out of the most important problem that retard applying of academic freedom .We can express of the research's problem in two main questions:

- 1)How long do contribute the freedom and democracy as main factors in developing of courses?.
- 2)How have they applied in private and governmental universities of Syrian Arabic Republic ?

This questionnaire used as way to collect data for answer about research question(one for professoriate and anthon for students) the questionnaire consists of two sides ,one turns around indications of development and it is consisted of 22 questions, and anthon about development and it is from 49 questions. and the research follows the analytic and descriptive course and its last faculty consists of fifty member's of professoriate in governmental universities as Damascus –Albaath- Tishreen and Daraa

And private universities as technology and science IUST –Alhouash ,and sixty students of those universities . This statistic was used for collect data to answer about research questions (one for professoriate and anthon for students).The statistical methods are used as: \*person correlation

\*Alpha Cronbach,s for measure the invariability of searching materials

\*The centennial rate and repetitions ,the verage and standard deflection

\*Donet test

\*Analyzing uni-contrast(One Way ANOVA)